"الأبعاد الاجتماعية لثقافة المشاركة السياسية للمرأة المصرية في القرن 20"

دراسة ميدانية بمحافظة جنوبية

"The Social Dimensions of the Culture of Political participation of Egyptian Women in the 20th Century"

A field Study in A Southern Governorate

أمينة محمد بيومي*

Ama24@fayoum.edu.eg

ملخص:

تنبع أهمية الدراسة الراهنة من معطيات السياق التاريخي للمرأة المصرية وما عانته من مستويات للعزل السياسي عبر المراحل التاريخية، والذي نال من عقيدتها السياسية، وحال دون اشتراكها في الحياة العامة بروافدها ومستوياتها، والذي تناول عمليات صنع القرار، والمشاركة السياسية بكافة أنماطها. وقد تعانقت عوامل بنائية وثقافية أخرى في ذلك، رسمت للمرأة إطارًا لطبيعة الأدوار التي تقوم بها في مجتمعها، مستبعدة فيه دورها السياسي. وقد يرجع ذلك إلى سيادة الفكر الذكوري والطبيعة الفوقية التي تتصدر السياسات العامة للنخبة الحاكمة، و مردودها السلبي في انحسار مساحة الديمقراطية الممنوحة، وأثرها

* أستاذ علم الاجتماع، وكيل كلية الآداب للدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية الأسبق – جامعة الفيوم.

في تهميش التنظيمات الحزبية؛ الأمر الذي يعكس حالة مجتمعية تمارس فيها أساليب قسرية قائمة على التمييز والفروق، تبعًا للنوع، والطبقة، والانتماء القبلي، والعقائدي. وتحصد المرأة كافة أنماط عمليات اللاتكافؤ لوقوعها على قمة التهميش المجتمعي، وقد طرحت الدراسة تساؤلها الرئيس في: **ما هي ملامح ثقافة المشاركة السياسية للمرأة في صعيد مصر؟ وما هي المعوقات التي تجابهها وتعوق مشاركتها السياسية الفاعلة بأنماطها المتعددة ومستوياتها المتباينة؟**

أجريت دراسة ميدانية في محافظة قنا بصعيد مصر على عينة من النساء العاملات، واستخدمت فيها أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وحُللت النتائج في ضوء مفاهيم ونظريات الاتجاه النقدي.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية؛ المشاركة الثقافية؛ قنا؛ الجنوب، المرأة المصرية.

Abstract:

The importance of the present study stems from the history of political marginalization the Egyptian woman was subjected to. The Egyptian woman was barred from participation in public life, in all its levels, including decision making. Structural and cultural factors lead to social frames that restricted her roles away from politics. This might be due to the dominance of the male culture. It can be attributed also to the general policies of the ruling elites, which led to the restrictions of the democracy margin and exclusion of political parties. This leads to a social

situation where coercive and discriminatory methods, based on sexual, class, religious factors, are installed. The main questions posed by the present study are: What are the characteristics of political participation among women in Upper Egypt? What are the obstacles facing her in her pursuit of political participation in all its levels and types?

A field study was carried out in Quena Governorate in Upper Egypt on a sample of working women, using social survey by sample methods. The results were analyzed in terms of the concepts and theories of the critical approach.

Keywords: Political participation, Culture participation, Qena, Southern, Egyptian Woman.

توطئة:

إن التناول لقضية " ثقافة المشاركة السياسية للمرأة المصرية " لأمر يتعلق بسياقها التاريخي الذي حدد لنا أربع إشكاليات تتعلق بمنظومة الثقافة السياسية السائدة بصفة عامة، كما تداولتها فيما بينها عبر أطروحاتها. وقد اختصت **الإشكالية الأولى** بطرح سلفية الثقافة السياسية المصرية، وعلاقتها بالأدوار المجتمعية للمرأة المصرية، التي تعانقت مع **الإشكالية الثانية** الخاصة باستيراد الثقافة السياسية الغربية، والتي ساهمت في بروز سيناريو **الإشكالية الثالثة** المرتبطة بطبيعة التحولات في المنظومة الثقافية؛ لتطرح **الإشكالية الرابعة** فكر التجديد في الثقافة السياسية المصرية وعلاقته بتمكين المرأة من أداء أدوارها المجتمعية.

وتقتصر تلك الإشكاليات – عند تحليلها – على الفكر "الأصولي، والغربي" في تناولهما قضايا المرأة، أو بمعنى أكثر دقة "دور المرأة". ولم يتناول الاختلاف الأيديولوجي بين الفكرين القضية في بنائها الفوقي فقط المختص بالمنظومة الثقافية السائدة، ولكنه أكد على مضمونها البنائي، الذي يتضح من إغفال الفكر الأصولي حق المرأة في ممارسة دورها كإنسان، وقصره على أدائها النوعي. أما الفكر الغربي المُعد كطبقة ضمن الطبقات الأركيولوجية للثقافة المصرية، فقد اعتمد في تأثيره الثقافي على طبيعة سياقه التاريخي، الذي ساد فيه بأطره الفلسفية لنظم حكمه، والتي اختصت **بنمطين، كشف الأول** عن الغزو الثقافي، **وارتبط الثاني** بالاحتكاك الثقافي. وقد أظهر صراعًا في الحالة الأولى واستدماجًا ثقافيًا في الحالة الثانية، وكلا **الحالتين** اعترتهما آثار سلبية وإيجابية على وضع المرأة نظرًا لاختلاف الأطر الثقافية ومحدداتها للحقوق والواجبات؛ ولذا جاءت عصور تاريخية سادت فيها سطوة المرأة على الحياة السياسية والثقافية، وعصور أخرى سادها انهيار لمكانتها المجتمعية، التي ارتبطت بها حالات الاستغلال واللامساواة، والتي أسفرت عنها تلك المراحل التاريخية؛ الأمر الذي دعا إلى الاهتمام بدراسة ثقافة المشاركة السياسية للمرأة المصرية، من خلال ما عانته عبر سياقها التاريخي من مستويات للقهر الاجتماعي والسياسي، حال دون اشتراكها في الحياة السياسية بروافدها ومستوياتها، التي تتناول المشاركة السياسية، وعمليات صنع القرار وغيرها من آليات العمل السياسي. ولا يمثل الميراث التاريخي المؤثر الوحيد في انحسار مشاركة المرأة السياسية؛ إذ هناك – إلى جانب ذلك – عوامل بنائية وثقافية

أخرى حددت للمرأة نوعية الأدوار التي تقوم بها في المجتمع، مستبعدة دورها السياسي والإنتاجي. وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة الفوقية التي تتصدر السياسات العامة للنخبة الحاكمة والتنظيمات الحزبية.

ويتجلى الأمر بوضوح في الآونة الأخيرة عندما برز الخطاب العالمي الذي يحث على دمج مكون المرأة في خطة التنمية للدول النامية وفى خريطة سياساتها الإجرائية، باعتبارها قوة فاعلة في حركة التنمية الشاملة للمجتمع؛ لتتجلى الإشكالية الثالثة المتعلقة بأثر النظام الدولي العالمي، وهيمنته على مقدرات الشعوب النامية ودولها في فرض أطره الأيديولوجية لخدمة مصالحه وتحقيق السيطرة والاستغلال لتلك الشعوب، لتوثق الإشكالية الرابعة الخطوة السابقة والمرتبطة بطرح فكر التجديد للمنظومة الثقافية المصرية والخاصة بالمرأة بشكل عام، من خلال الاستجابة للمطلب العالمي في إنشاء منظمة أو مجلس لشئون المرأة كآلية استشارية، ترصد أوضاع عدم المساواة واستغلالها ضمن تحديد التحديات التي تجابهها للقضاء عليها؛ لتستطيع المرأة أن تنهض بنفسها، لوعيها بمصالحها.

وقد مثلت هذه الإشكاليات مبررًا علميًا، دفع الباحثة لإجراء هذه الدراسة، بوصفها محاولة لفهم واقع المشاركة السياسية للمرأة، ومضمونها الثقافي، لتحليل ملامح الأزمة في ضوء البناء الطبقي والنوعي للمجتمع، التي تعد تحديات تجابهها المرأة المصرية.

وفي ظل الاعتبارات السابقة التي حددها السياق التاريخي للمرأة ضمن تأثره بالمتغيرات الدولية والإقليمية، يمكن طرح أهمية الموضوع من خلال قضاياه العلمية والمجتمعية الآتية.

أولًا: أهمية الدراسة:

- عند الرجوع للدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية للمجتمع المصري، لوحظ تدفق الدراسات التي جعلت من المرأة موضوعًا لها منذ أوائل الثمانينيات. غير أن الاهتمام انصب في غالبيته على الأدوار التقليدية للمرأة كدورها الاقتصادي وأدوارها في الأسرة، أما أدوارها السياسية فقد نالت القدر الأدنى من الاهتمام. وغيبت المرأة في القطاع الريفي للبناء السياسي الرسمي وغير الرسمي [1].
- تعتبر الثقافة السياسية أحد روافد النظام السياسي، فهي البيئة المعنوية التي يعمل فيها هذا النظام، ويعد تناوله بالدراسة أمرًا مهمًا لواضعي سياسات التنمية؛ إذ يقدم لهم صورة واقعية وعلمية لفئة من فئات المجتمع المصري، يجب وضعها في الاعتبار عند التخطيط والتنفيذ للسياسات التنموية العامة منها والسياسية بوجه خاص، خاصة مع تصاعد اهتمام القيادة السياسية بقضايا المرأة، واعتبارها مرتكزًا حضاريًا، ظهرت أبعاده في إنشاء المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة.

- ما يتميز به مجتمع الدراسة من وضعية خاصة، تفرض من خلالها بعض التحديات والمشكلات، التي تجابهها المرأة في عملية المشاركة السياسية.

لذا فإن الدراسة الحالية تسعى إلى البحث في ثقافة ووعي المشاركة السياسية لدى المرأة المصرية، خاصة في صعيد مصر للوقوف على مدى وجود الوعي والدافع لديها للمشاركة الإرادية الفعالة في الشئون العامة بأنماطها المختلفة؛ للتعرف على المحددات البنائية والثقافية، التي تعكس جملة القيم والاتجاهات السياسية لدى المرأة، والتي تشكل حدود وعيها بالسلطة والمجتمع المصري، مما انطوى – في كثير من الأحيان – على صور سلبية تتضمن معاني الشك والانعزالية والخوف من السلطة بأنماطها المتباينة، والتي فرضت إطارًا عامًا لاهتمام المرأة بالقضايا العامة المرتبطة بالمجتمع، سواء على الصعيد القومي أو الدولي.

ومن هنا يمكن البحث عن مدى حدود المتغير والثّابت في هذا الإطار الثقافي، الذي يشكل الطرح الإجرائي للوعي السياسي للمرأة المصرية بمكانتها المجتمعية وحدود مشاركتها، وإمكانيات خلق ثقافة سياسية تهيئ لها مشاركة نشطة وفعالة في كل ما يؤثر على حياتها وطموحاتها. ولكي نستكشف أبعاد قضيتها يجب علينا أن نقدم المشهد التنظيري لتداولها.

ثانيًا: الاقتراب النظري: رؤية نقدية لقضايا المرأة:

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام الأدبيات التي تأخذ في اعتبارها قضايا النوع من المنظور الراديكالي، الذي طرح تفسيره في **قضيتين**. تناولت **القضية الأولى** انتماءه للمنهج التاريخي، وتركيزه على الحتمية التاريخية للأدوار الخاصة بالجنسين وعلاقات الاستغلال والتبعية وعدم المساواة، التي تجابهها المرأة في مجتمعها عند أداء دورها في العمل العام؛ لعدم الفصل بينه وبين طبيعة دورها الأسرى. واعتمد المنظور النقدي في تحليله وتفسيره قضايا النوع على رؤى "صراع القوة"، من خلال المنظور الطبقي والنوعي في دراسة أحوال المرأة بالمجتمعات البشرية التي قدمت تفسيرها لقضايا المرأة، باعتبارها نتاجًا لفجوات بنائية، اختص بها عاملها الموضوعي. ولم تقصر تحليلها على العامل الذاتي فقط بموروثه الثقافي المتوارث عبر الأجيال [2]، بالرغم من وضعه محل الاعتبار.

وتختص **القضية الثانية** – التي يتبناها الاتجاه الراديكالي في تفسيره قضايا المرأة – بما يقدمه من نقد للاتجاه الوظيفي بروافده من النظرية السياسية؛ لاستطراده في ضرورية الأدوار الطبيعية التي تقوم بها المرأة؛ الأمر الذي أدى إلى فشله في تقديم تحليل بنائي شامل للمجتمع لتجاهله تاريخه السياسي الذي يدعم التقسيم الجنوسي به؛ مما أفقد المرأة تقاسم السلطة مع الرجل وعزلها عن ممارسة دورها السياسي [3]، واستغلالها لصالح قضايا السيطرة الذكورية، التي تعد جزءا من الإطار الفلسفي للأنظمة السياسية في المجتمعات البشرية عموما، وبروزها بوضوح لدى الدول النامية، التي ألقت

بظلال تبعيتها لعصور طويلة من الاستعمار وهيمنة النظام العالمي على مقدراتها، وعلى تنامى أنماط متباينة من المتناقضات بمستوياتها النوعية والطبقية؛ الأمر الذي أنتج فئات هامشية Marginal في المجتمع. وقد عرفت بذلك لحصادها مستويات أدنى من الموارد الاقتصادية، وفرص غير عادلة في التعليم كمًا وكيفًا، مما أدى إلى عزلتها السياسية لاستلاب حقوقها، وتغييب أدوارها في الحياة العامة [4]. وتتصدر المرأة قائمة الفئات المسلوبة حقوقها؛ لافتقادها الشرعية الاجتماعية لذاتها، مما دعا إلى تهميشها سياسيًا. وقد أدى غياب تشريعات قانونية وإجراءات – تفعل وجود المرأة في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار – إلى تكريس وضعها المتدني؛ وذلك لسيادة الثقافة الذكورية على المجتمع، وعلى صانعي القرار.

ويشير العرض السابق، إلى ضرورة تقديم مفهوم "ثقافة المشاركة السياسية للمرأة، بأنماطه الإيجابية والسلبية التي شُكلت عَبر المراحل التاريخية المتباينة التي مرت على المجتمع المصري؛ لرصد العوامل البنائية والثقافية، التي أسهمت في صياغة حال المرأة المصرية في الحياة السياسية الآن.

ثالثًا: ثقافة المشاركة السياسية للمرأة في سياقها التاريخي: رؤية تحليلية:

إن المتتبع لمسيرة المرأة المصرية على مر العصور التاريخية ونضالها من أجل الحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية، يجد أنها عبر تاريخ طويل يمتد إلى سبعة آلاف عام كانت تأخذ مكانها في الصدارة، وتقاسم الرجل الشراكة في إنجازات حضارتنا المصرية القديمة التي أولتها موضع القديسة.

فعندما نستعرض ملامح تاريخ المرأة في عصور الحضارة المصرية القديمة على الصعيد السياسي، نجدها وصلت إلى أرفع المناصب السياسية بما فيها تولي حكم البلاد. وذلك بداية من الملكة (*) "ميريت نيت"، التي حكمت مصر في نهاية الأسرة الأولى، ويعود إليها الفضل في تنظيم الدولة بعد فترة من الاضطراب، ومرورا بأم الملوك كما لقبت "خنت كاوس"، التي حكمت تقريبا في عام 2400 ق.م في عصر الأسرة الرابعة، وتولى ثلاثة من أبنائها حكم البلاد. هذا بالإضافة إلى "نيتوكريس" أو "نيت إقرت" من ملكات الأسرة السادسة، التي حكمت مصر اثنتي عشرة سنة، وكذلك الملكة "سوبك نفرو" في الدولة الوسطى و" تا وِسرت " من الأسرة التاسعة عشرة في زمن الدولة الحديثة. غير أن أشهر ملكات مصر القديمة هي "حتشبسوت" ابنة الملك " تحتمس الأول"، التي حكمت مصر في عصر الأسرة الثامنة عشرة، وتميز عهدها بالاستقرار والرخاء، واستطاعت أن تحقق إنجازات حضرية من خلال

تدعيمها لنفوذ مصر الخارجي، ضمن العلاقات التجارية ونشر الثقافة المصرية في المحيط الإقليمي. [5]

ولم يقتصر حصول المرأة على حقوقها السياسية واقتسامها السلطة مع الرجل على الصفوة النسائية فقط، ولكنها شملت كل الفئات النسائية من خلال التشريعات العرفية والعقائدية، التي أعطت المرأة "حرية الاختيار" في أمور حياتها المختلفة وأخصها شراكة الزواج. وقد تداولته وثائق الزواج المكتوبة في الدولة الوسطى، التي أقرت شروطه في **ثلاثة معايير**، هي **الحرية – الإرادة – الوعي بالذات**، التي تتضح ضمن نص الوثيقة التالية: "بما أن مشيئة الإله قد اقتضت أن يرتبط أحدنا بالآخر برباط الزواج المقدس الصحيح وفقًا لتقاليد الرجل الحر والمرأة الفاضلة، وقد وافق كل منا بمحض إرادته وكامل تصرفه وحرية اختياره، لكي تجيء إلى بيتي كامرأة حرة، على أني أقدر أنك قطعة مني فلا أقلل من شأنك ولا أهملك ولا أهجرك، إلا إذا اضطرني سبب شرعي مهم. فإذا حدث ذلك فسأقوم بإعطائك حقك الشرعي الذي أمر به الإله"[6]. ولم تعط المرأة في العصر القديم حقوقًا نسبية، ولكنها حصدت ما علاه لأنها محتسبة ضمن المقدسات [7]، ولم تهتز مكانة المرأة، كما لم يحجب عنها حقها إلا أثناء الحكم البطليمي والروماني والبيزنطي، الذي سلبها حق التصرف في شئونها الخاصة، وممتلكاتها كما هو مطبق في تشريعاتهم. وأخذت المرأة في عهدهم مكانة متدنية، على الرغم من مناهضة التقاليد المصرية القديمة لها [8].

وعندما اعتنق المصريون المسيحية ثم الإسلام، ترسخت في وجدانهم القيم السامية التي دعت إليها الأديان السماوية، والتي أعلت من قيم العدل

والمساواة والحرية واحترام الآخر وكينونة الإنسان دون النظر إلى عرقه أو جنسه. واحتلت المرأة مكانة متميزة في التاريخ القديم، ولم تهتز تلك المكانة إلا في عصور الضعف والانهيار وفترات سيادة العناصر الوافدة الأجنبية، بما تحمله من تصورات وأفكار مغايرة لميراثنا الحضاري، تحط من مكانة المرأة وشأنها في المجتمع. وظل الوضع قائمًا حتى بدأت مرحلة جديدة في مسيرة المرأة المصرية في مطلع العصر الحديث [9].

وقد احتفظت ثقافتنا السياسية بهذا التّراث الضخم الذي يحمل في طياته فترات سيطرت فيها ثقافة سيادة للمرأة، مراحل عبودية قد عاشتها مع الوافد الغربي، اقتسمت بينهما حالة حصادها لحقوقها المجتمعية ومشاركتها الرجل السلطة والأخرى سلبتها حتى حق الحياة. وكما هي سمة لثقافتنا السياسية أنها تحتفظ بكل ما هو أصيل ووافد؛ لتكون طبقاتها الأركيولوجية؛ لتستقي كل فترة تاريخية النسق القيمي الذي يتوافق مع أيديولوجية النظام الحاكم المردود الشرعي لطبيعة النظام العالمي، وسيطرته على مقدرات الشعوب النامية.

وتُرجع بعض الدراسات تدني وضعية المرأة في القرن التاسع عشر إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي وآليات تفاعل البنية الاقتصادية – الاجتماعية التي نتج عنها تراجع اقتصاد الكفاف لصالح اقتصاد السوق، وبروز التفاوت الطبقي والتمييز ضد الفئات المهمشة، سواء لجنسهم أو عرقهم إلى جانب تداول مفهوم الأدوار النمطية والفصل بين السلطتين العامة والخاصة [10]. وكرد فعل طبيعي لتدهور أوضاع المرأة – كأحد مخلفات الاستعمار – ظهرت حركات التحرر الوطني والتي رسمت للمرأة حق التحرر مثل وطنها. وقد

تميزت تلك الحركات باستنارة زعمائها الذين اهتموا بقضايا المرأة كجزء من قضايا تحرر الوطن، وفى صدارتهم الشيخ محمد عبده الذي احتضن حركة تحرر المرأة، مدعمًا ذلك بخطاب ديني كاشف عن صحيح الدين؛ حتى يتخطى المجتمع كل محاولات الارتداد؛ مما أسهم في تشكيل نهضة نسائية ثقافية سبق أن دعا إليها كل من رفاعة الطهطاوي ثم قاسم أمين، اللذين قادا مسيرة التنوير والإصلاح مع الشيخ محمد عبده. وقد اتخذت هذه الحركة منهجًا معتدلًا في تناولها الواقع المأزوم للإنسان المصري، الذي أرجعوه إلى قيود التخلف والتبعية التي يعايشها؛ حيث ارتبطت في مشروعهم قضية تحرير الإنسان المصري بقضية تحرير المرأة [11]. وبصعود الحركة المناهضة لاستلاب حقوق المرأة، فإن المنظومة الثقافية المصرية قد اجتازت مرحلة تجربتها المؤلمة مع الغزو وتوجهاته المتدنية لوضع المرأة وثقافة المشاركة السياسية لها.

ومع مطلع القرن العشرين بدأت المرأة المصرية تقود معارك تغيير وضعها المتدني بلا وكالة لأحد، وقادتها رائدات الحركة النسائية الثقافية أمثال لبيبة هاشم(*)، ملكة سعد(**)، فاطمة راشد، رائدات حرية التعبير والحرية السياسية للمرأة، وأول من نادى بسفور الأسماء للنساء الكاتبات؛ حيث اعتبرن استخدام الكاتبات أسماء مستعارة يدني من قدرهن، ويحجب عنهن حرية الإنسان لفكره، ويؤدى إلى غياب صوت المرأة لاعتبار أنها كائن مهمش في الحركة السياسية والفكرية، ولافتقادها الشرعية الاجتماعية المؤيدة للرجل. وقد تناولت الكاتبات وضع المرأة في مقالاتهن مؤيدات لتفعيل دورها السياسي

والاجتماعي [12]، ضمن سرد تاريخي للثقافة السياسية في العصور القديمة، وما حملته للمرأة من قدسية أظهرتها فى توليها أرفع المناصب. وقد صاحب ذلك طرح لمفهوم الحرية ومفرداته السياسية والاجتماعية والموروث الثقافي، وتأثيره على أدوار المرأة المصرية. ولم يقتصر تاريخ المرأة المصرية المناهضة لآليات تهميشها وعزلها من الحياة السياسية على هؤلاء الرائدات؛ إذ يُسطر تاريخ التحرر النسائي بالكثيرات اللاتي دافعن عن المرأة وحقوقها، كل منهن حسب قدراتها. فالأميرة "فاطمة إسماعيل" راعية الجامعة المصرية، و"نبوية موسى" رائدة معارك تعليم البنات (1886–1951)، التي أودعته ضمن أولويات العمل الوطني وقضاياه المنوطة بالتحرر من الاستعمار. وتصدت بقوة لمحاولات النيل من حقوق المرأة وحجبها، ونشرت ذلك في مقال مهم بمجلة البلاغ عام 1927 بعنوان "التعليم في مصر ومن يجب أن يتولى إدارته"، نددت فيها بإدارة الاستعمار منظومة التعليم، منادية بعودة السيادة المصرية عليه[13].

لقد تناولت الحركة النسائية وحركة التنوير والإصلاح أهدافًا عامة لإعادة الروح السياسية للمرأة مرة ثانية، بعد أن طمسها الاستعمار. وقد تناولته ضمن اهتمامهما بالتعليم وقيمه وأساليبه، ودوره في تنشئة الفتيات وإصلاح الفكر السلفي لدى المرأة عن دورها المجتمعي، من خلال التناول المستمر لقضايا المرأة وتحسين صورتها المجتمعية، وتقديم منظومة ثقافية تناهض الردة الفكرية، وتسهم في رفع وعي المرأة بذاتها. ومع الإسهامات التي قدمتها رائدات ورواد حركة التحرر النسائي، فإن أغلبهم ينتمون إلى الطبقات الأرستقراطية في

المجتمع المصري. وقد كان من بين الرائدات من ينتسبن للأسرة العلوية وقد توافقت مع حركتهن آن ذاك المرأة الحضرية؛ لأنها الأكثر تعليمًا ومقدرة اجتماعية لمسايرة الحركة في أهدافها، بحكم الإقامة مقارنة بالمرأة الريفية، مما أدى إلى إقصاء السواد الأعظم من النساء، وتهميش قضاياهن، التي كانت تستغل في تحقيق مكاسب للصفوة من النساء أو الرجال، وهو ما يفصح عنه تاريخ الحركة الوطنية المصرية في بداية القرن العشرين.

لقد ارتبط نشاط الحركة النسائية في مصر بمحدداتها الديموجرافية والطبقية، التي أفرزتها الرؤى والأطر النظرية لرائدات الحركة المنتمين إلى الصفوة النسائية، من صاحبات المقام الرفيع، لما لديهن من علم وثقافة ومكانة وظيفية تجعلهن مؤهلات للقيام بحركة التحرر الموجه أيضًا إلى النخبة النسائية، التي شكلت أول اتحاد نسائي عام 1923 بقيادة "هدى شعراوي"، وأول حزب سياسي للمرأة عام 1942[14]. وقد حصلت على حق الانتخاب عام 1956، الذي كان نتاجًا لمشاركتها في ثورة 1919 ومناداتها بدستور 1923، رغم استغلال القوى الوطنية لها آن ذاك؛ للضغط والتأثير على القصر [15].

وينتقل سيناريو التطور التاريخي للثقافة السياسية إلى مشاهد الجانب المهاري لها، الذي أقر بصدور أول قانون عام 1956، وفيه منحت المرأة حق الترشح للانتخابات البرلمانية؛ ولذا وجب رصد الوضع السياسي لها عبر مراحله التاريخية، ضمن رؤية رقمية؛ مقارنة بالمشهد العالمي والإقليمي للمشاركة السياسية للمرأة.

رابعًا: الرؤية الرقمية لمشهد تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية "رؤية نقدية مقارنة بالمشهد العالمي":

يحدد الإطار الفلسفي لنظم الحكم طبيعة المشاركة السياسية في المجتمعات البشرية؛ حيث تصوغ دساتير لتنظم بها العلاقات بين الأفراد، محددة فيها الحقوق والواجبات وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ضمن توصيف حدود السلطات، وهو ما نستطلعه من دستور [16] النظام السياسي المصري. حيث تقر المادتان (137)، و(138) السلطة المطلقة لرئيس الجمهورية، وتؤكدها المادة رقم (73)، حيث يعد رئيس الجمهورية حَكمًا بين السلطات الثلاث. وتأتي المادة (76) لتشير إلى عجز الديمقراطية في مصر؛ حيث يستفتى الشعب على منصب رئيس الجمهورية دون انتخاب لتأتي المعضلة الثانية، التي تتمثل في اشتراط ترشيح ثلث أعضاء مجلس الشعب للشخص المتقدم للترشح للرئاسة، مع اشتراط موافقة ثلثي أعضاء المجلس على الترشيح، وبعد ذلك يعرض لاستفتاء المواطنين في أمره. تتم تلك الأساليب الإجرائية في ظل أغلبية الحزب الحاكم وضآلة أحزاب المعارضة وهشاشتها في ظل نظام الحكم المحلي وسطوته على الحياة السياسية.

وتشكل الثقافة السياسية السائدة لنظام الحكم طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، التي تظهرها مساحة الحريات الممنوحة وطبيعة النهج الاجتماعي لنظام الحكم [17]. وهو ما يعبر عنه الواقع والمنصوص عليه دستوريا. فلا جدال في أن المساواة السياسية والقانونية تمثل دعائم أساسية لممارسة المواطنة. ولكن في ظل الفكر السلطوي ونظام الحكم الذي ينحاز أو

يتعصب لطرف دون آخر، فإن الديمقراطية تفقد أهم مقوماتها وشروط تحقيقها؛ ليقترن بها مفهوم المواطنة المنقوصة، وهو ما نلمسه فيما وصلت إليه المرأة المصرية في العصر الحديث، ونجد صداه في نسب مشاركتها السياسية مقارنة بالدول العربية والإفريقية، والأوروبية.

جدول رقم (1)

نسب تمثيل المرأة في البرلمان إقليميًا وعالميًا

الدول	العالم	دول الشمال	الدول العربية	قارة آسيا	إفريقيا	جنوب إفريقيا	أمريكا
نسبة تمثيل المرأة ٪	٪16.6	٪37.6	٪3	٪13.4	٪11	٪30.5	٪11.6

تشير الإحصاءات الدولية إلى أن نسبة متوسط اشتراك المرأة في البرلمان على مستوى جموع دول العالم بلغت (16.6٪)، مسجلة لقارة إفريقيا (11٪)، وقارة آسيا (13.4٪)، وأمريكا اللاتينية (21.9٪). وتأتي دول الشمال لتسجل أعلى نسبة مشاركة للمرأة؛ حيث بلغت (37.6٪)، تليها جنوب إفريقيا بنسبة (30.5٪). وقد تساوت نسب (موزمبيق، جزر سيشل)؛ حيث بلغت (25.5٪) لتأتي بعد ذلك ناميبيا، وأوغندا لتسجلا على التوالي (18.3٪، 17.9٪) [18]. وتسجل الولايات المتحدة الأمريكية نسبة (11.6٪) [19]. وعند مقارنة الوضع السياسي للمرأة في الدول العربية، مقابل نسبها عالميا، نجدها سجلت المرتبة الأخيرة بنسبة (3٪) [20]، موزعة على الدول العربية تبعا للأهداف المعلنة والضمنية لنظام الحكم وآلياته في تحقيقها. وسجلت تونس

أعلى نسب مشاركة للمرأة في المجالس التشريعية مقارنة ببقية الدول العربية، تليها سوريا، التي بلغت (11.5٪، 10.7٪). وجاءت العراق والسودان في المرتبة التالية بفارق لصالح العراق التي سجلت نسبة (6.4٪)، مقابل السودان بنسبة (5.3٪). ويتوالى الانخفاض في النسب لتصل إلى (0.6٪) للمغرب مقابل (3.8٪، 2.5٪، 2.3٪) للجزائر والأردن ولبنان على التوالي. وجاءت مصر لتسجل مع جزر القمر نسبة متساوية تبلغ (2٪). وبمشاهدة نسب المشاركة السياسية للمرأة نجدها متدنية في الوطن العربي، مقارنة بالمشهد العالمي عدا (تونس، سوريا) التي حققت كل منهما ارتفاعًا ملحوظًا. ولم تحقق مصر نسبة مشاركة معتدلة تتوافق مع التاريخ النضالي للمرأة المصرية، بل جاءت لتعكس وضعًا مترديًا على المستوى العالمي والقومي، يوضحه مقارنة وضع مصر بالمتوسط العالمي للمشاركة السياسية للمرأة؛ حيث سجل (1 إلى 6) وبالنسبة لدول الشمال (1 إلى 18) ودول أمريكا اللاتينية (1إلى10) ولدول إفريقيا (1 إلى5)[21]، والذي يأخذنا إلى تقسيم الفروق بين نسب المشاركة السياسية للمرأة، وبين أسباب المشاركة المؤدية إلى المستوى السياسي الذي تشغله؛ حيث تم توزيعها على أربع مستويات، تناول **المستوى الأول** نضالها من أجل مواطنة غير منقوصة. وجاء **المستوى الثاني** ليعبر عن النساء البرلمانيات كفاعلة ونشطة سياسيًا. وكشف **المستوى الثالث** عن استغلال الدولة المرأة في قضايا التسييس المجتمعي. واختص **المستوى الرابع** بإظهار الاستغلال الطبقي/ القبلي للمرأة.

وعند مقارنة المشهد العالمي بأسباب مشاركة المرأة السياسية، نجد أن المستويين **الأول والثاني** ينطبقان على الدول الغربية وجنوب إفريقيا؛ حيث تمثل المرحلتان رافدين يصب كل منهما في المشاركة السياسية، وهما مساحة الديمقراطية الممنوحة، والوعي السياسي لدى المرأة، ولذا فإن اهتمامهما الرئيسي بالحرية السياسية والمساواة في الحقوق والواجبات، من خلال إقرار تشريعات قانونية وإجراءات سياسية تمنحها الحق في الممارسة السياسية الفاعلة، التي تعتمد على تجديد أولويات أهدافها وما تتبناه من قضايا سياسية، وهو ما طرح **بالمرحلة الثانية**، ويختص به تفعيل المرأة لدورها السياسي الناتج عن وعيها بقيمة ذاتها في المجتمع. وتأتي الدول العربية لتظهر تناولها **المرحلتين الثالثة والرابعة** لمشاركة المرأة، التي تتضح من فروق النسب بين الدول. **وترجع أسباب تجميد أو تفعيل** الدور السياسي للمرأة إلى طبيعة الهيكل المؤسسي للسلطة، والذي يحدد لها آليات تنفيذ رؤاها الأيديولوجية ضمن المطروح من الأهداف ووسائل تحقيقها؛ وهو ما طرحه مشهد السودان من تضمين ديناميات النوع في سياسة الهوية، التي مكنت الجبهة القومية الإسلامية من الوصول للسلطة. وقد ساعدت على تنامي الحركات الإسلامية في الوطن العربي معبرة عن إشكالية الخلل الحادث في البنية الاقتصادية والاجتماعية والواقع المأزوم، الذي يعايشه أفراد المجتمع، وهو ما يؤكده تفاقم الأزمات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط [22].

وقد تناولت مشاهد المشاركة السياسية للنساء في الوطن العربي مرادفات أخرى لتسيس المجتمعات، امتزجت بها أبعاد البنية الاجتماعية

لتشكيل النوع في سياقات تاريخية ثقافية خاصة. وقد كشفت عنها الدراسات التي أجريت على منطقة الشرق الأوسط المعنية بالمشاركة السياسية للمرأة، والتي أظهرت تباينها تبعًا لأسباب وعوامل دفعها، وقد أرجعتها إما لطبيعة الدولة كما حدث في تركيا والعراق و(إيران في فترة مبكرة)، وإما للحركات الوطنية ويمثلها المجتمع الفلسطيني. أما المجتمع المصري، فقد أشارت الدراسات إلى أن حالة التمرد هي التي تدفع بالنساء إلى أنماط المشاركة السياسية [23]، في ظل تقنين الوسائل والإجراءات التي تعوق مشاركة المرأة السياسية، إلى جانب سيادة الروح القبلية في بعض الثقافات الفرعية. الأمر الذي يفرض واقعًا ينتفي فيه معيار تكافؤ الفرص، وتغيب عنه العدالة في تقاسم السلطة بين مختلف الطبقات الاجتماعية. ويدعم العزوف السياسي لدى السواد الأعظم؛ ليعزل الإنسان المصري عن قضاياه، وهو ما يطرحه مشهد التمثيل النيابي للمرأة المصرية.

1- مشهد التمثيل النيابي للمرأة المصرية:

جدول رقم (2)

التمثيل النيابي للمرأة المصرية[24]

أعوام الانتخاب	1957	1964	1969	1971	1976	1979	1984	1987	1990	1995	2000
نسبة السيدات المنتخبات	٪0.06	٪2.29	٪0.086	٪2.29	٪1.72	٪ 8.9	٪7.9	٪3.9	٪2.2	٪1.1	٪1.6

تؤكد الرؤية الرقمية للتمثيل النيابي للمرأة على ضرورة إيجاد معايير تستند على قاعدة تشريعية؛ لتفعيل دورها السياسي حتى تقضي على خلل

الثقافة البطريركية وسيادتها في المجتمع المصري، وما أحدثته من تشوه لملامح الذات الإنسانية؛ حيث أفقدت الرجل والمرأة القدرة على ممارسة أدوارهما المجتمعية بوعي لطبيعة حقوقهما وواجباتهما نحو ذاتهما والآخرين. الأمر الذي دعمته الأزمة البنيوية المركبة التي اتسم بها النظام السياسي، وعكسه على المجتمع المدني بهيئاته المتعددة. وقد أوضحتها مراحل تطور المشاركة السياسية للمرأة منذ صدور قانون 1956. فقد أكد التاريخ السياسي للمرأة المصرية في العصر الحديث على استغلال دورها السياسي كآلية لتحقيق أهداف الصفوة والحركات الوطنية. ويبدو هذا جليًا في فترات ما قبل الحرب العالمية حتى ثورة 1919، مرورا بعام 1923 وصدور أول دستور مصري، ثم حركات المطالبات الشعبية لعام 1946، وانتهاء بما أحدثته ثورة 1952 من تغيير هيكلي في البنية الاجتماعية بروافدها، خاصة إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية والإنتاجية للمرأة بنمطيها الريفي والحضري، بناء على تأكيد ميثاق الثورة على الحقوق الدستورية والقانونية لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

ورغم ما اتسمت به مرحلة الثورة من إصدار قوانين ثورية تدعم المرأة، فإنها لم تتساو بمشاركة الرجل في الممارسة الحزبية، برغم مشاركتها في الأنشطة التطوعية. ولم تكن واضحة طبيعة المشاركة الحزبية للمرأة في ظل "الحزب الأوحد"، الذي تظهره ملامح ممارستها السياسية في الحزب الحاكم بصفة عامة، وتقنينه إطار مشاركتها إلى "الممارسة النوعية" المختصة "بأمانة المرأة" بالحزب. الأمر الذي يحدد دورها السياسي، ويدعم لديها الموروث

الثقافي والتقسيم النوعي في ممارسة العمل العام بأنماطه المختلفة، والتي تظهرها نسب مشاركة المرأة في المجالس التشريعية؛ حيث ارتفعت نسبة المشاركات سياسيًا عامي 1964، 1971، مسجلة نسبة متساوية (2.29٪).

وقد يرجع ذلك إلى التحول السياسي الذي حدث بعد الانفصال السوري في سبتمبر 1961، واكتشاف أن قادته كانوا ممن تولوا مناصب قيادية في الاتحاد القومي؛ مما دعا السلطة إلى إعادة هيكلة نظام الحكم ومؤسساته السياسية. وتم استبدال الاتحاد القومي، الذي شكل في 28 مايو 1957 بقرار دستوري بالاتحاد الاشتراكي العربي عام 1962. وتمت الاستعانة فيه بأمانة المرأة لتفعيل دورها السياسي في تعبئة المواطنين؛ لتحقيق أيديولوجية النظام واكتسابه الشرعية، وهو ما ينطبق على زيادة نسب المرأة عن معدلها الطبيعي في عام 1971، والناتج [25] من عملية إعادة التنظيم والبناء للاتحاد الاشتراكي خلال الفترات 1968، 1971، 1975. الأمر الذي يعكس ملامح العلاقة بين تفعيل الدور السياسي للمرأة من قبل الدولة، الذي يقوم على استغلال صوتها لتدعيم الشرعية الوطنية [26]، على نحو ما حدث في عام 1971، المرحلة الانتقالية، للنظام الحاكم بإعادة هيكلته مرة ثانية، بما يتوافق وادعاءات ثورة التصحيح وتغيير الدستور لبعض بنوده إلى الدستور الدائم، والذي أعقبه تغيير مسمى المجلس التشريعي من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب، وتغيير ملامح الهيئة التشريعية وتوجهاتها [27].

2- المشاركة السياسية للمرأة "والإطار الفلسفي للحكم":

جدول رقم (3)

تطور مشاركة المرأة في المجالس المحلية من 1983: 1997 للمجتمع المصري [28]

المجالس المحلية	1983			1988			1992			1997		
	العدد الكلي	نساء		العدد الكلي	نساء		العدد الكلي	نساء		العدد الكلي	نساء	
		ع	٪		ع	٪		ع	٪		ع	٪
محافظات	798	269	15	2436	136	5.6	2508	110	4.4	3172	102	3.2
مراكز	6652	1010	15.2	8752	154	1.8	9834	130	4.4	12707	129	1
مـدن	3254	359	11	3772	85	2.3	4112	52	1.3	1254	56	4.5
أحيـاء	656	70	10.7	978	40	4.1	1018	38	3.7	1254	56	4.5
قرى	15408	856	5.6	17740	97	0.5	20160	115	0.6	25248	186	0.7
الإجمالي	27768	2564	9.2	33678	512	1.5	37632	445	1.2	47381	558	1.2

جدول رقم (4)

التوزيع العددي تبعا للنوع في وظائف الإدارة العليا بالحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العام [29]

الوظائف العليا	1998		1996		1999		2000	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
درجـة وزير	1	73	2	74	2	72	2	66
نائـب وزير	1	33	2	61	3	47	-	31
درجة ممتازة	7	795	21	623	28	517	33	552
عـاليـة	134	3007	307	3317	414	2766	463	3141
مدير عام	897	9284	2782	13157	3174	11538	3311	12729
إجمالي	1040	13192	3114	17232	3621	14940	3809	16519

جاءت نهاية مرحلة السبعينيات لتشهد نقلة نوعية لوضع المرأة في المجتمع المصري بصدور قانون نظام الحكم المحلي رقم 23 لسنة 1979،

الذي شرع نظام (الكوتة)، أو التمييز الإيجابي للمرأة، بتخصيص نسبة ما بين (10٪-20٪) من مقاعد المجالس الشعبية، وتخصيص حصة من مقاعد المجلس التشريعي لا تقل عن (30) مقعدا. ولذلك سجلت أعلى نسبة تمثيل نيابي للمرأة لعامي 1979، و1984؛ حيث بلغتا (8.9٪، 7.9٪) وهو ما ينطبق على المجالس المحلية الشعبية أيضا في انتخابات 1983 كما أظهره جدول رقم (3)؛ إذ سجل إجمالي الجمهورية نسبة (9.2٪). وظلت نسبة تمثيل المرأة مرتفعة إلى أن صدر القانون رقم 188 لسنة 1986 بإلغاء هذا التخصيص، الذي أوضحته نسبتها في برلمان 1987؛ حيث سجلت (3.9٪). ويرجع الارتفاع النسبي لها عن معدلها الطبيعي بسبب استفادتها من القوائم الحزبية النسبية، إلى أن صدر قرار رقم (201) لسنة 1990 بإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية والأخذ بالنظام الفردي [30]. الأمر الذي هوى بالمرأة إلى العزلة السياسية؛ لتدني نسب تمثيلها البرلماني وتهميشها بمراكز صنع القرار في المؤسسة الحاكمة الذي بينه جدول رقم (4)، وأظهر تضاؤل عددها في وظائف الإدارة العليا. ويعد ذلك مردودا شرعيا لطبيعة الأزمة السياسية، التي خلفتها المتغيرات العالمية وأثرها على النظام المحلي، كما توضحه فترة الثمانينيات.

لقد عكست فترة الثمانينيات أزمة بنيوية على مستوى الممارسة الثقافية وبناء المؤسسات، تجلت في التناقض المستمر والتنازع العاصف بين المرجعيات العقيدية والأيديولوجيا، التي طرحت ضمن الخطاب القومي، والإسلامي، والليبرالي، والماركسي. وكان الخلاف على جوهر الحكم، وليس

على اختلاف الأطر الفلسفية والأصولية التي تحكمهم. وفى ظل هذا التنوع غيبت ثقافة قبول الآخر، مما أضعف عنصر الدافعية نحو العمل السياسي، والعمل العام لدى الإنسان المصري في ظل مواجهة اضطراد تعسف الحكومة، وجمود الهامش الديمقراطي واحتقان العلاقة بين الدولة والمجتمع بمرادفاتها، والتي تعاني منها الحياة السياسية إلى الآن، الأمر الذي أدى إلى عجز النخب الثقافية والمهنية عن خلق شرعية ثقافية واضحة لحقوق المواطنين، وإرادتهم الحرة في صياغة قواعد وتقاليد العمل السياسي المستقل [31].

وعكست مساهمة المرأة وتمثيلها النيابي في انتخابات 1990، 1995، 2000، المناخ السياسي السائد لتلك الفترة التي ميزتها ظاهرتان، **الأولى** ضمت "ديمقراطية السوق"، والتي تعني خصوصية التركيب المهني لأعضاء مجلس الشعب، الذي عكس الدور المتنامي لرجال الأعمال في المجلس التشريعي، وأغلبهم ينتمون للغرف التجارية الأمريكية المصرية إلى جانب جمعية رجال الأعمال[32]، الأمر الذي يؤكد على طبيعة الأطر الفلسفية لنظم الحكم، والتي تفرض أيديولوجيتها على الحياة السياسية، ضمن ما تتبعه من سياسات اقتصادية تعبر عنها تلك المرحلة، من خلال صدور تشريعات، تُقر التحرر الاقتصادي وتدعم القطاع الخاص.

وقد شهدت مرحلة التسعينيات ركود التحول السياسي إلى الديمقراطية واستمرار سيطرة الطبيعة السلطوية للنظام، واحتقان المستوى المحدود من الديمقراطية الليبرالية، التي اتبعت مع التحول للأحزاب السياسية، والتي أخذت أشكالا صورية عكست مضمونها في ثقافة الاستبعاد السياسي، التي اتبعها

النظـام مـع مناصـري النظـام السـابق لـه ويمثلهـا الوفـديون، والناصـريون، والشيوعيون، والآن ضم الاستبعاد التيار الإسلامي، الأمر الذي عكس وضعًا مترديًا للحياة السياسية، قد أسهم في توالد أعمال العنف المضاد [33]، كما حدث في انتخابات 1995، [34] 2000، والذي يُعد نتاجًا لحالة العجز الديمقراطي، التي يشهدها المجتمع المصري بمحتواه الغيبي لمبدأ تداول السلطة السلمي، مما دعا لتنامي عمليات عنف سياسي من قبل الجماعات المتطرفة [35]. وقد عُدت تلك الملامح المجتمعية كشفا لأبعاد **الظاهرة الثانية** التي ميزت تلك المرحلة.

جدول رقم (5)

مشاركة المرأة في المجالس المحلية والشعبية عام 2001/2000 لمحافظة قنا [36]

التصنيف	ع	٪
من لديهن بطاقة انتخابية	34.468	٪34
عضوات مجلس محلي المحافظة	2	٪1.6
عضوات مجلس محلي المركز	2	٪0.4
عضوات مجلس القرية	1	0.4
عضوات مجلس تنفيذي المحافظة	1	0.01
عضوات مجلس تنفيذي مركز	1	0.1
عضوات رؤساء مجالس إدارات جمعيات تطوعية	6	٪2.8
عضوات مجالس إدارات جمعيات تطوعية	71	٪3.4
عضوات مجالس إدارات جمعيات خدمات	340	0.3
عضوات رؤساء مجالس إدارة جمعيات تنمية مجتمع	8	٪5.2
عضوات مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع	79	٪5.7
عضوات جمعيات تنمية المجتمع	5.9	٪4.2

ويشير المشهد الرقمي لمشاركة المرأة في مجتمع الدراسة إلى ملامح القبلية في أعداد الإناث، اللاتي لديهن بطاقة انتخابية؛ حيث سجلت

نسبتهن34٪ مقابل انتفاء مشاركتهن على مستوى المجالس التشريعية، وتدني نسبتهن على مستوى المجالس المحلية والتي لم تتجاوز 1.6٪ بما يعادل حالتين، وتختص بها أمانة المرأة للحزب الحاكم. كما تعكس المشاركة التطوعية حالة التقسيم النوعي أيضا؛ حيث اختصت الجمعيات المهتمة بشئون المرأة بقيادة نسبة 2.8٪ من النساء والنسبة الباقية للرجال، وتمثل نسبة العضوات عشائرهن في الجمعية، الأمر الذي أوضح أن ما يسود المجتمع المصري، بقطاعاته المختلفة من مناخ ثقافي مأزوم، هو نتيجة لما يمارسه البعض من "إرهاب فكري" بتسييد أفكار ومفاهيم جامدة رجعية تجاه المشاركة السياسية للمرأة لحجب دورها عن مراكز صنع القرار [37]، وإن فُعِّل دورها يكون دائما لصالح التسييس المجتمعي أو الوضع الطبقي.

وعلى الرغم من أهمية المؤشرات الرقمية في توضيح المردود من السياسات المتبعة، فإنها أحيانا لا تعكس صورة حقيقية عن مساهمة المرأة في التمثيل النيابي والشعبي، وأيضا مراكز صنع القرار؛ لأنها لا تعطي رؤية واضحة عن مدى تأثيرها في الحياة العامة. ولذلك كان التوجه نحو معرفة معدلات ومستويات مشاركة المرأة في إدارة شئون الدولة والمجتمع وقياس النواحي الكيفية وليست العددية فقط. ومن هنا كان الاهتمام بدراسة ثقافة المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة، والتعرف على المعوقات التي تواجهها أثناء الممارسة، وعلى توجهاتها نحو تفعيل دورها، ودور الموروثات الثقافية في إعاقتها عن التمثيل السياسي. وهو ما يوضحه الجانب الميداني للدراسة. وقبل الشروع في ذلك يجب أن نقدم المفهوم الإجرائي للدراسة.

- ثقافة المشاركة السياسية للمرأة: المفهوم الإجرائي:

نخلص مما سبق إلى أن "ثقافة المشاركة السياسية للمرأة، تعني مجموعة القيم والتوجهات التي تعتنقها المرأة؛ ليتحدد من خلالها تقييمها لذاتها ولدورها المجتمعي المنوطة به، ولمكانتها داخل مجتمعها الأسري والمحلي ووعيها بقضايا جنسها وموروثها الثقافي، وأثره على طبيعة أدائها في الحياة العامة، الأمر الذي يفرض عليها خلقها آليات التدعيم المجتمعي البعيدة عن الجذور الاجتماعية وتبعاتها المعنية بانتمائها الطبقي؛ لتعتمد على كفاءتها في إدارة شئونها العامة، على أن يتوافر لها مستويات التمكين السياسي، والذي يدعمه إقرار تشريعات دستورية وقانونية، تسهم في تكريس مفهوم الديمقراطية الملزِمة والملزَمة على كافة مستويات وأنماط المشاركة السياسية، بدءا من مشهد الرئاسة، ومرورا بانتخابات البرلمان، وانتهاء بالمحليات ومراكز صنع القرار بصفة عامة، شريطة توافر مجموعة من "الإجراءات الممارسة"، التي تحترم حقوق الإنسان وفكر التعددية، سواء الأيديولوجية أو العقيدية؛ حتى تصبح المرأة مشاركة وفاعلة في الحياة العامة بروافدها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خامسًا: المنحى المنهجي لدراسة "ثقافة المشاركة السياسية للمرأة المصرية":

لقد حددت طبيعة الدراسة هدفها الرئيس، الذي تناول "**الكشف عن ملامح ثقافة المشاركة السياسية للمرأة في صعيد مصر**". وفى ضوئه كانت الأهداف الفرعية تناشد مفردات ثقافة المشاركة بأبعادها الثقافية والسياسية. وتمثلت في الآتي:

1- التعرف على مستويات مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار.

2- محاولة الكشف عن آليات الاقتدار السياسي للمرأة.

3- التعرف على وعي المرأة بقضايا المجتمع.

4- محاولة الكشف عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في جنوب مصر.

5- التعرف على أنماط المشاركة السياسية للمرأة.

6- التعرف على التحديات التي تواجه طموحات المرأة في مجال النشاط السياسي.

7- محاولة طرح استراتيجية لتفعيل الدور السياسي للمرأة.

وقد حددت الأهداف نمط التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها في الآتي:

التساؤل الرئيسي: "ما ملامح الثقافة السياسية ببعديها المعرفي والوجداني لدى المرأة في صعيد مصر؟ وما حدود ومستويات وأنماط مدلولها المهاري الذي تمارسه المرأة خلال حياتها العامة والخاصة؟ ، وما طبيعة التحديات

التي تجابهها؟ " وقد اندرج من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي حاولت أن تطرح رؤية تحليلية لموضوع الدراسة.

1- إلى أي مدى تشارك المرأة في النظام السياسي؟ وما هي محددات ومعوقات مشاركتها؟

2- ما مصادر تشكيل الوعي السياسي لدى المرأة؟

3- ما مدى وعي المرأة بقضايا جنسها ومجتمعها؟

4- متى تشارك المرأة في عملية الانتخابات؟

5- ما حدود ومستويات ونمط المشاركة السياسية للمرأة؟

6- ما معوقات المشاركة السياسية للمرأة في جنوب مصر؟

7- ما أهم أسباب عزوف المرأة عن المشاركة في الانتخابات والمشاركة الحزبية؟

8- ما دور الرواسب الثقافية في تقنين المشاركة السياسية للمرأة؟

ولإتمام خطة الدراسة كان لزاما على الباحثة أن تنتقي مجموعة من الأساليب والوسائل البحثية لإجراء خطوات البحث في الواقع.

الأساليب المنهجية للدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب النقدي والمقارن؛ مستعينة بهما لتحليل العلاقة الجدلية للثقافة السياسية للمرأة المصرية وبعدها التاريخي في علاقته بطبيعة مشاركتها السياسية كما سبق وتم عرضه، لينتقل بنا تحليل الإرث الثقافي وعلاقته بالأبعاد الاجتماعية ومحدداتها التي يتميز بها المجتمع المصري، إلى رصد المؤثرات البنائية والثقافية التي تحجب أو تفعل الدور السياسي للمرأة في مجتمع الدراسة بسماته القبلية؛ لاستخلاص استراتيجية لعودة بعض من حقوق المرأة المسلوبة في الحياة العامة.

وقد استعنت لتنفيذ خطة البحث بالمسح الاجتماعي بالعينة social survey by sample، مستخدمة التحليل الكمي والكيفي للبيانات؛ تجاوبًا مع طبيعة الدراسة. ونظرًا لغلبة الطابع الوصفي والكمي للمسح الاجتماعي في تناوله أبعاد إشكالية الدراسة، فقد تمت الاستعانة بالمعالجات الإحصائية حتى تستكمل جانبها التحليلي.

المعالجات الإحصائية Statistical Processing لقد ساهمت المعالجة الإحصائية في التحليل الشامل، بداية بخصائص العينة، ومرورا بمعاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة، وإظهار العلاقات البينية بينها وبين قضايا الدراسة بكل مفرداتها، إضافة إلى مقاييس التباين، التي استعنت بها لاستكمال منظومة العوامل، والأبعاد المؤثرة على طبيعة "ثقافة المشاركة السياسية للمرأة " ضمن مقاييس الدلالة الإحصائية. وقد تم ذلك ضمن الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية والتشتت، مستخدمة معامل الارتباط لكل

من كا^2، T، بيرسون، اختبار شيفيه، مقياس ليكرد، رتب الأوزان النسبية المرجحة"، لترتيب بعض الأسئلة، تبعا لاختيار أفراد عينة الدراسة. وقد تمت تلك المقاييس الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي "**SPSS**" **. Statistical Processing for Social Sciences**

لقد تناول البحث الأسلوب الإحصائي المتبع لتلافي القصور الناجم عن جمود البيانات الكمية؛ ولتحقيق النتائج المرجوة منه، لفهم الأبعاد المؤثرة في عزوف أو مشاركة المرأة السياسية ومعوقاتها في مجتمع الدراسة.

وسائل جمع البيانات:

فرضت طبيعة الدراسة الوسائل اللازمة لجمع البيانات حتى تمتلك الباحثة أدوات تحليل ثقافة المشاركة السياسية للمرأة بأبعادها البنيوية المتداخلة. وبناء عليه فقد التزمت بإعداد استمارة استبيان تضمنت مقياس الاتجاهات والرأي العام. وطبقت خلال مقابلة جماعية "مقننة "، إلى جانب ذلك تم الاستعانة بالبيانات الإحصائية الخاصة بالمحافظة، والجامعة، وتقارير التنمية البشرية، إلى جانب بعض الوثائق الرسمية الخاصة بالمجلس المحلي الشعبي، وكشوف المقيدات في الجداول الانتخابية، والمرشحات وكل ما يتعلق بمفردات العملية الانتخابية لعام 2000. وقد استعنت ببعضها من مديرية الأمن بمجتمع الدراسة، ووزارة الداخلية.

وتعبر تلك الوسائل عن أهمية الدراسة الحالية، في محاولتها استكشاف الأبعاد المجتمعية المؤثرة في ثقافة المشاركة السياسية للمرأة، من خلال رصد توجهاتها نحو مستويات المشاركة السياسية، التي تمارسها، وأسباب عزوفها

السياسي، وتوجهها حيال القضايا المجتمعية، إلى جانب دوافع المرأة وعقيدتها السياسية ضمن رصد العوامل البنائية والثقافية المحددة لطبيعة مشاركتها سياسيا ومعوقاتها من خلال صحيفة الاستبيان التي تمت بمراحلها الآتية:

1- بناء الاستمارة: تم تكوين استمارة استبيان من (56) سؤالا منها (53) من الأسئلة المغلقة، و(3) من الأسئلة الخاصة بمقياس ليكرد (انظر ملحق رقم 5) على مرحلتين، عُدت **المرحلة الأولى** بمثابة استمارة كشفية للبيانات الأساسية. وقد اعتمدت الدراسة عليها في تحديد الطبقة الاجتماعية المنتمي إليها أفراد العينة، من خلال رصد **العناصر التالية:**

1- تعليم الزوجة/ الزوج. 2- مهنة الزوجة/ الزوج

3- الإدارة المنتمي إليها الزوجان. 4- دخل الأسرة.

5- نوعية وطبيعة المسكن. 6- نوعية الأثاث.

7- نوعية الأملاك. 8- القبيلة.

وبناء على المحددات السابقة، تناول البعد الطبقي ثلاث فئات. تم تمثيل كل فئة حسب نسبة وجودها من إجمالي عينة الدراسة، وتم قياسها تبعا للمعادلة التالية:

مج الفئة × النسبة المئوية للعينة

وجاءت المرحلة الثانية من تكوين الاستمارة، لتطرح أبعاد إشكالية الدراسة وقضاياها الفرعية؛ للتحقق من أهدافها التي اشتملت عليها المحاور الآتية:

1- خصائص العينة.

2- معوقات مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار.

3- آليات الاقتدار السياسي للمرأة.

4- توجهات المرأة نحو آليات المشاركة السياسية والتطوعية.

5- معوقات المشاركة السياسية للمرأة.

6- الرواسب الثقافية وتقنين الدور السياسي للمرأة.

7- استراتيجية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة.

2- صدق المضمون: للتأكد من صدق استمارة الاستبيان، تم عرضها على بعض أساتذة الاجتماع؛ لاستطلاع آرائهم حول القضايا المطروحة، ومدى استيفائها؛ حتى تمت الموافقة على صلاحيتها، وذلك من الناحية البنائية.

3- ثبات الاستمارة: وهي خطوة ضرورية؛ للتأكد من صلاحية تطبيق الاستبيان، وقد أجريت بأسلوب إعادة الاختبار على عينة تمثل 20٪ من العينة الإجمالية، بما يعادل (100) مفردة، وتم تطبيق الاستمارة مرة ثانية بعد مرور خمسة عشر يوما، وأسفر التطبيق عن تغير لبعض الأسئلة، وإدخال بعض المتغيرات للبعض الآخر، واستبعاد بعض البنود التي لم تعط ثباتا يصل إلى 70٪ من استجابات البحوثات. وقد استبعدت استمارات اختبار الثبات من العينة الكلية.

مجالات الدراسة:

1- **المجال الجغرافي:** أجريت الدراسة بمحافظة قنا؛ لأنها تمثل العمق الحضاري لجنوب مصر بطبيعته الثقافية والبنائية، وبموروثاتها الحضارية وجذورها الاجتماعية المعبرة عن أنماط متباينة من القبائل العربية، التي ترجع بامتدادها إلى شبه الجزيرة العربية، والمغرب العربي التي مصرت بعد

الاستيطان. وقد ألقت طبيعة المجتمع بظلاله على مساهمات المرأة المجتمعية، وجعلت منها نموذجًا مصغرًا لمشهد التمايز الاجتماعي والفروق المجتمعية القائمة على الانتماء القبلي، الذي دعم معدلات الافتقار إلى الحقوق السياسية، وكرسته معدلات الفقر المرتفعة في قطاع المرأة، إلى جانب حصادها نسب تعليم أقل ونوعية متدنية، واستبعادها من قطاع العمل الرسمي المنتج، وانحصار تعيينها في القطاعات الخدمية [*]. ورغم مردود هذا على تفعيل دورها السياسي، فإنه يحدد مستواه أيضا انتماؤها القبلي. وهو ما يوضحه تدني نسب المشاركة السياسية بالمحافظة؛ حيث سجلت (23.6٪) [38] من الذكور والإناث ممن أدلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس الشعب لعام 2000. وهو ما يؤكد على التمييز ضد المرأة وسلبها حقها السياسي في أبسط صوره، والذي يوضحه عدم تخصيص مساحة للمرأة في البيانات الإحصائية الخاصة بالناخبين، وإن كانت نسب المشاركة العامة متدنية، رغم الأيديولوجية السائدة لخدمة وتكريس المفهوم القبلي.

2- **المجال البشرى:** تم اختيار عينة الدراسة على **مستويين، المستوى الأول** اختص بتحديد السياق الاجتماعي الذي ينتمى إليه نساء عينة الدراسة بعد تحديدها من فئة العاملات. وجاء **المستوى الثاني** ليعبر عن المرأة في مستويات صنع القرار. وقد خصص لها ثلاث إدارات، كما أوضحتها خصائص العينة. وقد اعتمدت في بناء العينة على التطوع من قِبَل أفرادها لضمان الحصول على بيانات صادقة ومعبرة عن واقع المرأة في مجتمع

الدراسة. وبعد اكتمال بناء العينة شَرعتُ في التطبيق الميداني على عينة البحث المختارة والمتطوعة.

3- المجال الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية في ثلاثة أشهر، هي ديسمبر 2000- فبراير 2001.

عينة الدراسة:

1- أسلوب اختيار العينة:

أجريت الدراسة على عينة عمدية، ممثلة للمرأة العاملة في القطاع العام وقطاع الأعمال، والتي بلغت نسبة الإناث بها 47.6٪ من إجمالي الإناث في قوة العمل، وقد سجلت 7.6٪ لمحافظة قنا [39]. اختص مركز قنا بنسبة 3٪[40] تقريبا، ووزع باقي النسبة على المراكز العشرة الأخرى بالمحافظة. الأمر الذي يؤكد على حصاد مركز قنا – خاصة المدينة – بالنصيب الأكبر؛ مقارنة ببقية المراكز. وهى سمة عامة تختص بها مركزية السلطة في عواصم المحافظات. وقد شملت العينة جل الإدارات الحكومية [*] معبرة بذلك عن كل القوى الاجتماعية، بأبعادها الديموجرافية، مما يسمح بعرض شامل لمتباينات الرؤى الأيديولوجية المعبرة عن ملامح البنية الثقافية المرتبطة بطبيعة كل مركز وسماته وخصائصه، التي يتميز بها عن غيره. ويختص بها مجتمع الدراسة لميراثه التاريخي المميز بقضايا الحرمان من الحقوق لسيطرة قوانين القوة المعتمدة على القبلية في علاقاتها، هذا إلى جانب زيادة معدلات الفقر لانخفاض معدل دخل الفرد السنوي بها [41].

2- بناء العينة:

لقد تم بناء العينة طبقا لمؤشرات الخصائص الديموجرافية والبيانات الأساسية، إلى جانب الاستعانة بمتغير كثافة المشاهدة لوسائل الإعلام؛ لدوره في تشكيل التوجهات نحو القضايا المطروحة، وأثره على الإثراء الفكري. كما تمت الاستعانة بنمطي المشاركة للفصل في قضايا المرأة لمعرفة التباين بين توجهات المشاركة السياسية، والعزوف عنها نحو القضايا المجتمعية ومرادفاتها الخاصة بالمرأة، ولذا فقد استعانت الدراسة بالمتغيرات الآتية لتحقيق هدفها.

1- متغير الريف والحضر.

2- متغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي.

3- متغير نمطي المشاركة السياسية.

4- متغير كثافة المشاهدة لوسائل الإعلام.

3- حجم عينة الدراسة:

لقد لجأت الدراسة – لاعتبارات منهجية – **لطريقتين** لاختيار حجم العينة، **الأولى** هي 5٪ من مجتمع الدراسة (المرأة العاملة وتبلغ 9164)، وتختص **الطريقة الثانية** بناتج قسمة إجمالي المرأة العاملة على قوة العمل بالمحافظة 9164 ÷ 151901 = 6٪. وقد حصلت الطريقة الأولى على 458.2 مفردة كما حصلت الثانية على 549.8. **وبناء عليه** فقد تم اختيار عينة الدراسة تبعا للطريقة الثانية في إطار التزام الباحثة بالمتغيرات المحددة لها، واللجوء إلى استخدام العينة الكبيرة؛ لتساعد على طرح أفضل للرؤى التحليلية.

صعوبات الدراسة: والموروث الثقافي:

تعثرت الإجراءات الميدانية للبحث – للدرجة التي كاد البحث أن يتوقف – مما جعلنا لم نستطع رصد كل الاستمارات لعدم اكتمال بعضها؛ وذلك لأسباب تتعلق بالمنظومة الثقافية السائدة في مجتمع الدراسة. وبلغت 86 استمارة، و82 حالة رفضت التعامل مع الاستمارة لخوفها من الإدلاء برأيها في أمور تخص حياتها الشخصية والعامة. وكان من الصعب التعامل مع مبعوثات لأول مرة يسقطن برؤاهن فى صحيفة استبيان، وذلك لأن مجتمع الدراسة بكر، وهو ما يحتاج إلى الكثير من الدراسات الاجتماعية لسبر أغواره، ومن هنا كانت صعوبة التعامل مع مفرداته؛ إذ يحتاج المجتمع إلى فهم لطبيعة العلاقات القبلية به – الإيجابية والسلبية – حتى لا يقع الباحث في محظور التعثر البحثي. ونتيجة لصعوبات البحث؛ فإننا لم نتمكن سوى من تطبيق (282) استمارة. وقد تأكدت الباحثة من أن حجم عينة البحث في أي متغير من متغيرات الدراسة لا يقل عن (30) حالة؛ حتى يمكن تحليله إحصائيا كما هو متعارف عليه من قبل الإحصائيين.

4- خصائص العينة:

جدول رقم (6)

خصائص عينة الدراسة

السن		المؤهل الدراسي			الدخل		الحالة الاجتماعية		الإقامة		الديانة	
الفئات العمرية	٪	المؤهل	الزوجة ٪	الزوج ٪	الفئة	أفراد العينة ٪	الفئة	العينة ٪	الفئة	العينة ٪	مسلم ٪	مسيحي ٪
24 -18		إعدادية	-	0.7	أقل من – 500	59.6	لم يسبق لها الزواج	36.9	ق.ن مراكز المحافظة	٪73.8	٪94.3	٪5.7
31 - 25	٪53.9	ثانوية عامة	1.4	1.4	1000 - 501	26.2	-	-	-	-	-	-
38 - 32	٪18.4	دبلوم فني	51.1	30.5	1500 –1001	7.1	متزوجة	58.9	مدينة قنا	٪14.9		
45 -39	٪13.5	إعداد فني	5.7	7.1	2000 -1501	3.5	مطلقة	1.4				
52 – 46	٪12.8	جامعي	40.4	22.2	2500 -2001	2.8	منفصلة	0.7	قرى	٪11.3		
59 - 53	٪1.4	ما فوق الجامعي	1.4	1.4	3000 -2501	0.7	أرملة	2.1				
مـج	٪100		٪100	٪100		٪100		٪100		٪100		

ن ⟵282

- السن:

كشفت خصائص العينة بجدول رقم (6) ارتفاع نسب الفئة الشابة، يليها متوسط العمر، بنسب (53.9٪)، (18.4٪) للفئة الشابة من (25-31)، (32- 38). وسجلت مرحلة النضج (13.5٪)، (12.8٪) للفئة (39- 45)، (46- 52). وتعتبر المراحل العمرية من العوامل المهمة المؤثرة في السلوك السياسي؛ إذ يؤكد المشهد التنظيري على أن فترة الشباب ومنتصف العمر، هي الأكثر استعدادا للاندماج في التشكيلات السياسية والتطوعية. وقد ربطت الرؤى النظرية الاندماج في العمل السياسي الرسمي – أو غير الرسمي – من خلال الاتحادات أو النقابات بأربعة متغيرات، يجب أن تتوافر في العضو المنتمي إلى هذه التشكيلات، وهى مستوى التعليم، ودرجة المقاومة، وحرية الانتقال،

وإنكار الذات والاهتمام بمصالح الآخرين. وقد وجدت أن الفئات الشابة أكثر توافقا مع هذه المتغيرات مقارنة بمتقدمي السن؛ حيث يكون لديهم استعداد للتعلم أكثر، ومقاومتهم لتقبل التوجهات الجديدة أقل، ولديهم حرية وإمكانية التنقل مقارنة بكبار السن؛ إذ يكون لديهم إطارهم القيمي ورؤاهم نحو طبيعة الأحزاب والعمل السياسي راسخة وصلبة يصعب تغييرها [42].

- **التعليم:**

تشير نتائج خصائص العينة إلى تدني مستوى تعليم المرأة وافتقادها حرية الاختيار لمراحلها المتباينة، وهو ما يؤكده جدول رقم (8) من استلاب حق الفتاة في اختيار نمط التعليم؛ حيث أقرت نسبة (63.4٪) من أفراد عينة الدراسة (إصرار الأهل على زواجها)، مما كان السبب الرئيسي لدخولها التعليم الفني. كما أظهرت نسب التعليم تباينا في مستواه بين المبحوثات وأزواجهن، كما أوضحه جدول رقم (6)؛ إذ رصدت الدراسة ارتفاع نسب المرأة في مستوى التعليم الفني، يليه الجامعي بنسبة (51.1٪، و40.4٪) مقابل (30.5٪، و22.2٪) للأزواج، الأمر الذي يؤكد على استلاب حق المرأة في اختيار زوجها. وهو ما يوضحه عدم المساواة وانعدام التكافؤ بينهما، ويؤكده البناء القبلي في المجتمعات العربية، الذي يعتمد في علاقاته مع المرأة على الاستقطاب الطبقي أو الانتماء العائلي، بغض النظر عن توجهاتها؛ حيث تظل المرأة تابعا لأحكام عشيرتها أو عائلتها طيلة حياتها قبل وبعد الزواج، وحتى في فترات الانفصال والترمل[43].

ويظهر جدول رقم (8) التعسف القبلي في زواج المرأة؛ حيث أكدت المبحوثات بنسبة (66.29٪) أن زواجها باختيار الأسرة مقابل نسبة (33.71٪) لفئة اختيار المبحوثة للزوج، ووزعت نسب الزواج من (أبناء العمومة)، و(الأغراب) على التوالي (44.94٪) و(55.06٪). وتشير تلك النسب إلى التعصب القبلي في عدم زواج الابنة من غريب، في حالة انتمائها لقبيلة ذات شرعية اجتماعية، لكن في حالة تحسين الوضع الاجتماعي للعائلة، يمكن أن تتزوج الابنة بعيدا عن نظام القرابة للإبقاء على وضع القبيلة أو لرفع شأنها. كما أوضحتها نسب المستويات الاقتصادية الثلاثة التي تتساوى وتصنيف نسب الزواج.

- **الدخل:**

كشفت خصائص العينة عن ارتفاع نسبة الفقر بين أفراد العينة؛ إذ سجلت نسبة (59.6٪) لفئة الدخل (أقل من – 500)، (26.2٪) لفئة الدخل (501–1000). أما فئة الدخل المرتفع، فسجلت (7٪) فقط لفئات الدخول (1501–2000)، (2001–2500)، (2501–3000). وبمقارنة تلك النتيجة بمتوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي نجده مواكبا له؛ حيث سجل انخفاضا ملحوظا مقارنة بالمحافظات الحضرية أو الوجه القبلي؛ إذ رصد دخل الفرد بمحافظة قنا (3592) دولارا من إجمالي الدخل القومي السنوي، بالرغم من حصاد الوجه القبلي مستوى دخل أعلى مسجلا (4580.8) دولارا، والذي أظهر انخفاضا ملحوظا مقارنة بالمحافظات الحضرية، التي بلغ فيها متوسط نصيب الفرد من الإجمالي القومي للقوى الشرائية (9216.5). وسجل عموم مصر

(5060.9) دولارا [44]. وتشير تلك الفروق إلى التباين في توزيع الدخل القومي على حضر مصر وريفها، أو شمالها وجنوبها.

وقد أكدت بعض الدراسات – التي أجريت على العالم الثالث – افتقار الريف إلى عدالة التوزيع للموارد وبناء القوة في المجتمع، مما يشكل إعاقة للوصول إلى السلطة، خاصة في ظل نظام رأسمالي عالمي، يحتكم إلى فائض القيمة للانتشار في صناعاته، وفتح أسواق تعتمد على استهلاك الدول النامية[45]. الأمر الذي يزيد من اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. وقد أدى ذلك إلى مضاعفة النسبة بين نصيب الشريحة الأغنى والشريحة الأفقر من (1: 30) إلى (1 : 61) من إجمالي الناتج المحلي العالمي[46]. الأمر الذي يواجه فيه فقراء الريف ظروفا مجحفة، متمثلة في بعدها العالمي والمحلي [47]، مما يجعلهم لا يستطيعون الاندماج في الحياة العامة لتعالي قيم الاتكالية والعزوف عن المشاركة السياسية في قضايا المجتمع؛ لتملكهم الشعور بالإحباط والدونية. الأمر الذي يجعلهم كتلة صامتة تساعد أصحاب الحظوة السياسية على تغييب إرادة الشعوب لدعم الأحزاب السياسية، والتي تؤيد القومية أو الاشتراكية أو الرأسمالية[48]، مما يفقدهم القدرة على مواجهة المشكلات التي يخبرونها من حرمان بشري وفقر مدقع، إلى استلاب حقوقهم الإنسانية. وغالبا ما يكون الفقراء محددين في جنس دون الآخر وفى قبائل تفتقد إلى الشرعية الاجتماعية[49]. وتحصد المرأة – في ظل أوضاع مترديه – النسب العظمى من آليات الفقر والعوز، خاصة في مناطق الحرمان البشرى.

جدول رقم (7)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعا لعلاقة الحالة الاجتماعية بالدخل والسن

الدخل	السن	الحالة الاجتماعية									
		لم يسبق لها الزواج ن --> 104		متزوجة ن --><166		أرملة ن --> 6		منفصلة ن --> 2		مطلقة ن --> 4	
		ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪
أقل من – 500	31 – 25	62	93.9	42	34.7	–	–	2	٪100	–	–
	38 – 32	2	٪3	18	19.1	–	–	–	–	2	٪50
	45 – 39	–	–	18	19.1	2	٪100	–	–	2	٪50
	52 – 46	2	3	14	14.9	–	–	–	–	–	–
	59 – 53	–	–	2	2.1	–	–	–	–	–	–
مج		66	٪100	94	٪100	2	٪100	2	٪100	4	٪100
1000 – 501	31 – 25	24	92.3	14	31.8	–	–	–	–	–	–
	38 – 32	2	7.7	20	45.5	2	٪50			–	–
	45 – 39	–	–	2	4.5	–	–	–	–	–	–
	52 – 46	–	–	6	13.6	2	٪50	–	–	–	–
	59 – 53	–	–	2	4.5	–	–	–	–	–	–
مج		26	٪100	44	٪100	4	٪100	–	–	–	–
1500 – 1001	31 – 25	4	٪50	–	–	–	–	–	–	–	–
	38 – 32	4	٪50	–	–	–	–	–	–	–	–
	45 – 39	–	–	6	٪50	–	–	–	–	–	–
	52 – 46	–	–	6	٪50	–	–	–	–	–	–
	59 – 53	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مج		8	٪100	12	٪100					–	–
2000 – 1501	31 – 25	4	٪100	–	–	–	–	–	–	–	–
	38 – 32	–	–	2	33.3	–	–	–	–	–	–
	45 – 39	–	–	2	33.3	–	–	–	–	–	–
	52 – 46	–	–	2	33.3	–	–	–	–	–	–
مج				6	٪100						
2500 – 2001	45 – 39	–	–	4	٪50	–	–	–	–	–	–
	52 – 46	–	–	4	٪50	–	–	–	–	–	–
مج		–	–	8	٪100	–	–	–	–	–	–

3000 – 2501	45 – 39	–	–	2	٪100	–	–	–	–	–	–
مـج		–	–	**2**	**٪100**	–	–	–	–	–	–

جدول رقم (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لقيمة الاختيار في حياتهن

حرية اختيار التعليم (معوقات تعليم المرأة)	ع	٪	حرية اختيار الزوج	ع	٪
أهلي أصروا على زواجي	104	٪63.4	1- الاختيار		
			- اختيار أسرتي	118	٪66.29
			- اختياري	60	٪33.71
			مـج المتزوجات	**178**	**٪100**
الأولوية لتعليم الذكور في الأسرة	26	٪15.9	2- القرابة		
			- ابن عمومتي	80	٪44.94
عدم رغبتي في استكمال تعليمي	34	٪20.7	- غريب	98	٪55.06
مـج التعليم الفني	**164**	**٪100**	**مـج المتزوجات** (*)	**178**	**٪100**

(*) يضم كل مَن سبق لهن الزواج.

جدول رقم (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية		
الفئة	عينة الدراسة	
	ع	٪
الدرجة الأولى	32	٪11.3
الدرجة الثانية	36	٪12.8
الدرجة الثالثة	134	٪47.5
الدرجة الرابعة	80	٪28.4
مج	282	٪100

جدول رقم (10)

توزيع عينة الدراسة تبعا لموقعهن في مراكز صنع القرار

مستويات الإدارة		
الفئة	عينة الدراسة	
	ع	٪
الإدارة العليا	60	21.3
الإدارة الوسطى	168	59.6
الإدارة الدنيا	54	19.1
مج	282	٪100

- الحالة الاجتماعية:

أظهرت خصائص العينة ارتفاع نسب غير المتزوجات إلى (36.9٪) مقابل (58.9٪) للمتزوجات، ونسبة (4.2٪) للمطلقة، والمنفصلة، والأرملة. وقد أكدت الدراسة على ارتباط سن الزواج بدخل الفتاة؛ حيث سجلت نسبة (63.46٪) من جملة غير المتزوجات (*) في فئة الدخل الدنيا (أقل – 500)، و(25٪) يقعن في فئة الدخل من (501 – 100)، كما يوضحه جدول رقم(7). ويعني ذلك أن ارتفاع سن الزواج للفتاة في جنوب مصر يعتمد على بعدها الطبقي وامتلاكها المقدرة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أظهر الجدول رقم (7) ارتفاع سن الزواج إلى (31سنة) بنسبة (59.6٪) من إجمالي (غير المتزوجات)، الأمر الذي يشير إلى أن تغيرا ما قد حدث في الأطر الثقافية الحاكمة لنظام الزواج، خاصة في المجتمعات التقليدية التي تعتمد في أسلوب

حياتها على منظومة قيمية تكرس الأدوار النمطية للمرأة، أكثر من أدوارها التنموية. هذا بالإضافة إلى طبيعة المجتمع القبلي الأكثر تمسكا بمعايير الشرعية الاجتماعية، والمرتبطة بفكرة الزواج به، والذي يعتمد على اندماج العشائر أو العائلات أكثر من اعتماده على إرجاع الشيء لأصله، وتختص بها فكرة التكامل الوجداني والمادي لتكوين إنسان واحد من خلال شراكة الزواج[50].

- الوضع الوظيفي:

تشير نتائج جدولي رقم (9) ، (10) إلى تراجع نسب المرأة في الدرجة الأولى مقابل الثالثة. وقد سجلت (11.3٪، و47.5٪) على التوالي، مقابل (12.8٪) للدرجة الثانية، و(28.4٪) للدرجة الرابعة. وبناء عليه فقد اختصت الإدارة الوسطى بأغلبية النسب، مسجلة نسبة (59.6٪) مقابل (21.6٪) للإدارة العليا، و(19.1٪) للإدارة الدنيا. وتؤكد تلك النسب على الفجوة بين الإدارة العليا وكل من الإدارة الوسطى والدنيا. تبعا لتوزيع نسب النساء بهم الأمر الذي توضحه معوقات مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وعلاقتها ببعدها الطبقي والعلاقات القبلية، التي تقوم عليها المجتمعات التقليدية في ممارسة السلطة. وتقدم نتائج الدراسة تفسيرًا لها ضمن طرحها الآتي.

سادسًا: نتائج الدراسة: التحليل والتفسير:

المحور الأول: مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار: المحددات والمعوقات:

جدول رقم (11)

يوضح دلالة الفروق بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية لعينة الدراسة ونسب المرأة بالدرجات الوظيفية

المستويات / الدرجة الوظيفية	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق		درجة الحرية
	العليا	الوسطى	الدنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	
	٪	٪	٪					
الدرجة الأولى	٪22.2	٪14.1	٪6.6	55.34	0.000	0.443	0.000	8
الدرجة الثانية	٪22.2	٪19.7	٪3.3					
الدرجة الثالثة	٪22.2	٪52.1	٪45.9					
الدرجة الرابعة	٪33.4	٪14.1	٪26.2					
مج	٪100	٪100	٪100					

يوضح الجدول رقم (11) فروقا جوهرية حادة ذات دلالة معنوية عند نسبة احتمال (0.000)، بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية الثلاثة، ونسب حصول المرأة على الدرجات الوظيفية العليا؛ إذ استأثر المستوى الاقتصادي المرتفع بأعلى نسب للمرأة في الدرجات الوظيفية العليا، يليه المستوى المتوسط. وتكاد تنعدم النسبة في المستوى المنخفض؛ إذ سجلت النسب (22.2٪)، و(14.1٪)، و(6.6٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي للدرجة (الأولى) في التدرج الوظيفي. وسجلت الدرجة الثانية لصالح المستويات العليا والوسطى أيضا بنسبة (22.2٪)، و(19.3٪)، مقابل (3.3٪) للمستوى المنخفض. وتناوب ارتفاع النسب للمستوى المتوسط والمنخفض في الدرجة

الثالثة؛ حيث سجلت نسبة (52.1٪)، و(45.9٪) للمستويين على التوالي. ومن الملاحظ حصول المستوى المرتفع على العدد الأكبر من الدرجات الوظيفية العليا، الأمر الذي يؤكد على السمات القبلية المنتشرة في جنوب مصر، والتمييز ضد المرأة المهمشة اجتماعيا، والمنتمية لقبائل تفتقد إلى شرعية "السلطة" الاجتماعية والسياسية.

تتميز تلك المجتمعات بسيادة قانون " القبيلة " أو " العشيرة "، فيما يتخذ من إجراءات للتوظف والترقي للدرجات العليا؛ إذ لا تزال المجتمعات العربية تقع تحت وطأة السيطرة القبلية على مراكز صنع القرار. ويعد مجتمع الجنوب المصري نموذجا لطبيعة الحكم في الدول العربية، خاصة شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي؛ لهجرة بعض القبائل العربية إبان الفتح العربي لمصر، والتي استقرت في بعض المحافظات المصرية ومنها الجنوب. الأمر الذي أظهرته بعض الدراسات، التي قامت بتحليل تاريخي للتركيب الطبقي للمجتمعات العربية منذ 1850م، واعتمدت فيه على توزيع ملكية الأراضي الزراعية والعلاقات الاجتماعية المتبادلة بين القبائل في القرى والمدن وبين العائلات ذات الشرعية الاجتماعية في المجتمع المدني. وربطت ذلك بوضع المرأة خلال مراحل حياتها المختلفة ومناسباتها الاجتماعية، وما يتعلق بها من زواج، وطلاق، وترمل وغيرها. وقد كشفت عن ارتباط الوضع الطبقي للمرأة بمعايير حصولها على المكاسب المجتمعية [51] ومستواها الذي يفرضه وضع القبيلة المنتمية لها.

جدول رقم (12)

يوضح دلالة الفروق بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية ونسب المرأة في مراكز صنع القرار

الفروق / مستوى الإدارة	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق		درجة الحرية
	العليا	الوسطى	الدنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	
	٪	٪	٪					
الإدارة العليا	٪44.4	٪29.6	٪8.2	31.85	0.000	0.336	0.000	4
الإدارة الوسطى	٪44.4	٪59.2	٪62.3					
الإدارة الدنيا	٪11.2	٪11.3	٪29.5					
مج	٪100	٪100	٪100					

تأتى بيانات الجدول رقم (12) تأكيدا لما سبق؛ إذ أظهرت فروقا جوهرية بين الوضع الاجتماعي للمستويات الثلاثة، ونسب اعتلاء المرأة لمراكز صنع القرار بالمؤسسة التي تعمل بها؛ حيث سجل المستوى الاجتماعي المرتفع نسبة (44.4٪) في (الإدارة العليا) مقابل (29.6٪)، (8.2٪) للمستويات الوسطى والدنيا على التوالي. وسجلت أعلى نسبة لهما في (الإدارة الوسطى)؛ إذ بلغت (59.2٪)، و(62.3٪) مقابل (44.4٪) أيضا للمستوى الاجتماعي المرتفع. وتكشف تلك النسب عن استئثار المرأة المنتمية للطبقة العليا بغالبية النسب في مراكز صنع القرار تبعا لانتمائها القبلي، كما أكدته خصائص العينة، فيما يختص بعمر المرأة، وهو ما أوضحه (جدول رقم6)، والذي سجل في الفئة الشابة إجمالي الشريحة الأولى والثانية بنسبة (72.3٪)، مقابل فئة منتصف العمر، والتي تبدأ من الفئة الثالثة؛ إذ سجلت نسبتها (27.7٪). في حين أن الإدارة العليا والوسطى كانت بنسبة (88.8٪) للمستوى الاجتماعي المرتفع

دون غيره. ويعني ذلك أن الوضع الاجتماعي للمرأة يحدد مكانتها في مراكز صنع القرار، دون اللجوء إلى معيار الأقدمية والكفاءة. وبذلك فإن التمييز ضد المرأة يتم على **مرحلتين، المرحلة الأولى:** اختصت بها المرأة المهمشة اجتماعيا وسياسيا، **والمرحلة الثانية:** اختصت بالتمييز تبعا للجنس عند اختيار المناصب القيادية، والتي أظهرت في **المرحلة الأولى** الفروق الطبقية، وما يرتبط بها من طبيعة قبلية، **والثانية** للموروثات الثقافية القائمة على الفروق النوعية [52].

جدول رقم (13)

يوضح دلالة الفروق بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي لعينة الدراسة

الفروق / مقترحات حل مشكلات العمل	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق		درجة الحرية
	العليا	الوسطى	الدنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	
	٪	٪	٪					
ألاحظ الحالات المثيلة ويتم القرار بناء عليها	٪22.3	٪19.7	٪18	0.238	0.8	0.02	0.8	2
أسأل بعض الزملاء عن حلها	٪33.3	٪16.9	٪21.3	2.996	0.2	0.103	0.2	2
أرجع الأمر كله إلى من أكثر مني خبرة من الزملاء	44.4	67.6	٪63.9	0.151	2.77	0.151	0.11	2
مج								

أوضحت نتائج جدول رقم (13) اتكالية المرأة، وافتقادها الوعي بذاتها، والذي أكده انتفاء الفروق الدالة بين مستويات الوضع الاجتماعي الثلاث، وافتقادها لمعايير الكفاءة في حل مشكلات العمل؛ إذ سجلت أعلى نسبة في عبارة (أرجع الأمر كله إلى من أكثر منى خبرة من الزملاء) بنسبة (44.4٪)، و(67.6٪)، و(63.9٪) مقابل (22.3٪)، و(19.7٪)، و(18٪) لعبارة

(ألاحظ الحالات المثيلة ويؤخذ القرار بناء عليها)، والتي سجلتها المستويات العليا، والوسطى، والدنيا، على التوالي بدون دلالة معنوية بين المجموعات. كما سجلت المستويات العليا ارتفاعا ملحوظا في عبارة (أسأل بعض الزملاء عن حل المشكلة)؛ إذ بلغت (33.3٪) مقابل (16.9٪) و(21.3٪) للمتوسط والمنخفض على التوالي.

وترجع طبيعة النسب السابقة إلى **أمرين، الأول** يختص (بالاختيار السلبي) للمرأة في المناصب القيادية لاعتماده على انتمائها القبلي، وليست "الكفاءة في العمل". **أما الأمر الثاني**، فإنه يظهر طبيعة الموروث الثقافي لدى المرأة وتكريسه لتبعيتها للرجل ويدعمه افتقادها "الوعي بذاتها"، نتيجة السيطرة الذكورية المستمدة من فكر أصولي يكرس مفهوم دونية المرأة لخصائص فسيولوجية [53]، كما تناولها الاتجاه الذاتي ضمن التقسيم الجنوسي وطبيعة الأدوار النمطية للمرأة بصفة عامة.

- توجهات المرأة إزاء معوقات ممارسة القيادة:

جدول رقم (14)

يوضح دلالة الفروق بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي لأفراد عينة الدراسة والوعي بمعوقات ممارسة القيادة الإدارية

المستويات / معوقات ممارسة القيادة	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق	
	عليا	وسطى	دنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
	٪	٪	٪				
عدم تقبل المرؤوسين لأوامر العمل من قيادة نسائية.	٪75	٪47.6	٪40	2.49	0.287	0.204	0.28
دائما المرأة المرؤوسة مشاكسة لقراراتي.	–	٪19	–	6.22	0.04	0.257	0.04
مقترحاتي لحل بعض المشكلات لا تؤخذ بعين الاعتبار من القيادة العليا.	٪50	٪28.6	–	5.94	0.05	0.248	0.05
غلبة هموم أسرتي على إبداعي في العمل.	–	٪19	٪80	16.70	0.000	0.555	0.000
عدم تقبل زوجي لطبيعة عملي.	–	٪4.8	–	0.88	0.64	0.122	0.6

د.ح ← 4

أظهر الجدول رقم (14) فروقا دالة بين المستويات الاجتماعية ومعوقات المرأة في ممارسة القيادة بنسبة احتمال على الأقل (0.05). وسجلت الغالبية العظمى في فئة (عدم تقبل المرؤوسين لأوامر العمل من قيادة نسائية) بنسبة (75٪، و47.6٪، 40٪) للمستويات العليا والوسطى والدنيا على التوالي، تلتها عبارة (مقترحاتي لا تؤخذ بعين الاعتبار من القيادة العليا)، مسجلة نسبة (50٪، 28.6٪، لا شيء) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي. ويلاحظ أن ارتفاع وعي المرأة بمعوقات قيادتها مرتبط ببعدها الطبقي.

لقد كشفت النتائج عن غياب الدعم المجتمعي للمرأة القيادية؛ إذ حدد لها المجتمع ملامح صورتها عن ذاتها، فارتضتها وأنتجتها عبر الأجيال، وقنن مشاركتها المجتمعية في أدوارها النمطية. وعند محاولتها لرفض تلك الصورة المشوهة عن ذاتها، لتحاول بناء صورة أخرى تحقق فيها إرادتها وإنسانيتها[54]، تجابهها حالة صراع مع الرجل الذي يرفض أن يكون تابعا لها في عمله، أو أن يكون منفذا ومستجيبا لمقترحات، هي لصالح المؤسسة لمجرد أنها صادرة من المرأة المصنفة مجتمعيا إنسان "درجة ثانية" كما أوضحتها النسب السابقة.

جدول رقم (15)

يوضح دلالة الفروق بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة وتوجهاتهن نحو معايير الاختيار لمنصب قيادي

الفروق / معايير الاختيار للقيادة	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق	
	العليا	الوسطى	الدنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
	٪	٪	٪				
الولاء للقيادة / المحسوبية.	–	٪78.9	٪88.5	4.85	0.08	0.131	0.08
الكفاءة.	٪88.9	٪9.9	٪4.9	3.89	0.14	118	0.14
الذكور أكثر حصول على المناصب القيادية	٪11.1	٪12.7	٪9.8	0.52	0.76	0.04	0.76
الأقدمية.	–	٪2.8	–	4	0.13	0.119	0.13
مج	100	100	100				

د.ح ← 2

2- معايير الاختيار للقيادة: تمييز أم توريث:

تتضمن ملامح الجدول رقم (15) مشهد الاختيار للمناصب القيادية ومراكز صنع القرار ومعايير التعيين بها، والتي حصرتها مجموعة الدراسة في

فئة (الولاء للقيادة والمحسوبية) بنسبة (78.9٪)، و(88.5٪) للمستوى الاجتماعي المتوسط والمنخفض على التوالي، وغاب المستوى المرتفع ليظهر في الفئة الثانية الخاصة بـ(الكفاءة)، وسجل نسبة (88.9٪) مقابل (9.9٪)، و(4.9٪) للمستوى المتوسط والمنخفض على التوالي.

وتؤكد تلك النسب بروز المصالح الطبقية في توجهات القيادة عند اختيار الأفراد لمراكز صنع القرار، والتي تدعمها نساء الطبقة العليا المستفيدة من توزيع بناء القوة لصالحها، وسلب الآخرين حقهم في ممارسة القيادة على الرغم من كفاءتهم؛ لأسباب تتعلق بتوزيع الثروة وحدود ملكيتهم لها [55]. الأمر الذي يظهر مركزية السلطة وشخصنتها. فالولاء للرئيس أمر ضروري يمارسه كل من يرغب البقاء في موقعه والترقي؛ ليكتسب "حصانة وحماية" في العمل[56]. وقد انتقلت تلك التوجهات إلى مؤسسات النظام السياسي لتصبح نموذجا تبرز فيه كافة التناقضات، التي يحملها النظام ليدعمها التفاوت الطبقي، وغياب العدالة الاجتماعية، وإقصاء الكفاءة في العمل.

3- توجهات المرأة إزاء إقصائها عن المناصب القيادية:

جدول رقم (16)

يوضح دلالة الفروق بين المستويات الاقتصادية لعينة الدراسة وتوجهاتهن نحو أسباب تقنين نسب المرأة في المناصب القيادية

الفروق / أسباب تدني نسب المرأة فى المناصب القيادية	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق	
	العليا	الوسطى	الدنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
	٪	٪	٪				
أعباء تربية الأبناء ورعاية الزوج تعوق فرص حصولها على المناصب القيادية	٪66.7	٪32.4	٪45.9	10.46	0.005	0.193	0.005
إجازات "الوضع والرضاعة" ورعاية الأطفال السبب الرئيسي لتخلف النساء عن الرجال فى الترقية للدرجة الوظيفية الأعلى.	٪11.1	٪11.3	٪29.5	14.90	0.001	0.230	0.001
لعدم وجود كفاءات نسائية.	٪11.1	٪12.7	٪11.5	0.105	0.94	0.019	0.94
ليس لديهن طموح كاف.	–	٪2.8	٪4.9	0.460	0.64	0.074	1.5
عدم الجدية فى العمل يجعلها فى الصفوف الأخيرة للترقية	–	٪9.9	٪3.3	6.06	0.04	0.147	0.04
الإدارة تفضل الذكور فى الوظائف القيادية	٪44.4	٪45.1	٪26.2	10.47	0.005	193	0.005
مج	٪100	٪100	٪100				

د.ح ← 2

جاءت نتائج الجدول رقم (16) لتؤكد على **عاملين**، يدعم كل منهما الآخر في تقنين نسب المرأة بمراكز صنع القرار، يتناول **الأول** تنشئتها على أداء أدوارها النمطية Stereotyping فقط، والتي صيغت من تجزر مفاهيم الذكورة والأنوثة في المنظومة الثقافية السائدة للمجتمعات العربية بصفة عامة. وطُبعت المرأة وجدانيا لتقبُل وضعها المتدني الذي سلبها حق المشاركة المجتمعية الفاعلة دون اعتراض منها؛ لأن وعيها قد تشكل بتقبل الإقصاء عن المشاركة في صنع القرار، وهي مستمتعة بذلك، وتتبادله بين حياتها الخاصة والعامة[57]. **وجاء العامل الثاني** متوافقا مع ذكورية المنظومة الثقافية التي صاغت فكر

المرأة والرجل على السيادة البطرياركية، فتدني تقييم المرأة لذاتها، وميز الرجل نظيره عليها ضمن قضايا التمييز النوعي. وتؤكدها توجهات المرأة نحو أسباب انخفاض نسبها في المناصب القيادية؛ حيث سجل (الدور التقليدي للمرأة) **العامل الأول** بنسبة (66.7٪)، و(32.4٪)، و(45.9٪) للمستوى المرتفع والمتوسط والمنخفض على التوالي، ثم جاء (التمييز ضدها)؛ ليتصدر **العامل الثاني** بنسبة (44.4٪)، (45.1٪)، (26.2٪) للمجموعات الثلاث بترتيبهم على التوالي، مسجلة فروقا جوهرية عند نسبة احتمال (0.005) على الأقل.

المحور الثاني: آليات الاقتدار السياسي للمرأة:

جدول رقم (17)

يوضح دلالة الفروق بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية لعينة الدراسة تبعًا لاختيارهن مصادر تشكيل الوعي السياسي

الفروق / مصادر تشكيل الوعي السياسي	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق		ت	الأوزان ٪	الرتب
	العليا ٪	الوسطى ٪	الدنيا ٪	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية			
المذياع .	–	٪5.6	٪8.2	2.03	0.36	0.08	0.36	18	6.4	6
إعلام مرئي محلي	٪11.1	٪21.1	٪42.6	17.7	0.000	0.25	0.000	104	36.4	1
قنوات فضائية مصرية .	٪22.2	٪43.7	٪31.1	6.1	0.04	0.148	0.04	2	0.7	10
قنوات فضائية عربية .	٪66.7	٪31	٪27.9	10.98	0.004	0.197	0.004	84	29.2	3
قنوات فضائية أجنبية .	–	٪1.4	–	1.9	0.37	0.08	0.37	90	31.9	2
الصحافة القومية	–	٪15.5	٪14.8	5.73	0.05	0.201	0.05	40	14.2	4
الصحافة الحزبية.	–	٪5.6	٪1.6	3.7	0.15	0.16	0.15	10	3.5	8
الصحافة المستقلة .	–	٪2.8	٪3.3	0.612	0.73	0.047	0.73	8	2.8	9
صحافة نت .	٪11.1	٪7	٪1.6	6.06	0.04	0.141	0.04	14	5	7
الأصدقاء وزملاء العمل	٪22.2	٪11.3	٪9.8	2.39	0.30	0.092	0.03	32	11.3	5
الأهل والأسرة .	٪11.1	٪5.6	٪3.3	2.3	0.31	0.09	0.31	14	5	7
مج	٪100	٪100	٪100							

د.ح ← 2

1- مصادر تشكيل الوعي السياسي للمرأة:

كشفت النسب بجدول رقم (17) عن فروق جوهرية بين المستويات الاجتماعية، واختيار المرأة لمصادر تشكيل وعيها السياسي، كما أوضحه التباين بين المجموعات، وسجله مستوى الدلالة المعنوية عند نسبة احتمال (0.05) على الأقل. وجاءت رتب الأوزان المرجحة مؤكدة لاختيارهم الذي نصَّب (الإعلام المرئي) في الرتبة الأولى، والصحافة بأنماطها المختلفة،

(القومية، والحزبية، والمستقلة) الرتبة الثانية. وجاءت فئة (أصدقاء وزملاء العمل) في الرتبة الثالثة، والمذياع في الرتبة الرابعة. وتساوت (الأسرة والأهل) مع (النت) لتأخذ الرتبة الخامسة. وأكد اختيار نمط القنوات على ارتباطه بالبعد الطبقي للمبحوثة؛ إذ سجل المستوى الاجتماعي المرتفع نسبة 66.7٪ (للقنوات الفضائية العربية)، مقابل (31٪)، و(27.9٪) للمستوى المتوسط والمنخفض على التوالي. وجاءت (القنوات الفضائية المصرية) الاختيار الثاني؛ إذ سجل (22.2٪، و43.7٪، و31.1٪) للمستويات الثلاثة متوالية. وقد سجلت تلك النسب ارتفاعا ملحوظا للمستويات العليا في مشاهدة الإعلام العربي، يليها المتوسط، أما المستوى المنخفض فسجل أعلى نسبة له في (الإعلام المرئي المحلي) بلغت (42.6٪).

ويتضح من الاختيارات السابقة أن البعد الطبقي يؤثر في اختيار نمط الإعلام، سواء المحلي أو إعلام الفضائيات؛ ولذلك ارتبط المستوى الاجتماعي المنخفض بالإعلام المحلي لعدم تمكينه من اقتناء الأطباق الهوائية. إلى جانب أن الخصائص الاجتماعية للمرأة – وطبيعة أدوارها المنوطة بها – تحدد مصادر الإعلام المختارة لديها [58]، وهو ما يظهره الجدول التالي.

جدول رقم (18)

يوضح دلالة الفروق بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة تبعًا لحجم تعرضهن للوسائل الإعلامية

الفروق / كثافة المشاهدة	المستويات الاقتصادية			كا^2		معامل التوافق	
	العليا	الوسطى	الدنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
	٪	٪	٪				
أقل من – 3ساعات	٪22.2	٪60.6	٪57.4	19.44	0.001	0.263	0.001
3 – 5 ساعات	٪77.8	٪26.8	٪32.8				
6 – فأكثر	–	٪12.7	٪9.8				
مـج	٪100	٪100	٪100				

د.ح ← 4

أظهر جدول رقم (18) تعاظم نسبة كثافة المشاهدة للمستويات العليا، التي أكدتها الفروق الجوهرية بين مجموعات الدراسة بمستوى دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.001)، بلغت نسب المجموعات (٪77.8) للمستوى الاقتصادي المرتفع لفئة المشاهدة (3 – 5ساعات) مقابل (٪60.6)، (٪57.4) لكل من المستوى المتوسط، والمنخفض على التوالي للمتغير الخاص بمشاهدة الإعلام المرئي للفئة (أقل من 3ساعات) يوميا.

وترتبط مساحة المشاهدة عكسيا مع الضغوط الحياتية التي تعاني منها المستويات الاجتماعية الأكثر فقرا، والذي ساهم في زيادتها تقليص دور الدولة في الرعاية المقدمة للفئات المحتاجة، إلى جانب الضغوط الاقتصادية التي أفرزتها قوى الإنتاج داخل التشكيلة الاجتماعية وموقعها في إطار تغلغل الرأسمالية العالمية واندماج الصفوة المحلية معها لصالح الطبقات المسيطرة[59]،

والتي دعمت الفقر داخل مجتمعات الأطراف، الأمر الذي زاد من مساحة الفقراء لتتسع فئة ذوي الدخول المنخفضة من العاملين. هذا إلى جانب اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وهو ما يؤكده المشهد العالمي لملامح الفقر في الدول النامية، التي بلغ سكانها ما يقرب من (80٪) من إجمالي سكان العالم، ورغم ذلك فإن نصيبهم لم يتجاوز (5 تريليونات) دولار من إجمالي الناتج المحلي العالمي. في حين استأثرت الدول الصناعية بـ(18 تريليون) دولار من إجمالي الناتج العالمي لعام 1993[60]. وكما أكدت مسوح الدخل والإنفاق الأسرى، فإن نسبة الفقراء قد زادت أكثر من الضعف في الفترة من 91/90 – 96/95، وبلغت نسبتهم 44٪ بدلًا من 21٪، الأمر الذي يضعهم ضمن فئات الحرمان البشري [61] في المجتمع المصري.

- المعارف السياسية ودرجة الاهتمام السياسي لدى المرأة:

جدول رقم (19)

يوضح دلالـة الفروق بين أفراد عينة الدراسة تبعا لاختيارهن نمط الموضوعات المشاهدة، تبعًا لكثافة المشاهدة، ورتب الأوزان الترجيحية

الفروق / الموضوعات	الوزن الترجيحي	الرتب	كثافة المشاهدة (ن = 282)			كا^2		معامل التوافق	
			أقل من 3 س	3 – 6	أكثر من 6	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
			٪	٪	٪				
سياسية	٪14.16	2	٪39	٪21.27	٪7.09	44.99	0.000	0.487	0.000
اجتماعية بمدلول سياسي	٪13.05	3	٪36.17	٪20.56	٪7.09	52.79	0.000	0.542	0.000
كوميديا اجتماعية	٪12.91	4	٪36.17	٪21.27	٪7.80	23.4	0.02	0.357	0.02
ترفيهية	٪12.91	4	٪34.04	٪21.98	٪7.80	36.6	0.001	0.451	0.001
دينية	٪23.65	1	٪43.26	٪26.24	٪9.21	30.34	0.002	0.370	0.002
الجريمة	٪8.19	5	٪31.91	٪17.02	٪7.09	36.85	0.001	0.483	0.001
أساليب الطهي	٪14.16	2	٪35.46	٪24.82	٪9.21	21.81	0.01	0.363	0.01
برامج الأطفال	٪0.94	6	٪0.7	٪2.12	٪0.7	11.11	0.02	1.05	0.02

د.ح ← 12، 14، 4

كشفت الأوزان الترجيحية بجدول رقم (19) تباينا بين أفراد عينة الدراسة وتوجهاتهم نحو الموضوعات الأكثر كثافة في المشاهدة، وهو ما أكدته الفروق الجوهرية بين أنماطها؛ إذ سجلت مستويات الدلالة المعنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.02) مسجلة أعلى نسبة مشاهدة للرتبة الأولى، والتي اختصت بها (البرامج الدينية)، تلتها (البرامج السياسية وأساليب الطهي) لتتصدر الرتبة الثانية. وسجلت الموضوعات (الاجتماعية بمدلول سياسي) الرتبة الثالثة.

وجاءت بعدها موضوعات (الكوميديا الاجتماعية)، وتساوت معها الموضوعات الترفيهية لتأخذ الرتبة الرابعة.

وتكشف الدراسة عن آثار تصاعد الحركات الأصولية في المجتمعات العربية، والتي يعاني بعضها من معدلات مرتفعة من الفقر المدقع، والتي يمثل المجتمع المصري جزءا منها. ويرجع التحليل السياسي مشهد بروز الأصولية الإسلامية لعواملـه الموضـوعية، التـي اختصـها بعـدم إمكانيـة الدولـة بالوفـاء بالاحتياجات الضرورية للأفراد، مما يجعلهم يرفضون الواقع المعيش، ضمن أعمال مقاومة عنيفة بمعاونة آخرين لا ينتمون إلى مجتمعهم المحلي، ولكنهم ذوو أهداف أيديولوجية تعمل لعودة الخلافة الإسلامية[62] مرة ثانية.

أما الجانب الآخر – الذي يمثل نصفه المرأة بموروثاتها الثقافية – ذو التوجهات الرجعية، التي تساعدها على تقبل أوضاعها المجتمعية المفتقدة لتلبية احتياجاتها. ورغم ذلك تتكيف معها، ولكن أثناء تتبعها سياسة التعايش التي تفرضها أوضاعها الاجتماعية، تكتسب ثقافة السلبية واللامبالاة في أمور حياتها الخاصة والعامة. وهو ما أكده جدول رقم (13) الخاص بكفاءة المرأة وقدرتها على حل مشكلات العمل؛ إذ أوكلت لزملائها (الرجال) ضرورة حلها، الأمر الذي يدعم لديها التبعية للآخر وعدم استنهاض قوتها الذاتية لترسيخ مبدأ المساواة وإزالة العقبات، التي تواجهها نتاج الموروثات الثقافية آلية تجزر دونية المرأة؛ إذ تسهم في تدعيمها الأوضاع المجحفة، التي تخبرها المرأة من تدني الوعي وقلة الدخل وضغوط المعيشة؛ إذ سجلت نسبة الدخول الضعيفة (الأقل من 500جنيه) 59.6٪ من إجمالي العينة، و26.2٪ للفئة من (501-

1000)، الأمر الذي يجعل 85.8٪ من إجمالي العينة من فقراء العاملين، كما أوضحه جدول رقم (6).

وتشير رتب الموضوعات التي تهتم بها المرأة إلى مناصفة أدوارها التقليدية مع اهتماماتها السياسية، التي حصلت على رتبة واحدة وهى رقم (2)؛ إذ تستقي المرأة بناءها المعرفي والوجداني من أساليب ووسائل تنشئتها الاجتماعية والسياسية، لتدمج المفاهيم الخاصة بدورها في الحياة بالممارسات اليومية، التي تعايشها في محيطها الاجتماعي بكل مفرداته المنتجَة من الأسرة، والعمل والعلاقات الاجتماعية باختلاف أنماطها [63]. هذا إلى جانب وسائل الإعلام وما تطرحه من قوالب جامدة للثقافة السائدة، التي تدعم التوجهات السياسية المعبرة عن فلسفة الحكم في إدارته لشئون البلاد، والتي تتناول توجهه نحو النظام الاقتصادي المتبع وطبيعة الممارسات السياسية[64] المرتبطة بقضايا تداول السلطة ومركزيتها، ومساحة الحرية الممنوحة للأحزاب وتكريس مبادئ الديمقراطية أو تهميشها، مما ينعكس على الرسالة الإعلامية المقدمة للجمهور بملامح المشهد السياسي، لتستقي وظيفتها التوجيهية Orientation من أيديولوجيا النظام السياسي، سواء كانت داعية للديمقراطية أو مؤكدة على السلطوية في أساليبها وممارساتها الإجرائية.

الأمر الذي يعكس جمود التناول الإعلامي للقضايا المطروحة على الساحة، مما يفقده خاصية التطوير سواء بالتغيير، أو باستبدال الموروثات الثقافية البالية بأخرى إيجابية؛ لاستنهاض الوعي المجتمعي خاصة وعي المرأة بذاتها، وذلك رغم تنامي الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بوضع مكون المرأة

على أجندة التنمية البشرية بمحاورها المختلفة. كما تناوله منهاج عمل بكين ضمن استراتيجية لتفعيل دُور الإعلام في عرض قضايا المرأة، وتحسين صورتها الإعلامية؛ للقضاء على سلبية الصورة المعروضة بأساليب تدني من قيمة المرأة وأدوارها المجتمعية المنوطة بها، كما أوردها في الفقرة (234)، و(236) [65].

جدول رقم (20)

فروق الرتب للأوزان الترجيحية لطبيعة المشكلات التي يهتم بها أفراد عينة الدراسة تبعًا لفروق المستويات الاقتصادية الاجتماعية

الفروق / المشكلات التي يهتم بها أفراد العينة للدراسة	الوزن الترجيحي	الرتب	دلالة الفروق للمستويات الاقتصادية لصالح المستويات (الدنيا)			
			كا^2		معامل التوافق	
			القيمة	الدلالة المعنوية	القيمة	الدلالة المعنوية
مشاكل المعيشة والغلاء.	٪24.53	1	49.69	0.000	44.9	0.000
همـوم تعلـيم الأبنـاء ومسـتحدثاته المتغيرة.	٪19.70	2	26.5	0.003	0.346	0.003
إخفاق الإصلاح السياسي فى مصر.	٪12.16	5	27.10	0.003	0.365	0.003
الخصخصة وتوابعها السلبية على محدودي الدخل.	٪13.13	4	7.26	0.7	0.18	0.7
إرهاصات الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي وضعفها للسيادة الوطنية للدول.	٪11.88	6	19.72	0.03	0.314	0.03
ما يتعرض له الشباب المصري عبر الإعلام الفضائي من مواد إعلامية تسبب ضعف هويته الوطنية.	٪15.87	3	19.4	0.07	0.298	0.07

د.ح ← 10، 12

يوضح جدول رقم (20) فروقا دالة، بين المستويات الاقتصادية الاجتماعية وتوجهاتها نحو أولوية القضايا لديهن، وقد أكدتها رتب الأوزان المرجحة؛ إذ أظهرت أعلى نسبة مسجلة لهموم المبحوثات (بمشاكل المعيشة والغلاء)، وتلاها (هموم التعليم للأبناء) بنسب (24.53٪)، و(19.7٪) للرتبتين الأولى والثانية على التوالي. وقد سجلت (العولمة الإعلامية وأثرها على توجهات الشباب المصري) الرتبة الثالثة للمبحوثات بنسبة (15.87٪). وسجلت (القضايا القومية) الرتب الرابعة والخامسة، والتي عبرت عنها (الخصخصة وأثرها على محدودي الدخل) بنسبة (13.13٪). وجاء (الإخفاق السياسي) ليسجل نسبة (12.16٪) للرتبة الخامسة. وجاءت (العولمة السياسية وأثرها على الوطن العربي والسيادة الوطنية) لتسجل نسبة (11.88٪) للرتبة السادسة.

وتوضح النسب السابقة اهتمام المرأة بمفردات دورها التقليدي أولا، تليها – في درجة الاهتمام – المتغيرات المحلية والدولية المؤثرة على أدائها لدورها النمطي أيضا، وأثر ذلك على مفردات أسرتها خاصة الأبناء. وتأتي المتغيرات العالمية وأثرها على سيادة وطنها لتشكل المستوى الثالث من اهتمامها، وهي بذلك أحاطت ذاتها بسياج حديدي اختص به دورها النمطي، وهو نتاج تنشئة اجتماعية ساهمت كل الوسائط المنوطة بها في تكريس مفرداته وتدعيمه بشكل مستمر، من خلال إعادة إنتاجه ضمن العلاقات الاجتماعية بين المرأة ونطاقها الأسري من جهة، والمجتمع المحلي من جهة أخرى، والتي لا تخرج عنها سلوكيات التعامل في أماكن العمل، التي تتسم هي الأخرى بسماتها النوعية في

التمييز ضدها لصالح الذكور، باستبعادها من مواقع صنع القرار، أو حتى في التعاطف معها بثقافة "الشفقة"؛ لكونها إنسانا غير كامل، به الكثير من النواقص العضلية، والنفسية، والعقلية، التي تحتاج دائما إلى المساعدة، وتقنين ما تقوم به من أعمال. ويأتي ذلك في محاولة للتخفيف من عبء الوظيفة عليها لصالح دورها التقليدي، الأمر الذي يسفر عنه تدعيم لدونيتها لسلب إرادتها في تحمل مسئوليات المشاركة المجتمعية بكل مستوياتها؛ ليؤدي بها هذا المفهوم إلى اللامبالاة والسلبية في عموم أحوالها المدنية.

3- توجهات المرأة إزاء المشهد السياسي المصري:

جدول رقم (21 - 1)

يوضح نتائج تحليل التباين للكشف عن دلالة الفروق بين البعد المهاري لأفراد عينة الدراسة وتوجهاتهن نحو القضايا المنظورة في مقياس أساليب وممارسات النظام السياسي

مستويات الفروق تبعا للمشاركة السياسية / قضايا سياسية	مستويات المشاركة السياسية				قيمة T-Test	مستوى الدلالة المعنوية	درجة الحرية
	نعم		لا				
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
الحكم المؤسسي- الرئاسي	7.35	1.487	7.05	1.503	1.671-	0.05	257.973
تداول السلطة	7.43	1.424	6.81	1.684	3.334-	0.001	275.03
تهميش المجلس الشعبي المحلي وفساده	5.72	1.631	5.21	1.476	2.726-	0.006	280
هشاشة الحياة السياسية في مصر	6.35	1.521	6.44	1.683	0.485	0.628	280
العجز الديمقراطي	6.50	1.665	6.62	1.604	0.594	0.553	280
العولمة السياسية وتهديد السيادة الوطنية	7.02	1.810	6.83	1.850	0.858-	0.392	280

كشف مقياس البناء المعرفي ببعده المهاري للمرأة عن فروق جوهرية بين نمطي مشاركتها السياسية، وتوجهاتها نحو القضايا المطروحة بالمشهد السياسي المصري المعنية بأساليب وممارسات النظام الحاكم. وهو ما أكده مستوى الدلالة المعنوية المسجل عند نسبة احتمال على الأقل (0.05) لقضايا الحكم [المؤسسي – الرئاسي]، و[تداول السلطة]، و[فساد المجلس المحلي الشعبي]. ولم يظهر نمطا المشاركة السياسية تباينا في بقية القضايا؛ إذ كشفت توجهات المبحوثات بنمطي المشاركة السياسية عن اختلاط معرفي، يكشف عن غياب رؤية حقيقية لدى المرأة؛ وذلك نتيجة للممارسات الإعلامية وأساليبها المتداولة، ودورها في تغييب وعي المشاهد بطبيعة القضايا السياسية، وهو ما أظهرته المقاييس الفرعية والخاصة بالجداول البسيطة للدراسة كما أوضحها ملحق رقم(1).

لقد كشفت **القضية الأولى** الخاصة بـ "أسلوب الحكم" عن تباين بين المشاركة السياسية، الذي أكدته معاملات الانحراف المعياري لفئة (المشاركة سياسيا)؛ إذ كان أكثر تجانسا وتمركزا حول (الأسلوب المؤسسي في الحكم). بينما أظهرت غير المشاركات تشتتا حول نفس القضية، مما يؤكد على أن الوعي السياسي للمرأة وإدراكها نظام الحكم ما هو إلا نتاج للمتغيرات التي تتعرض لها كعضوة داخل النظام السياسي، والذي تؤثر فيه مكتسباتها المبكرة في مراحلها العمرية الأولى، وما يمارس عليها من أساليب سلطوية أو ديمقراطية قد اعتادت عليها [66]. هذا إلى جانب الخبرة التي اكتسبتها المرأة

ضمن مصفوفة الاختبارات والتجارب اليومية، التي تتعرض لها خلال أدوارها المختلفة، الأمر الذي يجعلها تقيم حكمها من مكنون خبراتها المتراكمة والمصاغة من وضعها الطبقي ومحدداته لمنحها حقوقها وإلزامها بواجباتها، كما أوضحه جدول رقم (21-2).

وقد دعمت توجهات مجموعتي المشاركة السياسية ما سبق؛ إذ أظهرت المجموعة المشاركة سياسيا تجانسا أكثر من المجموعة غير المشاركة نحو ضرورة "تداول السلطة"، وإقرارها كأحد مفردات الديمقراطية المدعمة لأسلوب حكم مؤسسي، يعتمد على القرارات من القاعدة الشعبية، وليست من قمة الهرم السياسي.

وجاءت **القضية الثانية** (تهميش المجلس الشعبي المحلي وفساده)؛ لتبين زيادة وعي المرأة بالدور الشعبي المنوط به المجلس المحلي، وافتقاده آليات تحقيق فاعليته في المجتمع، وقد أرجعتها المرأة إلى غياب المعايير في الأسلوب الإجرائي المتبع لتنظيمه وعلى مستوى الممارسات الصادرة منه. وقد أكد ذلك النموذج المطروح لمحددات تشكيل المجلس المحلي، والتي تناولتها قضايا المقياس الفرعي، ونوه إليها **بثلاث قضايا فرعية هي:**

1- **تهميش الدور الشعبي** المنوط به، وجعله مجلسا غير ملزِم في قراراته؛ ليصبح (تابو سياسي) من ضمن تابلوهات السلطة.
2- **الفساد الإداري** واستخدام النفوذ والسلطات من قبل أعضاء المجلس.
3- **قبلية الأعضاء**؛ حيث يتم اختيارهم تبعا للانتماء القبلي.

وجاءت **القضية الثالثة** معبرة عن (تداول السلطة)؛ لتكشف عن السمات المميزة لطبيعة الواقع السياسي المأزوم في المجتمع المصري، التي ترجع إلى أزمة النظام الحاكم البنيوية الممتدة، نتيجة لتداخل مجموعة من التناقضات التي ورث بعضها بناء على ضغوط محلية وعالمية، وأخرى صنعها بنفسه بفعل نزوعه المتزايد نحو مركزية السلطة[67] – السمة المميزة لطبيعة الحكم – في الدول العربية؛ إذ يعتمد على العلاقات القبيلة في ممارسته مع المؤسسات. هذا إلى جانب افتقاره للمفاهيم السياسية، فهي غير مدرجة في بنائه السياسي، الأمر الذي جعل الحقوق والواجبات غير محددة لديه، بجانب إغفاله في توزيع الثروات، فأسفر عنه تفاوت واضح بين الدخول، ودعمه بانحسار رقعة المشاركة السياسية، فأصبح النظام السياسي العربي يختص (بالسلطة المطلقة) وسلطوية القرار، وهو ما أنتج عنف إطاره الخارجي[68].

وتناولت **القضية الرابعة** (هشاشة الحياة السياسية)، وقد اتفقت المجموعتان على مفردات تلك القضية، التي أولتها إلى ضعف الهياكل البنائية والوظيفية للأحزاب، الأمر الذي أدى إلى غيابها كمؤثر في الشارع السياسي كما أظهره ملحق رقم (1) حيث سجلت النسبة لعموم أفراد العينة (56.7٪) مقابل نسبة (50.4٪) لفئة (عجز الديمقراطية) في مصر، لاستلاب حق الأحزاب في اعتلاء السلطة السياسية، مما أضعف كيانها؛ لأن سلب الحرية السياسية وتهميشها في المجتمع من قبل النظام السياسي، يؤدي إلى ثقافة (الحياد السلبي)، الذي يعبر عن ثقافة الرفض السياسي بأسلوب المقاومة

السلبية، والتي تعني (البلادة السياسية)، وهي درجة فاصلة بين الاغتراب والسلبية السياسية.

إن مشهد الأحزاب السياسية في مصر يوضح موروثات الحياة السياسية والمدنية في المجتمع المصري منذ الحكم العثماني (بداية العصر الحديث عام 1800م)، الذي اعتمد في بنائها على طبقة البرجوازية وأصحاب المصالح في الدولة، إذ ارتبط وجودها في المجتمع المصري بوجود أزمات مالية لنظام الحكم[69]، الأمر الذي جعل بناءها التنظيمي ضعيفا لاعتمادها على مجموعات لا تمثل جموع الشعب، وإن كانت تختص بفئة بعينها. يضاف لذلك ما يتميز به النظام السياسي بقبضته على الحكم وحجبه عن بقية الأحزاب، الأمر الذي اختص العملية الانتخابية بالكثير من السلبيات، التي تبدو بوضوح في قوانينها وأساليبها الإجرائية، والتي تداولت عبر الأنظمة السياسية المختلفة، واحتكار الحزب الحاكم بالأغلبية العظمى لمقاعد البرلمان والمجالس المحلية ضمن اقتناصه أصوات الناخبين عنوة وليس بالاختيار[70]. ومن هنا يفقد النظام الحزبي إحدى وظائفه الخاصة بحدوث الصراع السياسي سلميا، ومن خلال الانتخابات حول السلطة والتداول السلمي لها [71].

جاءت قضية (العولمة السياسية وتهديد السيادة الوطنية) آخر اهتمامات المرأة. ولم تسجل القضية تباينا بين نمطي المشاركة السياسية لأفراد عينة الدراسة حول توجهاتهم نحو العولمة السياسية. وقد يرجع ذلك إلى اختيار (30٪) تقريبا من أفراد العينة تدخل النظام العالمي في شئون الوطن العربي؛ أملا في تحقيق الديمقراطية به، والقضاء على الحكم السلطوي وتوريث السلطة.

ورغم أن الموروثات الثقافية – بما تحمله من قيم الخنوع والاستسلام لنظم الحكم – تؤثر سلبيا في مكون الشخصية العربية، إلى أن التباينات التي أظهرتها نتائج المقياس تشير إلى تكبيلهم بحالة عجز سياسي، تدعم لديهم الإحساس بفشل التحول الديمقراطي لصعوبة تحقيق إصلاح سياسي بالمجتمع[72]؛ دون تدخل خارجي يسهم في تغيير الأوضاع المجحفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

المحور الثالث: توجهات المرأة نحو آليات المشاركة السياسية والتطوعية:

جدول رقم (22)

يوضح دلالة الفروق بين الريف والحضر والوضع الاجتماعي لأفراد عينة الدراسة تبعًا لاستخراج البطاقة الانتخابية

الفروق / استخراج البطاقة الانتخابية	الريف والحضر		كـــا2		معامل التوافق		المستويات الاجتماعية الاقتصادية			كـــا2		معامل التوافق	
	ريف	حضر	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	عليا	وسطى	دنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
	٪	٪					٪	٪	٪				
نعم	٪50	٪61.6	0.2	0.1	0.07	0.2	٪77.8	٪59.2	٪59	0.16	0.9	0.03	0.9
لا	٪50	٪38.4					٪22.2	٪40.8	٪41				
مـــج	٪100	٪100					٪100	٪100	٪100				

د.ح ← 1، 2

1- البطاقة الانتخابية: والتغييب القسري لإرادة المرأة السياسية:

أوضح الجدول رقم (22) عدم وجود فروق دالة بين أفراد عينة الدراسة للمستويات الاجتماعية والفروق الريفية الحضرية نحو استخراج بطاقة

الانتخاب؛ حيث أظهرت النتائج ارتفاع نسب النساء الحاصلات عليها، والتي بلغت نسبتها في الريف والحضر (50٪، و61.6٪) على التوالي مقابل (77.8٪، و59.2٪، و59٪) للمستويات الاجتماعية العليا، والوسطى، والدنيا، متوالية. وعند مقارنة نسب الحصول على البطاقة الانتخابية بالمشاركة الفعلية في انتخابات عام 2000م لمجلس الشعب، نجد نسبتها (42.6٪)، على نحو ما أوضحتها الجداول البسيطة بملحق رقم (2)، التي تراوحت ما بين مرشحة بنسبة (0.7٪)، ومندوب مرشح في إحدى اللجان بنسبة (9.9٪)، ومساهمات مالية في الحملة الانتخابية لبعض المرشحين بنسبة (2.8٪)، وسجلت مساهمات معنوية (4.3٪). وجاءت فئة (ناخبة) لتسجل نسبة (27٪). وتكشف تلك النتائج عن الاستغلال السياسي للمرأة في العملية الانتخابية لصالح مجتمع طبقي ذكوري، تتضح ملامحه في الانتخاب الجماعي للمرأة من خلال "الوكالة"، أو بأن تساق المرأة إلى اللجان الانتخابية بمعرفة الزوج لصالح ابن القبيلة. وقد أكدت المرأة على رفضها لهذا الأسلوب القسري المتبع معها، والذي أوضحته نسب موافقتها على القضايا الفرعية المطروحة بجدول رقم (33)، المعني بتوجهات المرأة نحو تقديم استراتيجية لتفعيل دورها السياسي بالمجتمع المصري، والمشار إلى قضاياه الفرعية بملحق رقم (3)؛ حيث أكدت نسبة (53.2٪) من نساء العينة على استخدام أساليب القهر السياسي ضدها من خلال حشدهن ضمن عمليات الانتخاب الجماعي، الذي يتم بمعرفة الزوج أو شيخ القبيلة. ويدعم هذا الإجراء استلاب حقها في حرية الاختيار، والتي سجلت نسبتها (67.4٪)، ويسهم في ترسيخه مجتمعيا سيادة الأمية السياسية لدى

النساء. وجاءت الموافقة على تلك القضية بنسبة (73٪)، وطالبت المبحوثات بالقضاء على تلك الظاهرة، ووضع رقابة قانونية وإجرائية باللجان؛ حتى تستطيع أن تدلي بصوتها بحرية دون تقييد لاختيارها. وسجلت النسبة (51.1٪) للموافقة على المقترح، و(31.2٪) لدرجة المحايد، وهو ما يوضحه جدول رقم (33-1)، (33-2) ويشير إليه الجدول الآتي.

جدول رقم (23)

يوضح دلالة الفروق بين الريف والحضر، والوضع الاجتماعي حول أسباب عدم الحصول على البطاقة الانتخابية لأفراد العينة

الفروق / أسباب عدم الحصول على البطاقة الانتخابية	الريف والحضر		كا²		معامل التوافق		المستويات الاجتماعية الاقتصادية			كا²		معامل التوافق
	ريف	حضر	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	عليا	وسطى	دنيا	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	
	٪	٪					٪	٪	٪			
لا أرغب في تسويق إرادتي السياسية .	٪75	٪37.5	7.87	0.005	0.265	0.005	٪50	٪41.4	٪44	0.162	0.9	0.9
لأن المقر الانتخابي بعيد عن إقامتي	٪12.5	٪20.8	0.603	0.3	0.073	0.4	-	٪17.2	٪24	1.79	0.4	0.4
الوقت لا يسمح خاصة أنهم حددوها بشهور معينة في السنة	٪12.5	٪41.7	7.73	0.004	0.264	0.005	٪50	٪48.3	٪36.0	6.78	0.03	0.03
مج	٪100	٪100					٪100	٪100	٪100			

د.ح ← 2

يظهر الجدول رقم (23) فروقا جوهرية بين الريف والحضر حول أسباب عدم استخراج البطاقة الانتخابية بمستوى دلالة معنوية عند نسبة احتمال (0.005) على الأقل، والتي أكدت على ارتفاع نسبة الرفض السياسي للمرأة في الريف، مقارنة بالحضر؛ حيث سجلت (75٪) للريف مقابل (37.5٪) للحضر لمتغير (لا أرغب في تسويق إرادتي السياسية). في حين جاء الرفض لدى النساء الحضريات بسبب (أن الوقت لا يسمح باستخراج بطاقة الانتخاب) بنسبة (41.7٪) مقابل (12.5٪) للريف. وقد ترجع تلك النسبة إلى أن هناك (36.87٪) من نساء العينة لم يسبق لهن الزواج، بالإضافة إلى أن (4.25٪) أرملة، ومنفصلة، ومطلقة. وبالتالي تصبح حرة الإرادة، تملك ناصية أمرها في اتخاذ قرار يمس إرادتها السياسية، وتحدد توجهاتها دون تبعية للرجل، ولذلك كان اختيار (لا أرغب في تسويق إرادتي السياسية)، الأمر الذي يؤكده اختفاء الفروق بين مستويات الوضع الاجتماعي، لاتفاقهن على رفضهن واقع استلاب حقهن السياسي.

وتأتى نتائج الجدولين السابقين لتؤكد على مقومات سيطرة الثقافة الذكورية بطابعها العام في المجتمع العربي عامة ومصر خاصة، وما يترتب عليها من تهميش لمكانة المرأة ووضعها المجتمعي، الذي يكشف النقاب عن اتساق قيم هي في مجملها، تقوم على التمييز بين قيم الذكورة والأنوثة، وانعكاس ذلك على آليات إنتاجها مرة ثانية؛ لترسخ عبر الأجيال أفكار التفرقة الاجتماعية والسياسية والثقافية بين الجنسين[73]؛ لتبرز صورا متباينة من استغلال المرأة على مستوى الطبقة والنوع.

وتشير الدراسات التي أجريت على المجتمعات النامية، خاصة منطقة الشرق الأوسط، إلى أن الصراع على السلطة بين القبائل يحسم لصالح العشائر المدعمة من قبل الحكومات المركزية؛ لأنها القادرة على حماية نظام الحكم من الاضطرابات السياسية، التي تمس حياة المواطن. فتلك العشائر تحتمي بالسلطة العرفية المتوارثة عبر أجيالها وتتحالف مع مثيلتها الرسمية؛ لتقويض المخالفين وتدعيم السياسات، مقابل حصولها على امتيازات داخل الإطار القانوني للسلطة[74]. الأمر الذي يجعل العشائر أو القبائل – التي تفتقد إلى آليات القوة في مجتمعها لفقدها دعائم الأصول الاجتماعية ببعدها الطبقي للأنساب وأغلبهم يعدون من الفقراء والمحرومين – تلجأ إلى التمسك بالأصولية الدينية، وتجهر بمبادئ الدين السمحة؛ ليناديوا بقضايا المساواة الجزئية المرتبطة ببعدها الطبقي فقط، مطالبين بتحقيقها من خلال ممارساتها في المشاركة السياسية وحصولهم على حقهم في صنع القرار[75]. وهم يستخدمون في ذلك مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، وتدعم المرأة قبيلتها أثناء الصراع على السلطة دون النظر إلى وضعها في أجندة الأولويات، أو استبعادها، وجعلها آلية مساعدة للحصول على مكاسب طبقية. فالمرأة تُقبل على أداء دورها وهي تدرك أنها تابعة لقبيلتها؛ لأنها تستمد شرعيتها الاجتماعية من وضعها داخل عشيرتها، وليس وعيها بذاتها. وتستمد المرأة العربية عموما نظرتها لذاتها وحدود قوتها من مضمون الثقافة النوعية السائدة والمتجذرة في المجتمعات الإنسانية.

2- توجهات المرأة إزاء المشاركة والرفض السياسي:

جدول رقم (24)

يوضح دلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة نحو مستويات المشاركة السياسة تبعًا للحضر والريف، والوضع الاجتماعي

الفروق / مستويات المشاركة السياسية	الريف والحضر		كـا^2		معامل التوافق		المستويات الاجتماعية الاقتصادية			كـا^2		معامل التوافق	
	ريف ٪	حضر ٪	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	عليا ٪	وسطى ٪	دنيا ٪	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
حضور الندوات والمؤتمرات السياسية													
نعم	٪12.5	٪35.2	6.65	0.005	0.154	0.01	٪22.2	٪28.2	٪39.3	4.67	0.05	0.129	0.05
لا	٪87.5	٪64.8					٪77.8	٪71.8	٪60.7				
مج	٪100	٪100					٪100	٪100	٪100				
المشاركة في الأحزاب													
نعم	٪31.3	٪31.2	0.000	0.5	0.000	0.9	٪22.2	٪23.9	٪41	9.59	0.005	0.184	0.005
لا	٪68.8	68.38					٪77.8	٪76.1	٪59				
مج	٪100	٪100					٪100	٪100	٪100				

د.ح ← 2

جاءت نتائج الجدول معبرة عن تدني مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية؛ لتؤكد عدم إقبالها على حضور المؤتمرات والندوات الانتخابية بفروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.05)، وسجل معامل التوافق نسبة مساوية لها. وجاءت نسبة المشاركة الحزبية للمرأة ضئيلة، على نحو ما تؤكد نتائج الجدول السابق؛ إذ سجلت أعلى نسب مشاركة للمستويات الدنيا التي بلغت (41٪) مقابل (22.2٪، و23.9٪) للمستوى المرتفع

والمتوسط على التوالي، وذلك في مقابل تعاظم نسب (الرفض السياسي) التي بلغت (77.8٪، و76.1٪، و59٪) للمستويات الثلاثة المتتالية، مسجلة بذلك فروقا جوهرية ذات دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.005) بين المشاركين والرافضين الدخول في الأحزاب السياسية. وتطابقت نسب الفروق بين الريف والحضر تبعا للمشاركة والرفض، مسجلة أعلى مستويات الدلالة المعنوية، التي بلغت أقصاها عند (0.000) مسجلة نسب (68.8٪) للرافضين من الريف والحضر؛ إذ تساوت نسبهم تقريبا مقابل (31.3٪، و31.2٪) للمشاركين من المجموعتين على التوالي. وقد أوضحت فروق النسب بين قيم المشاركة والرفض السياسي اعتمادها على البعد الطبقي لمجموعات الدراسة.

وقد أوضحت السمة الطبقية التي يتميز بها مجتمع الدراسة، صور استغلال المجتمع للمرأة في استنهاض "العصبية القبلية"، ضمن حشدها في الجولات الانتخابية، خاصة لمرشحي القبائل، التي تفتقد إلى الشرعية الاجتماعية لانتمائها الطبقي الذي يعود بجذوره الاجتماعية إلى الطبقات الدنيا في المجتمع، ومنها طبقة الأقنان وغيرها من المهن اليدوية، التي اعتمدت في حصولها على الشرعية الاجتماعية على الحراك التعليمي الصاعد، الذي ساهم في تحسين وضعها الاجتماعي رسميا، لكنه لم يعطها الشرعية الاجتماعية. وهو ما يبدو واضحا في نتائج انتخابات الدورة الحالية لمجلس الشعب لعام2000، التي أكدت على الفروق الطبقية. وسجلت الفائزين في الانتخابات من المنتمين للعشائر التي لها الشرعية الاجتماعية والسياسية.

3- الوعي الطبقي والانتماء السياسي للمرأة:

جدول رقم (25)

يوضح دلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة حول طبيعة انتمائهن السياسي تبعًا للحضر والريف، والوضع الاجتماعي

الفروق / طبيعة الانتماء السياسي	الريف والحضر		كا²	معامل التوافق		المستويات الاجتماعية الاقتصادية			كا²	معامل التوافق
	ريف ٪	حضر ٪	القيمة	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	عليا ٪	وسطى ٪	دنيا ٪	مستوى الدلالة المعنوية	مستوى الدلالة المعنوية
طبيعة الحزب الذي تشارك فيه:										
- أحزاب معارضة	٪40	٪30.8	0.348	0.63	0.5	٪50	٪41.2	٪24	0.1	0.1
- الحزب الوطني الديمقراطي	٪60	٪69.2				٪50	٪58.8	٪76		
مـج	٪100	٪100				٪100	٪100	٪100		
نمط المشاركة الحزبية:										
- عضو رسمي ولدي كارنيه عضوية .	٪20	٪30.8	5.95	0.205	0.05	٪100	٪23.5	٪28	0.003	0.003
- عضو بالانتماء السياسي دون كارنيه	٪80	٪51.3				-	٪70.6	٪48		
- عضو مجلس محلي	-	٪17.9				-	٪5.9	٪24		
مـج	٪100	٪100				٪100	٪100	٪100		
أسباب المشاركة السياسية:										
- التأثير في صنع القرار السياسي	-	٪15.4	1.78	0.142	0.1	-	٪23.5	٪8	0.06	0.05
- لأعبر عن هموم المرأة.	٪60	٪48.7	0.451	0.072	0.5	٪50	٪35.3	٪60	0.05	0.05
- محاولة لتغيير النظرة السلبية للمرأة.	-	٪28.2	3.76	0.207	0.05	-	٪23.5	٪28	0.4	0.4
- لها امتيازات كثيرة	٪40	٪30.8	0.348	0.064	0.5	٪50	٪35.3	٪28	0.5	0.5
مـج	٪100	٪100				٪100	٪100	٪100		

د.ح ← 1 ، 4 ، 2

- الوعي الطبقي والانتماء الحزبي:

أظهرت نتائج جدول رقم (25) عدم وجود فروق جوهرية بين الوضع الاجتماعي للمرأة ونمط الحزب الذي تشارك فيه، وأيضا للفروق الريفية الحضرية، وإن كانت الفروق تتضح فيما داخل المجموعات؛ إذ كشفت عن تعاظم نسب المستويات الاجتماعية الدنيا في "الحزب الحاكم"، مقابل "أحزاب المعارضة"، والتي سجلت (76٪، و24٪). وتناصفت النسبة في المستوى المرتفع لنمطي الحزب، مسجلة (50٪) مقابل تقارب النسب للمستوى المتوسط فكانت (58.8٪) للحزب الحاكم مقابل (41.2٪) لأحزاب المعارضة. وأكدت الفروق الريفية الحضرية على التباين داخل المجموعات، كما أوضحته نسب المشاركة في نمطي الأحزاب. فسجلت نسب المشاركة للحزب الحاكم ريف وحضر (60٪، و69.2٪) مقابل (40٪، 30.8٪) لأحزاب المعارضة للمجموعتين على التوالي.

ويتوافق الانتماء الحزبي للطبقات الدنيا والوسطى مع نتائج الجدول السابق؛ حيث يتسارع أبناء الطبقة الدنيا نحو السلطة، التي تمثلها المجالس النيابية والمحلية لإحداث حراك اجتماعي، يساعدهم على الحصول على الشرعية الاجتماعية، من خلال وصولهم لمناصب سياسية تعطيهم نفوذًا بديلا عن حالات القهر والتبعية التي تعايشها تلك المستويات المحرومة والمهمشة اجتماعيا[76]، والتي رغم تمتعهم بالحراك التعليمي الصاعد، فإنهم يفتقرون إلى نفوذ اجتماعي وسياسي في مجتمع يُعرف بقبليته؛ الأمر الذي يجعلهم مستبعدين مجتمعيا، ولذا يتصارعون لكسر قيود التبعية بهرولتهم نحو السلطة.

- مستويات المشاركة الحزبية والانتماء القبلي:

أوضحت مستويات المشاركة الحزبية للمرأة في مجتمع الدراسة وجود تفاوت بين المجموعات وداخلها؛ إذ أشارت إلى فروق جوهرية ذات دلالة معنوية عند (0.003) على الأقل. والتي أظهرت الطبيعة القبلية ومستوياتها بالنسبة للمرأة والمرتبط بالوضع الاجتماعي للقبيلة وموقعها داخل التشكيلة الاجتماعية، التي كشفت عن حقيقة الصراع الطبقي حول السلطة. وتعد المرأة إحدى آليات السيادة الذكورية لعشيرتها؛ إذ جاءت النسب مؤكدة لذلك. فسجلت المستويات الدنيا في متغير (عضو بالمجلس المحلي الشعبي) نسبة (24٪) مقابل (5.9٪) للمستوى المتوسط و(لا شيء) للمستوى المرتفع، الذي سجل (عضو رسمي بالحزب) بنسبة (100٪) مقابل (23.5٪، و28٪) للمستوى المتوسط والمنخفض على التوالي. وبلغت نسبة الريف والحضر (20٪، و30.8٪) على التوالي، مقابل (17.9٪) نسبة الحضر في المجلس المحلي مقابل لا شيء للريف. وسجلت أعلى نسب على مستوى المجموعتين في متغير (عضو بالانتماء السياسي للحزب)، وبلغت النسب للريف والحضر (80٪، و51.3٪) على التوالي. وسجل الوضع الاجتماعي نسبة (70.6٪، 48٪) للمستوى المتوسط، والمنخفض مقابل لا شيء للمرتفع.

وتشير تلك النسب إلى القوانين العرفية التي تحكم طبيعة القبائل في تعاملها مع المرأة، التي يحددها التمييز ضدها بمستواه الطبقي والنوعي، ويظهره العزل السياسي للمرأة المنتمية إلى القبائل ذات النفوذ السياسي والشرعية

الاجتماعية. ولا تستطيع المرأة اللجوء إلى الرفض أو التمرد والعصيان على قوانين العائلة العرفية المجحفة لإنسانيتها؛ لأن ذلك سوف يعرضها للعزل الاجتماعي من قبل عشيرتها. ولذلك فهي تستسلم لقائمة الممنوعات المختصة بالمرغوب فقط في سلوكياتها؛ لخدمة سياسة قبيلتها، فهي تجابه أنماطًا من القهر يختلف عما تواجهه المرأة المنتمية إلى الطبقات الدنيا في عملية المشاركة السياسية؛ حيث تستغل المرأة المنتمية للطبقات العليا بتصفيتها سياسيًا وعزلها عن ممارسة حقها في التداول السياسي مع الرجل، لمجرد تبعيتها له إلا فيما ندر من حالات منفردة تحاكي نموذج المشاركة في عائلتها لافتقارها العنصر الذكوري؛ ولذا يسمح لها بالمشاركة في نطاقها المحدود عبر المجالس المحلية الشعبية. وتختص المرأة بالمستويات الدنيا بمشاركتها في الحياة السياسية لرفعة شأن قبيلتها، وليس لتحقيق ذاتها. وتستغل أيضًا بالمستوى الثاني للمشاركة والخاص بالتصويت في الانتخابات؛ إذ يتم استغلال المرأة في المجموعتين لصالح الرجل والقبيلة، تبعا لانتمائها القبلي. وتتطابق تلك الملامح مع مشروع "جنيفر رينج" عن مبدأ المساواة بين الجنسين، والذي طالبت فيه بمناقشة التمييز السياسي المرتبط بسوء الاستخدام للمرأة، من عزلة سياسية، أو نفى لخبراتها السياسية، أو اللجوء إلى تقديم صورة مشوهة لطبيعة أدوارها المجتمعية؛ لتزييف وعيها بذاتها، وإقصائها عن المشاركة السياسية وتقاسم السلطة مع الرجل [77].

- دوافع المشاركة الحزبية للمرأة:

أظهرت نتائج المتغير الخاص بأسباب المشاركة الحزبية للمرأة فروقًا جوهرية ذات دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.05) للفروق الريفية الحضرية، والوضع الطبقي الذي أكدته الفروق بين المجموعات؛ إذ اقتصر متغير (التأثير في صنع القرار) بنسبة (15.4٪) للحضر فقط، مقابل (23.5٪، و8٪) للمستوى المتوسط، المنخفض على التوالي.

وجاء متغير (لأعبر عن هموم المرأة) ليحصد أعلى نسبة، والتي سجلت (60٪، و48.7٪) للريف والحضر على التوالي، مقابل (50٪، و35.3٪، و60٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي. أما متغير (محاولة لتغيير النظرة السلبية للمرأة) فمثلتها نسبة (28.2٪) للحضر فقط، مقابل نسبة (23.5٪، و28٪) للوضع الاجتماعي المتوسط والمنخفض متوالية، وجاءت مناصفة النسبة للمستوى الاجتماعي المرتفع في متغير (لها امتيازات كثيرة)؛ إذ سجل 50٪ مقابل نسبة (35.3٪، و28٪) للمتوسط والمنخفض. وتنطبق اختيارات الوضع الاجتماعي مع معاييرها السابقة للمشاركة السياسية؛ إذ أكدت المستويات العليا على الامتيازات التي يحصل عليها الأعضاء نتيجة المقايضة، التي تتم بين نظم الحكم وبين العشائر المحظوة على أساس الولاء والتدعيم للحكم، مقابل الامتيازات التي يحصلون عليها بجعلهم من أهل السطوة والنفوذ السياسي.

لقد كشفت نتائج الجدول عن ارتباط الانتماء السياسي للمرأة ببعدها الطبقي، الذي يرتسم لها ملامح مشاركتها السياسية، محددًا نمطها ومستوياتها؛ لتعكس رؤية عشيرتها في الولاء الحزبي الذي تنفصل عنه عندما تطرح أسبابها الذاتية غير المعلنة المعبرة عن مشاركتها السياسية، وإن كانت غير مفعلة. الأمر الذي يجعلها تعايش حالة استلاب لإرادتها وحريتها بمختلف انتماءاتها الطبقية، وإن اختلف الأسلوب والوسيلة لتحقيقها. ولذا اتفقت المستويات الاجتماعية الثلاثة للمرأة على احتياجها لنظام مجتمعي يحقق العدالة والمساواة الاجتماعية بين أبنائه، ويقضى على التمييز ضد المرأة والعمل بالثقافة الذكورية، الأمر المؤكد ضمن السيطرة البطرياركية في تاريخ المجتمعات البشرية، المنبثقة عن نظام الأسرة الأبوية ومواثيقها العرفية المختصة بإصدار القرارات والفصل في القضايا؛ لأنها تمثل قوانين ضبط عائلي [78]، تحدد الإلزام والمسئولية السياسية بين الأفراد تبعا للنوع. وقد أوضحتها القضايا المختارة في أسباب المشاركة السياسية.

جدول رقم (21 – 2)

يوضح تحليل التباين للكشف عن دلالة الفروق بين الوضع الاجتماعي لأفراد عينة الدراسة وتوجهاتهن نحو القضايا المنظورة في مقياس أساليب وممارسات النظام السياسي (اختبار T، شيفيه)

الفروق / قضايا المقياس	المستويات الاجتماعية الاقتصادية						قيمة ف Anova	مستوى الدلالة المعنوية	درجة الحرية	اختبار شيفيه	
	عليا		وسطى		دنيا						
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				المجموعات الفارقة	الدلالة المعنوية
الحكم المؤسسي الرئاسي	7.33	1.455	7.20	1.568	7.13	1.437	0.166	0.8	2 279	–	–
تداول السلطة	6.22	1.927	7.18	1.556	7.08	1.588	2.901	0.05	2 279	–	–
تهميش المجلس الشعبي وفساده	5.00	0.970	5.44	1.513	5.48	1.682	0.733	0.4		–	–
هشاشة الحياة السياسية في مصر	6.11	1.132	6.27	1.580	6.61	1.699	1.774	0.1		–	–
العجز الديمقراطي	7.44	1.294	6.76	1.352	6.21	1.891	2.688	0.001		(2 ،3) (1 ،3) (2 ،1)	0.02 0.01 0.2
العولمة السياسية وتهديد السيادة الوطنية	7.33	1.534	7.01	1.872	6.72	1.819	1.359	0.2		–	–

يتضح من الجدول رقم (21–2) أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل 0.05 بين المستويات الاجتماعية

الاقتصادية في المتغيرات المشار إليها. وباختبار (T) أوضحت نتائجه أن هناك فروقا دالة بين المجموعات لمتغيري (تداول السلطة)، و(العجز الديمقراطي) لصالح المجموعة الوسطى والدنيا في المتغير الأول؛ إذ أقرت المجموعة ضمن المقاييس الفرعية لهذا المتغير ضرورة تداول السلطة بين الأحزاب السياسية لإقرار الديمقراطية على الساحة السياسية، وسجلت قيمة (ف) (2.901) بمستوى دلالة معنوية عند (0.05)، وسجل الانحراف المعياري تشتتا واضحا للمستوى الاقتصادي المرتفع. الأمر الذي يؤكد على ارتباط البعد الطبقي بالتوجهات السياسية؛ حيث تتأثر المصالح الذاتية للفرد بتغيير طبيعة النظام السياسي، خاصة عند توافق المصالح الطبقية.

وأظهرت قضية (العجز الديمقراطي) تباينا بين المجموعات ذات دلالة معنوية مرتفعة عند (0.001) للمجموعات الثلاث. وباختبار شيفيه تأكدت الفروق بين المجموعات (3، 2)، (3، 1) بمستوى دلالة معنوية (0.02)، (0.01) للأولى والثانية على التوالي، لصالح المستويات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا. وتعبر توجهاتهم التوافقية مع قضية " العجز الديمقراطي" في المجتمع المصري عن المعاناة المجتمعية، التي يستشعرها المنتمي للطبقات الدنيا فيما يجابهه من تمييز لصالح الطبقة المالكة لمقدراتها. وهو ما يوضحه غياب التباين بين المجموعة رقم (1، 2)؛ لأن لديهما المقومات الموضوعية التي تسهم في حصولهما على حقوقهما السياسية خاصة الفئة الأولى، التي تجمعها مع الفئة الثانية مصالح مشتركة تتضمنها المقايضات على المكاسب السياسية أو الاجتماعية؛ ولذا تتلاشى التباينات بينهما.

إن مشهد العجز الديمقراطي في مصر يطرح لنا أسباب أزمته، التي حددها **بمرحلتين**، تضمنت **المرحلة الأولى** جمود المسار التشريعي المعبر عن نصوص دستورية وقانونية تكرس الحكم السلطوي، لتأتى **المرحلة الثانية** مدعمة لطبيعة الحكم ضمن إطار الممارسة والبيئة أو المناخ السياسي، من خلال إصدار قوانين استثنائية مقيدة للحريات يتم تنفيذها في ظروف معينة لضمان سيطرة النخبة الحاكمة على المجتمع، خاصة عندما تنتشر حالة السخط الاجتماعي لدى قطاعات شعبية عريضة، تمثلها الطبقة الوسطى؛ الأمر الذي يؤدي إلى تطبيق القوانين المقيدة للحريات، خاصة قانون الطوارئ والانتخابات العامة، التي دائما ما تكون لصالح القلة أو النخب المجتمعية.[79]

جدول رقم (26)

- أنماط المشاركة السياسية للمرأة في " انتخابات مجلس الشعب عام2000":

أوضحت بيانات الجدول رقم (26) فروقا جوهرية بين أفراد عينة الدراسة ومستويات وأنماط مشاركتهم السياسية لصالح المستويات الدنيا والحضر بمستوى دلالة معنوية عند نسبة احتمال (0.01) على الأقل؛ إذ أكدت نسبة (37.5٪)، و(43.2٪) مشاركتهن في انتخابات مجلس الشعب لعام 2000م للريف والحضر على التوالي. وجاء الوضع الاجتماعي مسجلا للمشاركة السياسية بنسب (33.3٪، و35.2٪، و52.5٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي. وجاءت السلبية السياسية لتسجل معدلات مرتفعة لصالح الريف والمستويات العليا والوسطى؛ إذ بلغت نسبتها (62.5٪،

و56.8٪) للريف والحضر على التوالي، مقابل (66.7٪، و64.8٪، و47.5٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي، وقد أكدت تلك النسب نتائج الجداول السابقة.

وجاءت أنماط المشاركة السياسية لتسجل فئة (الناخبة) أعلى قيمة يليها (مندوب المرشح بأحد اللجان). وسجلت النسب (66.7٪، و63٪) للريف والحضر مقابل (33.3٪، و56٪، و71.9٪) للمستوى المرتفع، والمتوسط، والمنخفض على التوالي لفئة الناخبة. وجاءت النسب للفئة الثالثة معبرة عن التفاوت في المجموعات وبينها؛ إذ سجلت (25.9٪) للحضر فقط مقابل (66.7٪، و32٪، و12.5٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي. وسجلت فئة (الترشيح) نسبا ضعيفة لصالح الريف والمستويات الدنيا؛ إذ بلغت (16.7٪، و3.1٪). وقد توافقت نتائج الجدول الحالي مع ما توصل إليه الجدولان رقم (24 ، 25) نحو أسباب ودوافع المشاركة الحزبية ومستوياتها للمرأة في علاقتها باستغلالها للمشاركة في العملية الانتخابية.

جدول رقم (27)

4 – توجهات المرأة نحو محددات مشاركتها السياسية:

– أنماط الانتخابات:

أوضحت نتائج الجدول رقم (27) فروقًا جوهرية بين أفراد عينة الدراسة، تبعا لتوجهاتهم نحو محددات مشاركتهم السياسية، والتي سجلت أعلى نسبة في (استفتاء الرئاسة)؛ إذ بلغت (54.5٪، و72٪) للريف والحضر على التوالي مقابل (65.5٪، و74.1٪، 67.3٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا، والتي أظهرت تنامي نسب الحضر والمستوى الاجتماعي المتوسط، مقارنة بالفئات الأخرى. وقد ترجع أسباب ذلك إلى حشد الموظفين لمقر اللجان للإدلاء بأصواتهم. وتأتى الانتخابات البرلمانية لتسجل المرتبة الثانية بنسبة (45.5٪) للريف والحضر، (50٪، و32.8٪، و59.6٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي. وجاءت بقية الانتخابات لتسجل نسبا ضئيلة؛ لأنها اختيارية وليست قسرية، عكس الانتخابات الرئاسية والنيابية (البرلمانية).

– أسباب الإدلاء بالصوت:

وترجع المبحوثات أسباب ذهابهن إلى الانتخابات للعوامل المجتمعية والذاتية التي حصرنها في **عاملين**، سجل **الأول** بنسبة (54.5٪، و66.4) للريف والحضر على التوالي، واختص بأداء الواجب الوطني، مقابل نسب (50٪، و62.1٪، و71.2٪) للمستويات الدنيا، والوسطى، والعليا، على التوالي. وجاء **العامل الثاني** (المشاركة في التغيير) بنسب (18.2٪،

و27.1٪) للريف والحضر على التوالي، (37.5٪، و27.6٪، و23.1٪) للمستويات العليا والوسطى والدنيا متوالية.

- **مواصفات المرشح:**

حددت المبحوثات "مواصفات المرشح" بعبارة (أن يكون لديه مصداقية في تنفيذ وعوده وأن يتواصل مع أهل دائرته). وسجلت النسبة (100٪، و89.6٪) للريف والحضر على التوالي، مقابل (88.9٪، و87.3٪، و95.1٪) للمستويات العليا والوسطى والدنيا متوالية.

5- مشاركة المرأة في العمل التطوعي:

جدول رقم (28)

يوضح دلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة حول المشاركة في العمل التطوعي تبعًا لفروق الوضع الاجتماعي

الفروق / مستويات المشاركة التطوعية	المستويات الاقتصادية الاجتماعية			كا^2		معامل التوافق	
	عليا ٪	وسطى ٪	دنيا ٪	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية
أ- المشاركة في العمل الاجتماعي							
نعم	٪66.7	٪53.5	٪54.1	1.136	0.567	0.063	0.567
لا	٪33.3	٪46.5	٪45.9				
مج	٪100	٪100	٪100				
ب- نوع المشاركة							
- رئيس جمعية	٪16.7	٪2.6	-	11.14	0.004	0.269	0.004
- عضو بجمعية	-	٪31.6	٪39.4	7.24	0.02	0.217	0.02
- أقوم بجمع تبرعات لبناء مدرسة أو مستشفى دون انتظار الحكومة	٪66.7	٪55.3	٪54.5	0.626	0.7	0.064	0.7
- أقدم ندوات خاصة بالشباب	-	٪5.3	-	5.759	0.04	0.165	0.05

د.ح ← 2

أظهرت نتائج الجدول تعاظم مشاركة المرأة في العمل التطوعي بنسب تراوحت بين (66.7٪، و53.5٪، 54.1٪) للمستويات العليا والوسطى والدنيا على التوالي، مسجلة أعلى نسبة مشاركة في (جمع التبرعات لبناء مدرسة أو مستشفى) بنسب (66.7٪، و55.3٪، و54.5٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا على التوالي. وجاءت (عضو في جمعية) المرتبة الثانية بنسبة

(31.6٪، و39.4٪) للمستوى المتوسط والمنخفض. واقتصرت فئة (رئيس جمعية) على المستويات العليا، والوسطى بنسبة (16.7٪، و2.6٪).

ويتضح من النسب السابقة للجدولين، التأكيد على سمات وملامح التشكيلة الاجتماعية للمرأة وآثارها في تحديد طرق مشاركتها السياسية والاجتماعية، وتقنين أدوارها تبعا لوضعها الاجتماعي، الذي حدده انتماؤها القبلي. وهو ما يشير إليه استئثار المرأة في المستويات العليا بمناصب صنع القرار كرئيس جمعية. بينما يضن عرف النظام القبلي على المستويات الدنيا والوسطى بتلك المناصب، ويكتفى بجعلهن أعضاء بالجمعية فقط، أو بجمع التبرعات لتصبح المرأة في المستويات الدنيا آلية لتوفيق أوضاع المنظومة الاجتماعية لصالح المرأة التي لديها المقدرة الاجتماعية، وكما لو كان على المرأة المهمشة اجتماعيا دفع ضريبة تهميشها **مرتين**، تختص **الأولى** بالاستغلال النوعي لها، وتُستغل **الثانية** لصالح منظومة طبقية معينة ولخدمة أطرها ومفرداتها، والتي تؤكد على أن العقل العربي – وما يميزه من قبلية في التفكير – لن يتغير بما يواكب ملامح التغيير للأحوال المادية والبيئة المجتمعية بشقيها الدولي والإقليمي [80].

المحور الرابع: معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

جدول رقم (29)

يوضح تكرارات أفراد عينة الدراسة حول أسباب عدم المشاركة الحزبية ورتب الأوزان المرجحة

التكـرار / الأسـباب	ت	٪	الوزن المرجح	الرتب
– لا أجد حزبا يناقش همومي ومشاكلي	66	٪23.4	34.44	3
– لا تستطيع الأحزاب تغيير الواقع لعدم تمكينها من الوصول للسلطة	66	٪23.4	27.55	3
– كل الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية هشة ولا تستحق الانتماء	40	٪14.2	12.52	4
– أسرتي تمنع انضمامي لأي حزب سياسي	84	٪29.7	17.53	1
– العادات والتقاليد تكرس مفهوم المرأة لمنزلها فقط	76	٪27	7.9	2

1– آليات العزل السياسي للمرأة:

أحسست أنى بحاجة إلى وضع مشهد العزلة السياسية للمرأة دون ربطه بأي متغير، فهو لا يحتاج لإضافة، لأنه يوضح الأبعاد الموضوعية والذاتية؛ لحجب المرأة عن السياسة، وقد أوضحتها النسب السابقة؛ إذ جاءت الأسرة لتتصدر **عوامل الإعاقة الأولى** للمرأة بنسبة (29.7٪، و27٪). وقد اختصت بمتغير العزل السياسي لها، والذي تناول (منع المرأة من الانضمام لأى حزب سياسي). وركز **العامل الثاني** على الموروث الثقافي، الذي يسلب المرأة حقها في الاشتغال بالسياسة. وترجع طبيعة العزل السياسي الممارس على المرأة من قبل أسرتها نتيجة الإلزام القيمي المفروض على أعضاء العائلة الواحدة، ولكنه يفرض على المرأة بشكل غير مبرر، وليس له استثناءات. ويبدو ذلك واضحا

في التعسف السياسي ضدها. وهو ما أكدته "نانسي هيرشمان"؛ إذ ترى أن حالة العزل السياسي التي تجابهها المرأة نتاج عدم الفصل بين العام والخاص لأدوارها، مما ينتج عنه ضعف المرأة المجتمعي إلى جانب إعاقة حركة تطوير الفكر الخاص بوضعها في المجتمع [81].

وتأتي الآلية الثالثة للعجز السياسي للمرأة وعزلها عن مباشرة حقوقها السياسية، التي كفلها الدستور والقانون، متمثلة في الطبيعة السلطوية للنظام السياسي في علاقته بالحياة الحزبية. هذا بالإضافة إلى قصور الأحزاب السياسية، وتهميشها لقضايا المرأة غير المدرجة على أجندة العمل الحزبي؛ إذ أكدت المبحوثات بنسبة (23.4٪)، أنهن لا يجدن (حزبا يناشد هموم ومشاكل المرأة). وبنفس النسبة أكدن على (فشل الأحزاب في تغيير الواقع لعدم تمكينها من الوصول للسلطة). وأخذت العبارتان في الرتب للوزن المرجح الترتيب الثالث. الأمر الذي يؤكد على أن الواقع السياسي المأزوم جاء نتيجة للأنظمة السياسية، التي مرت على المجتمع المصري قبل وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية [82]؛ إذ استخدم النظام السياسي المصري في إدارته الأزمات منطق الحفاظ على استقرار النظام. وتتضح معالمه منذ نهاية السبعينيات، التي اتسمت بإذكاء الصراع السياسي بين الإخوان المسلمين بطوائفها وفصائل اليسار المعتدل والمتطرف [83]؛ ليتجه بعد ذلك في الفترة الحالية إلى تشجيع الانشقاقات والانقسامات داخل أحزاب المعارضة، كما وجدناها في أحزاب العدالة الاجتماعية، والعمل، ومصر الفتاة، والأحرار وغيرها. وقد أدت الاختلافات والتناقضات بين الأحزاب إلى هشاشتها وعدم ثقة المواطنين فيها

(84)، كما دعمها إصرار النظام السياسي على انحسار الممارسة الحزبية وتهميش الأحزاب السياسية، وإبعادها عن مشهد إدارة الصراع السياسي السلمي في المجتمع، والذي يعد الهدف الرئيسي من التطور الديمقراطي لإرساء قواعد إشكالية تداول السلطة.

جدول رقم (30)

يوضح دلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة حول أسباب السلبية السياسة لديهن تبعًا لفروق الوضع الاجتماعي

الفروق / أسباب السلبية السياسية	المستويات الاجتماعية الاقتصادية			كا²		معامل التوافق		درجة الحرية
	عليا ٪	وسطى ٪	دنيا ٪	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	القيمة	مستوى الدلالة المعنوية	
أ- أسباب عدم الإدلاء بالصوت في الانتخابات :								
- ليس لدى بطاقة انتخابية .	٪50	٪52.2	٪44.8	0.770	0.6	0.069	0.6	2
- قلة اللجان الخاصة بالمرأة.	٪16.7	٪17.4	٪27.6	2.37	0.3	0.121	0.3	2
- أعمال العنف باللجان.	٪66.7	٪26.1	٪37.9	8.72	0.01	0.232	0.01	2
- رفض أسرتي الذهاب للجان الانتخابات.	٪33.3	٪15.2	٪6.9	6.40	0.04	0.199	0.04	2
- لعدم وجود مرشح يتبع عائلتي.	٪16.7	٪8.7	-	7.1	0.02	0.209	0.02	2
- ترشيح النواب السابقين.	٪33.4	٪2.2	٪3.4	12.06	0.002	0.279	0.002	2
ب- أسباب رفض المشاركة في الانتخابات :								
- عدم جدوى الانتخابات فهي عملية محسومة وموزعة.	٪66.7	٪28.3	٪41.4	8	0.01	0.223	0.01	2
- المرشحون لا يستحقون الانتخاب.	٪16.7	٪30.4	٪27.6	1.1	0.6	0.079	0.6	2
- تكريس مفهوم العصبية والقبلية يجعلني غير مشاركة.	٪33.3	٪39.1	٪31	1.1	0.5	0.080	0.5	2
- قصور مواد الدستور الخاص بالعملية السياسية.	٪16.7	٪15.2	٪3.4	5.3	0.05	0.182	0.05	2

كشفت نتائج الجدول رقم (30) عن معوقات المشاركة السياسية للمرأة، وأسباب العزوف عنها في مجتمع الدراسة، والتي خصصت لها مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية المتسببة في تغييب صوت المرأة. وقد سجلت فروقا جوهرية بين المستويات الاجتماعية وعوامل العزوف السياسي للمرأة بمستوى دلالة معنوية عند نسبة احتمال (0.05)، على الأقل في بعدي المعوقات التي تواجه المرأة في ممارسة حق المواطنة في صنع القرار السياسي، وعبرت عنها ضمن عزوفها السياسي عن التصويت كمحدد أول للمعوقات. وجاء محددها الثاني ليؤكد على رفضها للمشاركة السياسية في "عملية الانتخابات"، سواء بالترشيح أو الانتخاب أو بالمساهمة في إدارة الحملة الانتخابية لأحد المرشحين أو رقابة اللجان الانتخابية. **وقد جاءت أولوية المحددات على نحو ما يلى:**

2- أعمال "العنف" باللجان:

احتل محدد أعمال "العنف" باللجان **المرتبة الأولى** في قائمة المعوقات بنسبة (66.7٪، و26.1٪، و37.9٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا، على التوالي. وقد ارتبط العزوف السياسي للمرأة بانتمائها الطبقي، الذي تستقي منه تدعيمها الاجتماعي غير معتمدة على قوة ذاتها وكيانها الإنساني. فهي ليست بحاجة إلى تأكيد ذاتها؛ لأنها مؤكدة من الشرعية الاجتماعية لأسرتها، والسطوة السياسية، التي تعتمد عليها العائلة في الحفاظ على "هيبتها الاجتماعية"، ضمن حجب المرأة عن التجمعات البشرية، التي تسود فيها أعمال الصراع والعنف السياسي. وتعد اللجان الانتخابية إحدى المواقع الرئيسية التي

يظهر بها التعصب القبلي. وقد عرف المجتمع المصري أعمال العنف في الانتخابات عموما، التي ازداد حجمها بصورة مثيرة للجدل في الانتخابات السابقة للدورة البرلمانية لعام1995، والتي قتل فيها أكثر من (60) شخصا وجرح أكثر من (700) شخص. كما شهدت الانتخابات تباينات فارقة، أظهرتها السلطات الإدارية في محاباتها لمرشحي حزب الحكومة، دون الاعتبار لمرشحي أحزاب المعارضة، مما جعلهم يرفعون الأمر للقضاء للفصل فيه، والذي حكم ببطلان الانتخابات في 190 دائرة؛ بسبب ممارسة تجاوزات لصالح مرشحي الحزب الحاكم مع استخدام التعسف ضد مرشحي المعارضة [85].

3- تغييب صوت المرأة:

سجلت نسبة النساء اللاتي ليس لديهن بطاقة انتخابية نسبة (50٪، و52.2٪، و44.8٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا، وقد أرجعوها في جدول رقم (23) إلى قصور إجراءات استخراج البطاقة الانتخابية للمرأة، التي حددت بشهور لتسجيل أسماء النساء في كشوف الناخبين. وبلغت النسبة (50٪، و48.3٪، و36٪) للمستويات الثلاث على التوالي. ورغم أن دستور 1956 أعطى للمرأة لأول مرة حق الانتخاب والترشيح، فإن قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم 73 لسنة 1956 لم يجعل قيد المرأة إلزاميا في جداول الانتخابات، بل حدده بطلبها برغم جعل قيد الرجال إلزاميا، الأمر الذي أدى إلى إصدار القانون رقم 41 لسنة 1979، ليحتم القيد إلزاميًا بالنسبة للناخبين من الذكور والإناث [86]، ولكن المساواة القانونية ليست بالضرورة تمنع الاستبعاد أو العزلة السياسية. فهناك فرق بين المساواة القانونية والمساواة

السياسية في ظل التعريف الدستوري للمواطنة. فالمساواة القانونية ترتكز على قاعدة قانونية لا جدال فيها؛ لأنها تتسم بالعمومية والحياد والتجرد في الفصل في قضايا الإنسان دون النظر إلى جنسه أو مكانته. هذا هو المفترض فيها؛ لأنها تمثل حالة أو قضية أخلاقية، بينما ترتكز المساواة السياسية على مبدأ التوافق العام في المشهد السياسي وروح المواءمة، التي تعطي حق السيادة لمن يملك السلطة على الأغلبية مع التسليم بالمساواة القانونية مع الأقلية.

4- الموروث الثقافي: "المد الرجعي":

يأتي الموروث الثقافي ليمثل تحديًا آخر في قضية المد الرجعي، التي تواجهها المرأة في وقتنا الحاضر، والتي يروج لها التيار الأصولي؛ إذ يجد صداه في منظومة ثقافية، تتسم بالتقسيم النوعي للمجتمع. وتساهم المرأة في تجذرها مجتمعيا وإعادة إنتاجها ضمن أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية بمضمونها "الجنوسي"، الذي يساهم في تشكيل وصياغة وجدان وفكر السواد الأعظم من النساء، بما يتواءم مع الرؤى الاجتماعية والثقافية الرجعية في نظرتها لقضايا المرأة؛ الأمر الذي يعكس حالة الهزيمة التي تعايشها المرأة في قضاياها بشكل عام؛ لتمارس بذلك ثقافة "الاستسلام" بالأمر الواقع دون محاولة تغييره أو رفضه. وهو ما أكدته فئة (رفض أسرتي الذهاب للجان الانتخاب) بنسبة (33.3٪، و15.2٪، و6.9) للمستويات العليا والوسطى والدنيا على التوالي. ودعمته نتائج جدول رقم (23) الفئة الخاصة (لا أرغب في تسويق إرادتي السياسية) بنسبة (50٪، و41.4٪، 44٪) للمستويات

الثلاثة المتتالية. وقد ربطت المبحوثات عدم تسويق إرادتهن السياسية بإرغام البعض على التصويت لصالح مرشح القبيلة، والذي أوضحته فئة (لعدم وجود مرشح يتبع عائلتي)، وجاءت النسبة (16.7٪، و 8.7٪) للمستوى المرتفع والمتوسط، وغاب المستوى المنخفض، وهو ما يدعم ارتباط الانتخابات ببعدها القبلي.

5- تزييف إرادة الناخبين:

أكدت المبحوثات على عدم جدوى الانتخابات؛ لاعتبار أنها عملية محسوبة وموزعة قبل إجرائها. وقد سجلت النسب (66.7٪، و28.3٪، و41.4٪) للمستويات العليا، والوسطى، والدنيا. وترجع قضايا تزييف إرادة الناخبين إلى قصور القوانين وإجراءاتها الملزِمة لطرفي العملية الانتخابية، والتي تبدو واضحة منذ صدور القانون رقم 73 لسنة 1956، وتعديله في القانون رقم 202 لسنة 1990، الذي رفع الحد الأقصى للغرامة والحبس في الجرائم المرتكبة (بحق تزوير إرادة الناخبين)، ولكنه بوصفه لها؛ جعلها بمثابة جنح، وليست جنايات رغم خطورة تلك الجرائم على المجتمع وإرادة الشعوب؛ لتأثيرها الضار على السلوك السياسي للناخبين، ولجوئهم للعزوف عن المشاركة لعدم ثقتهم في العملية الانتخابية. ومما يزيد من مقاطعة الانتخابات، تلك القوانين المضادة التي تسلب الحقوق، كما عبرت عنها المادة (50) من القانون رقم (73) لسنة 1956، وفيه تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها بمضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخابات. وتأتي

بعض النصوص القانونية لقمع المراقبين على العملية الانتخابية، سواء بالنشر أو بإذاعة أخبار عنها. وقد زادت عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى السنة، ومن غرامة مائة جنيه إلى مائتين، الأمر الذي يعطى السلطة التنفيذية معاقبة المراقبين والمحللين للعملية السياسية [87].

6- قبلية الانتخابات: وعزوف المرأة:

أظهرت النتائج (تكريس مفهوم القبلية والتعصب له)؛ الأمر الذي دعا المرأة التي تمتلك وعيا سياسيا إلى العزوف عن المشاركة السياسية. وجاءت النسب (33.3٪، و39.1٪، و31٪) للمستويات العليا والوسطى، والدنيا على التوالي. ويبدو من النسب التوافق بين المستويات الاجتماعية، ورفض قضية التعصب القبلي، ربما لأنهم ربطوا بين تعصب القبيلة ونزوحها إلى تدعيم سطوتها ونفوذها المجتمعي بالسيطرة البطرياركية، التي تمارسها العشيرة على المرأة وسلبها حقوق المواطنة في المشاركة السياسية، وحرية الاختيار لمفردات حياتها الخاصة والعامة.

وقد أكدت إحدى الدراسات – التي أجريت على مجتمعات قبلية – على أن السلبية والعزلة السياسية التي يلجأ إليها العامة من جراء الأساليب والممارسات التعسفية، التي تقوم بها العشائر ذات السطوة والنفوذ السياسي لصالح بقائها في دائرة السلطة [88].

المحور الخامس: الرواسب الثقافية وتقنين المشاركة السياسية للمرأة:

إن مكتسبات المرأة المصرية في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، يعد تراثا حقيقيا لثورة التغيير المجتمعي، الذي طرأ على حال المرأة المصرية. وقد نالته من مناضلين بكافة انتماءاتهم الطبقية وتوجهاتهم الفكرية وولائهم المهني؛ إذ تناولوا وتبادلوا فيما بينهم مشروعا حقيقيا لتحرير المرأة لانعتاقها من الجهل، وتأكيدا لوجودها كإنسان الأمر الذي أحدث تغييرا حقيقيا للمنظومة الثقافية المصرية، خاصة عندما نشر رفاعة الطهطاوي كتابيه الشهيرين، وهما "تخليص الإبريز في تلخيص باريز عام 1858م" و"المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" عام 1872م[89]، وفيهما ميثاق لعقد اجتماعي جديد للمرأة لدعوته الرائدة بوجوبية تعليمها. وقد تبادل معه قاسم أمين اهتمامه بقضايا المرأة خصوصا؛ سلب الحريات وتهميش أدوارها، وما يترتب عليه من إشكالية قهرها مجتمعيا؛ حيث صدر عنه كتاب " تحرير المرأة" عام 1899م، و"المرأة الجديدة"[90] في العام الذي يليه، مما أثرى الحياة الثقافية، وخلق مناخًا يناهض من أجل إدراك المرأة لحقوقها ووعيها بذاتها. فتشكلت نهضة نسائية ثقافية حقيقية، لعبت دورًا تنويريًا تاريخيًا، نستقي منه إلى الآن دعوانا للنهوض بالمرأة، ولكنها دعوى تحتاج إلى مصداقية لتبعد عن الزيف ومحالفة الغرب.

1- دونية وضع المرأة: أم تقسيم جنوسي للمجتمع:

كشفت نتائج الجدولين (31)، و(32) عن فروق جوهرية بين مجموعات الدراسة، سواء على مستوى المشاركة السياسية أو بمستوياتها الاجتماعية المتباينة في علاقتها بنسب حصول المرأة على حقوقها، ومدى إدراكها ووعيها بما لها من حق، والتي أكدتها مستويات الدلالة المعنوية، التي سجلت عند نسبة احتمال (0.01) على الأقل لتوجهات المرأة نحو وضعها المجتمعي، ضمن ما طرح من قضايا بجدول رقم (31)؛ تناولت إحداها قضية المساواة ورؤية المرأة لها. وقد عبر عنها المقياس في مستويات، تبعا لدرجة تحقيقها في المجتمع. وقد سجلت فئة (لا يمكن المساواة بين الجنسين فلكل منهما دور في المجتمع) أعلى نسبة بلغت (66.7٪، و59.2٪، و57.4٪) للمستويات الثلاثة على التوالي مقابل (53.3، ٪ 63٪) لنمطي المشاركة السياسية (الإيجابية، والعازفة عنها). وتأتي قضية (العدل، ووجوب تحقيقه في المجتمع)؛ لتحصل على نسبة (26.7٪، و27.2٪) لنمطي المشاركة على التوالي، مقابل المستويات الاقتصادية بنسبة (25.4٪، و32.8٪) للمستوى المتوسط والمنخفض على التوالي. ويتفق رفض المستوى المرتفع لتلك القضية مع وضعه الطبقي بمكتسباته الاجتماعية والسياسية. ففي تحقيقها سلب "للهيبة الاجتماعية"، التي يمارسها خلال سطوته المجتمعية. ويعكس ارتفاع النسبة للمستوى المنخفض حالة التهميش الاجتماعي، التي تعايشها القبائل المستبعدة اجتماعيا ورسميا، فتحقيق العدل بين الطبقات يمثل لهم القضاء على الاستغلال والحصول على تكافؤ الفرص، وعدالة التوزيع للموارد الاقتصادية،

وإرساء حقوق المواطنين لإقامة مجتمع ديمقراطي [91]، يضمن لهم الشراكة المجتمعية خلفا للتبعية.

2- ثقافة التعايش والحق المسلوب:

ويأتي حق الاختيار في **الترتيب الثاني** لمنظومة الممارسات الاجتماعية الضارة للمرأة؛ إذ أكدت المجموعات حق اختيارها للزوج بنسبة (44.9، و41.8٪) لنمطي المشاركة السياسية، مقابل (25٪، و52.6٪، و35.3) للمستويات الثلاثة على التوالي، وتؤكد النسب على مساواة نمطي المشاركة لاختيار الزوج، فيما عدا نسبة قليلة جاءت لصالح المشاركات سياسيا. وتطرح نسب المستويات الاجتماعية أفضلية لدى المستوى المتوسط، يليه المنخفض تبعا لحقهن في اختيار الزوج مقابل (25٪) للمستويات المرتفعة. في حين أن إجابة المتزوجات في الجدول رقم (8)، والذي أوضح نسب المتزوجات، تبعا لاختيار أسرهن للزوج بلغت (66.92٪)، مقابل (33.71٪) مثلت نسبة اختيار المرأة للزوج.

وتطرح تلك الرؤى المزج والخلط بين المفروض والواقع لدى المرأة، فهي تصوغ أطرا نظرية يكتمل فيها أركان قضاياها، ولكن عند استخدامها أساليب إجرائية لتحقيق تلك الأطر لا تملك ممارستها، لأنها مسلوبة حرية الاختيار. وهو ما يوضحه اختيارها لحق التعبير عندما يواجهها ظلم في الحياة. وقد أتت نسبتها لا ترنو إلى قيمة القضية الخاصة بردع "الظلم والقهر"، التي سجلت (50٪، و36.8٪، و56.9٪) للمستويات الاجتماعية الثلاثة على التوالي،

مقابل (38.8٪، و52.2٪) لنمطي المشاركة السياسية. وترتفع نسب المقاومة لدى غير المشاركات سياسيا لاعتبار أن عزوفهن سياسيا ينتج عن رفض الواقع السياسي. ومن جهة أخرى، فإن ممارسة الضغط الاجتماعي عليهن من أسرهن يؤثر على طبيعة أداء أدوارهن السياسية؛ ولذلك يصبح درء الظلم عنهن آلية اجتماعية، تحدث توازنا معنويا مع تقلص حقوقهن العائلية والطبقية.

وتؤكد حالات الدراسة أن فئة الاستجابة لمطالبها جاء ضعيفا؛ إذ سجلت نسب (10٪، و8.6٪) لنمطي المشاركة، مقابل (22.2٪، و8.5٪، و8.2٪) للمستويات الاجتماعية الثلاث على التوالي، والتي تكشف عن تباين النسب لصالح الوضع الاجتماعي المرتفع، الأمر الذي يؤكد على أن الحاجة لا تخلق للمرء حقوقا إلا باعتراف يصدر عن جماعته المنتمي إليها، سواء كانت أمة أو أسرة أو قبيلة، فهي التي تكسب الحقوق "مركزا قانونيا" يوجب للإنسان الحصول عليها، إذا تباين الاعتراف بحقوق الإنسان تبعا للثقافة السائدة، فما يعد حقا في مجتمع ما، قد يعد جرما في مجتمع آخر. ويعني ذلك أن الحقوق تتسع مساحتها أو تضيق تبعا لطبيعة المجتمعات الإنسانية بظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، مع اختلاف درجة نموها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي، الذي يحدد مساحة الحريات ومستويات الحقوق الممنوحة للإنسان بصفة عامة والمرأة خصوصا [92]. وهو ما أوضحته بنود الجدول السابق الذي أشار بنتائجه إلى ثقافة التعايش، التي تمارسها المرأة نتيجة سلب حقوقها مجتمعيا وأسريا.

تظهر نتائج تحليل التباين – بمقياس توجهات المرأة نحو القضايا المحلية والعالمية بجدول رقم (32) – فروقا جوهرية بين المجموعات على مستوى المشاركة السياسية والمستوى الاجتماعي. وقد حققت دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.005)، للقضايا المطروحة. وجاءت تباياناتها على النحو التالي:

3- سيطرة الثقافة الذكورية:

لقد أكدت مجموعات الدراسة سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع؛ إذ أظهرت فروقا دالة عند نسبة احتمال (0.005) بين المجموعتين (2، 3)، وسجلت كل من المجموعة (1، 2) عند نسبة احتمال (0.03) لمقياس شيفيه، ولم تظهر اختلافات بين المجموعة الأولى، والثالثة. وقد أكد مقياس شيفيه على أن التباين بين المجموعات لصالح المستوى الاجتماعي المرتفع، وهو ما أظهر وعيا بحقيقة تدني وضع المرأة بالمجتمع، رغم امتلاكه آليات المقدرة الاجتماعية، يليه المستوى المنخفض، وجاء المستوى الاجتماعي المتوسط؛ ليؤكد على أفضلية وضع المرأة وعدم التمييز ضدها.

ورغم الاختلافات بين المجموعات على مكانة المرأة الاجتماعية ومستويات حصولها على حقها في القيادة وصنع القرار، فإن المنظومة الثقافية قد صاغت فكر المرأة بما يتواءم وسيطرة الثقافة الذكورية. هذه الثقافة التي تعمل على تهميش أدوارها المجتمعية والتهوين من شأنها، وفرض تبعيتها للرجل بطرق مباشرة [93]، أو بفرض الوكالة عليها، برغم الفصل في تلك

القضية منذ أكثر من مائة عام عندما نادى الطهطاوي وقاسم أمين بكسر قيود التبعية للمرأة، وإدارتها لقضية تغيير وضعها الاجتماعي، دون "وكالة" لتفعيل إسهامها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بدلا من حال البطالة المعممة التي عليها، كما وصفها الطهطاوي، وتناولها قاسم أمين من منطلق القضاء على الموروثات الثقافية البالية [94].

وعند النظر إلى واقع المرأة المصرية في مراكز صنع القرار، نجد وضعا متدنيا؛ إذ لا يعتد به في مجتمع أثرى صفحات تاريخه نضال المرأة المصرية. وهو نضال ارتبط بقضايا تحرير الوطن على مر عصوره، وتوضحه رؤية الأرقام لأعداد ونسب النساء الشاغلة للمناصب العليا بالحكومة والجهاز الإداري الذي سجل نسبة (7.3٪) عام 1988، مقابل ارتفاع ملحوظ لعام 1995 بنسبة (15.3٪) (للدرجة الممتازة، والعالية، ومدير عام). وقد سجلت درجة وزير (2.7٪)، ودرجة نائب وزير (3.2٪)، وسجلت عام 1999 نسب (2.7٪، و6.3٪)، وعام 2000 بلغت النسبة (3٪) لمنصب الوزير [95]. ورغم أن معدل النسب يزداد، فإنها محدودة وغير فاعلة في المجتمع لإدراجها بالوزارات الخدمية البعيدة عن صنع السياسات المنوطة بالتغيير المجتمعي المعنى بإصدار تشريعات لصالح الفئات المهمشة، وإلغاء القوانين التي تعوق مسيرة التنمية.

4- تدني صورة "الذات" لدى المرأة:

جاءت تلك القضية لتسجل توافق المجموعات معها، ولم تظهر فروقا جوهرية في المقاييس العامة والفرعية؛ حيث سجلت دلالة معنوية عند (0.08) على الأقل والتي أظهرت اختيار المجموعات لفئة (الأكفأ) في المرتبة الأولى بنسبة (58.7٪) للرجال مقابل (20٪) للنساء؛ حيث اقتصرت لديهم "الكفاءة" في ممارسة العمل السياسي على عالم الرجال دون النساء. كما كشفت عنه المقاييس الفرعية بملحق الدراسة رقم (4). وهو ما أكدته أيضا درجات الانحراف المعياري الذي سجل (1.1) للمستوى الاقتصادي المتوسط والمنخفض مقابل (1.4) للمستوى المرتفع، الأمر الذي يؤكد على عدم مناصفة المرأة لقضيتها، لغياب ثقتها بقدرتها على ممارسة العمل السياسي، وهو ما يوضح أسباب اعتناق أصحاب الفكر التقدمي المستنير – في إثارة قضايا المرأة – **لمرتكزات ثلاث تناولت الفقر، والجهل، والقبضة المستديمة للموروث الثقافي** المكون الرئيسي لتوجهات المرأة وصياغة وعيها بوضعها المجتمعي ومستوى ثقتها بنفسها، وهو ما يستدل عليه من نتائج تحليل التباين.

5- تزييف وعي المرأة واختلاط المعايير:

سجلت تلك القضية فروقا جوهرية، أكدها مقياس T بمستوى دلالة معنوية عند (0.002). كما أظهر مقياس شيفيه تباينا بين المجموعات (1، 3)، و(1، 2) بمستويات دلالة معنوية عند نسبة احتمال (0.05، و0.004) للمجموعات الفارقة التي أكدت على توافق المستوى الاجتماعي المرتفع مع القضية المطروحة مؤكدا لفرضها. بينما أظهر المستوى المتوسط والمنخفض

اعتراضا على فرض القضية وأكدا على أن المؤتمرات والمواثيق الدولية تسهم في تمكين المرأة من حقوقها المجتمعية، ويبدو واضحا أن المرأة في مجتمع الدراسة – بسبب ما تعانيه من تهميش وتمييز مجتمعي ضدها على مستوى الطبقة والنوع – قد تأثرت باتجاهات العولمة؛ بغرض الخلاص من بطرياركية الفكر السائد، رغم ما تتضمنه العولمة من أيديولوجيا، تحمل في طياتها ميولا صريحة ومستترة لفرض هيمنة الفكر الغربي بثقافته، مقابل تجاهل وتهميش المنظومة القيمية لمجتمعاتنا العربية، التي تختلف عنها في أساليب السلوك وأنماط العلاقات الاجتماعية والحقوق والواجبات، التي تفصل بين الأدوار التي يقوم عليها النظام الاجتماعي. وهو ما يؤدى إلى فقدان الهوية الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يزيد من الانتماء لملامح المواطنة العالمية، التي تمثل هدف العولمة الثقافية، مما يؤثر على الهوية الحضارية المتميزة، التي تعمق انتماء المواطن لوطنه في مواجهة الآخر [96].

المحور السادس: استراتيجية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة:

تشير نتائج الجدول رقم (33) إلى استراتيجية لتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية. وقد أظهرت تباينا بين المجموعات على المستوى الاجتماعي، ونمطى المشاركة السياسية عند نسبة احتمال (0.05) على الأقل. وقد تناولت الاستراتيجية ثلاثة بنود لتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية، وقد جاءت على النحو التالي:

1- نظام الكوتة (التمييز الإيجابي للمرأة):

أكدت المبحوثات على ضرورة وضع المرأة على أولويات العمل السياسي، ضمن صدارتها لأجندة أعمال الأحزاب السياسية، وتخصيص حصة للمرأة في المجالس البرلمانية والمحلية. وقد أظهرت فروقا جوهرية ضمن مقياس T بمستوى دلالة معنوي عند نسبة احتمال (0.001) لنمطى المشاركة السياسية لصالح المشاركة الفاعلة، وتعطى دلالة معنوية عند نسبة احتمال (0.05) لصالح المستوى الاجتماعي المتوسط بانحراف معياري (0.97)؛ إذ خضعت إشكالية تنظيم حقوق الانتخاب، ومباشرة الحقوق السياسية لنظم متعددة وقوانين معدلة، منذ صدور دستور 1956، الذي يعطي المرأة حق الترشيح للمجالس التشريعية؛ إذ تراوحت نسبة تمثيلها ما بين (0.5، 2٪) فقط خلال أربعة عقود وحتى آخر مجلس تشريعي في عام2000م. وذلك فيما عدا فترة النصف الأول من الثمانينيات، والتي ارتفعت خلالها نسبة تمثيل المرأة إلى (9٪)، بناء عن صدور القانون رقم 21 لسنة 1979بتخصيص (30) مقعدا للمرأة، والذي تم إلغاؤه بالقانون رقم 188 لسنة 1986م. إلا أن نسبة تمثيل المرأة ظلت مرتفعة عن المتوسط العام لاستفادتها من القوائم الحزبية النسبية[97].

2- زيادة نسب النساء بمراكز صنع القرار:

لم تظهر تلك القضية تباينات بين مجموعتي الدراسة؛ لتوافقهم معها وتأكيدهم على عدم العدالة في اقتسام السلطة بين الرجل والمرأة في مواقع صنع القرار، والتي تجابهها المرأة على كافة الأصعدة المؤسسية. وتدعيما لمبدأ

الكفاءة في العمل، فإنه يجب تنشيط وتفعيل الدور القيادي للمرأة ضمن برامج تدريبية تعد لتنمية قدرات المرأة المهارية في إدارة المؤسسات وأزمات العمل؛ حتى تستطيع أن تصوغ لها إطار عمل.

3- القضاء على معوقات التصويت:

لقد أكدت نسب مجموعتي الدراسة على التوافق بينهما في القضايا التي تعوق مشاركة المرأة السياسية ما عدا قضية (الأساليب الإجرائية المتبعة في عملية الانتخاب)؛ حيث أظهر مقياس T تباينا بين مجموعات الدراسة الخاصة بنمطي المشاركة لصالح المجموعة المشاركة سياسيا. وقد أظهرت المجموعات استياء لأعمال العنف، التي تحدث والتي يرجى منها إهدار هيبة العائلة أو القبيلة في صورة نسائها، ولذا طالبوا باستحداث (الشرطة النسائية)، خاصة في صعيد مصر؛ لتكون أكثر التحاما مع المرأة وتدعمها في مشاركتها السياسية، وأشير إليها بملحق رقم (3).

- أرجعت مجموعات الدراسة النتائج غير الحقيقية للانتخابات إلى **(تزييف إرادة المواطنين)**، من خلال استخدام المرأة كآلية لفوز أحد المرشحين. ويتم ذلك ضمن أعمال الوكالة أو الانتخاب الجماعي للمرأة دون رغبة منها مسجلة نسبة (53.2٪) بملحق رقم (3).

- **بطاقة الانتخاب:** تتميز المجتمعات التقليدية بسطوة المنظومة الثقافية على سلوكيات الأفراد، وتبدو واضحة في جنوب مصر؛ حيث تزداد قبضتها ضمن ما تفرضه من أطر ثقافية، تحدد فيها طبيعة العلاقات الاجتماعية،

سواء بين الأفراد أو بينهم وبين مؤسسات المجتمع المدني. وبالطبع يتم التمييز تبعا للنوع؛ إذ يقنن التعامل مع الأجهزة الأمنية خاصة للنساء، وجعلها في أضيق الحدود الممكنة، الأمر الذي يؤثر على إجراءات استخراج البطاقة الانتخابية، مما يعوق السواد الأعظم من النساء – بمختلف انتماءاتهن القبلية وتوجهاتهن – نحو المشاركة السياسية خاصة المرأة، التي لديها رؤية سياسية ووعي بقضايا المجتمع، الأمر الذي يوجب استخراج البطاقة الانتخابية للمرأة ببلوغها السن القانوني والمحدد بـ (18) عاما دون التقيد بخطوات معقدة لا داعي لها، وبلغت نسبة الموافقة على القضية (65.2٪) لعموم أفراد عينة الدراسة كما سجل بملحق رقم (3)، وقد أظهرت القضية تباينا بين مجموعات الدراسة للمستوى الاجتماعي (2 ، 1) ، (1 ، 3) ، (1 ، 2) لصالح الطبقة الدنيا والوسطى، مسجلة فروقا جوهرية ذات دلالة معنوية عند نسبة احتمال على الأقل (0.05) لفئة (تحسين إجراءات استخراج بطاقة الانتخاب) كما أوضحها جدول رقم (33).

قضايا مستخلصة:

- مراكز صنع القرار: وتجزئة المشاركة السياسية للمرأة:

إن الأطر التحليلية المفسرة للعوامل البنائية والثقافية – التي تدفع بالمرأة للمشاركة السياسية أو تحجبها عن ممارستها – تؤكد أن بعدي الاقتصاد والتعليم بروافدهما باعتبارهما الدعم الرئيسي لتفعيل الدور السياسي للمرأة في الحياة العامة، ولكن ثمة محددات أخرى قد كشفت عنها الدراسة الحالية، واختصت بتجزئة المشاركة السياسية تبعًا لانتمائها القبلي والتقسيم الجنوسي المجتمعي نتيجة لسيادة "الثقافة الذكورية". وقد أظهرتها نتائج "مراكز صنع القرار " التي تم التمييز بها ضد المرأة على **مستويين**، تناول **المستوى الأول** الفروق الطبقية وأوضحه انفراد الصفوة النسائية "بالقيادة"، بغض النظر عن الكفاءة المطلوبة لممارستها، وسجل **بالمستوى الثاني** التمييز النوعي ضد المرأة بمختلف انتمائها الطبقي؛ حيث يتم إقصاؤها عن "مراكز صنع القرار " لصالح الذكور.

- الانتماء الطبقي للمرأة: إعادة إنتاج الوضع القائم:

كشفت الدراسة عن ارتباط ضمني بين مستويات الممارسة السياسية للمرأة وبعدها الطبقي. فقد اختصت المرأة المنتمية للعشائر ذات الشرعية الاجتماعية والسياسية باعتبار ما لديها من نفوذ وسطوة متجذرة في تاريخها الاجتماعي، بالانصهار التام ببوتقة العائلة؛ لتصوغ دورها كما يطلب منها. ويعني ذلك أن المرأة النخبوية في مجتمع الدراسة يتشكل مكونها الوجداني

والمعرفي من قوانين وأعراف العائلة؛ لتصبح في نسيجها الجيني لتدافع عنه بقوة وشراسة لا يماثلها الرجل فيها؛ إذ تعمل على تدعيمه من خلال ممارستها السياسية. ولذلك نجدها تتصدر لجان المرشحين كمراقبة ومندوبة له. ويرتبط مستوى المشاركة السياسية للمرأة ونمطها، بأهداف عشيرتها المرجوة من العملية الانتخابية.

- **الصراع القبلي، وبناء القوة:** يظهر مثل هذا الصراع بين القبائل "المستبعدة" و"المحظوة" اجتماعيا تبعا لمشاركتهم السياسية وتدعيمهم لعشائرهم، ولكن تتفوق نساء الطبقات الدنيا، مقارنة بالوسطى في ممارسة السلوك الانتخابي. وقد يرجع ذلك إلى محاولتها تدعيم عائلتها للفوز بالسطوة السياسية، لتجابه العائلات المحظوة، على الرغم من تيقنها بفشل المحاولة لأسباب تعود إلى موازين القوة وبنائها في المجتمعات القبلية، والذي يظهره التحالف السياسي بين النظام الحاكم و"شيوخ" القبائل لتدعيم شرعية النظام وتحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على أعمال العنف والتطرف. وهي معاهدة يتم من خلالها تسليم الخارجين عن القانون مقابل المكاسب السياسية التي يحصلون عليها "شيوخ القبائل".

- **المشاركة السياسية والاستغلال النوعي للمرأة:** تنفرد المرأة – المنتمية إلى القبائل "المستبعدة" – بالترشيح في المجالس المحلية، سواء على مستوى القرية أو المركز، كما أوضحه جدول رقم (25)؛ إذ حظيت نسبة (24٪) من المستويات الدنيا في المجالس المحلية مقابل (5.9٪) للمستويات الوسطى. ويتم توزيع مقاعد المجالس المحلية بنسب معينة على القبائل؛ إذ

يخصص لكل عشيرة بأطرافها العائلية نسب لا يمكن إغفالها في الانتخابات، ولذا يمكن صعود القبائل "المستبعدة" اجتماعيا في المجالس المحلية؛ لتصبح آخر حدودها في الحراك السياسي دون التطلع إلى المجالس البرلمانية، إلا في حالة كسر قاعدة التحالف العائلي قبل انتخابات البرلمان.

- كما تنفرد المرأة المنتمية إلى القبائل "المحظوة" بمقاعد المحليات على مستوى المحافظة في حالة افتقادها إلى من يمثلها من الرجال. وتحدث عندما يفتقد عنصرها الذكوري إلى مقومات الترشيح. وتصبح قوته في انتمائه القبلي. فتتقدم المرأة لتحصل على مقاعد عائلتها بدلا من فقدها للعائلات "المستبعدة" اجتماعيا طبقا لنصوص المعاهدة بين القبائل. وترتبط تلك المعاهدة بالحزب الحاكم ومقاعده القيادية في أمانة الحزب، التي يتصدرها رجال ونساء القبائل "المحظوة". ولذلك ينضم بعض نساء القبائل "المستبعدة" اجتماعيا إلى أحزاب المعارضة؛ أملا في حراك سياسي صاعد يفوق مستوى المشاركة المخصص لهم، ولكن في كلتا الحالتين سواء بانضمامهم إلى أحزاب المعارضة أو الحزب الحاكم فهم تابعون لرجال ونساء القبائل "المحظوة".

- **الاستغلال الطبقي للمرأة والعزلة السياسية:** يتم استغلال المرأة على كافة الأصعدة، سواء بانتمائها للقبائل "المحظوة" أو "المستبعدة" اجتماعيا؛ حيث يتم التعامل معها ضمن كونها إنسانا أو مواطنا "درجة ثانية". فهي تستثنى من القوالب الجامدة للمنظومة الثقافية والعزلة السياسية المفروضة عليها،

عندما يفتقد رجل القبيلة "المواطن درجة أولى" مقومات الاستحقاق السياسي لحصوله على مقاعد المجالس المحلية، فتتقدم القبيلة بالاحتياطي لها، وهي المرأة التي لا تصبو لصعودها على مستوى البرلمان؛ إذ تتساوى مع القبائل "المستبعدة" اجتماعيا في ذلك. ولا يجوز لها التصعيد للبرلمان وخروجها عن الحدود الجغرافية، التي تدعم سطوتها داخل دائرتها، حتى لو فقدت العائلة آلية الرجال. وتستثنى من تلك القاعدة المرأة المتزوجة فقط في القبائل "المحظوة"، والتي لا يرجع نسبها إليهم، وفى تلك الحالة يمكن تدعيمها من القبيلة، الأمر الذي يرجع إلى الثقافة الذكورية التي تجيز لرجل القبيلة الزواج من أجنبية (غريبة عن القبيلة) ولا يجوز للمرأة أن تتزوج من خارج قبيلتها، وإذا فعلت ذلك فإنه يتم إقصاؤها إما بالطرد أو العزل الاجتماعي. ولا تنطبق تلك القوانين العرفية على المرأة المنتمية (للقبائل المستبعدة)؛ حيث لديها حق الزواج من قبائل أخرى، وحق الترشيح في الانتخابات البرلمانية إذا قدر لها ذلك. هذا إلى جانب مشاركتها في المجالس المحلية ضمن قنوات شرعية خاصة بالمقايضات العائلية. ولكن هل يعني هذا الأمر مكسبا للمرأة؟ أم استغلالا لجنسها للحراك السياسي والاجتماعي الصاعد؟، الأمر الذي يعكسه الميراث التاريخي والسياق المجتمعي لأوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية، التي حددت مكانتها وأدوارها بمساحة الحقوق الممنوحة لها والواجبات، عبر مسيرتها التاريخية، التي تضمنت مجموعة من الثوابت والمتغيرات التي شكلت هويتها الثقافية وعقيدتها السياسية لسيادة المجتمع الذكوري[98].

هوامش

1- كمال المنوفى وآخرون : " الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير"، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، (4-7) ديسمبر 1993، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص: ص 392 : 393.

[2] - Ring , Jennifer " : Modern political theory and contemporary feminism : A Dialectical Analysis " Albany: Stat University of New York. Press 1991, P.229

- Brabant, Margarat ": Politics , Gender and Genre : the political thought of christine de pizan " . Baulder: Westview 1992 , P.240 .

[3] - Faure, Christine " : Democracy without women : Feminism and the rise of liberal individualism in France ": Bloomington : Indiana University press 1991 , P 196 .

4 - Webster, Andrew " : Introduction to the sociology of development " . 2ed Macmillan education LTD London 1990 , P 65 .

(*) – ميريت نيت : تعنى محبوبة الإله نيت.
- خنت كاوس : عرفت بإمامة الأرواح.
- نيت إقرتى : تعنى إله السماء نوت الممتازة
- تا وسرت : تعنى القوية.
- سوبك نفرو: تعنى جمال الإله سوبك، وكان يصمم في مركز كمومبو بمحافظة أسوان على هيئة التمساح.
- حتشبسوت : تعنى الأولى بين السيدات.

[5]- هدى الصدة وآخرون: "مسيرة المرأة المصرية" علامات ومواقف، القاهرة، دار إلياس العصرية، 2001، ص : ص 19 : 20.

6 - أحمد بدوى: " في موكب الشمس " القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر،1995، ص : ص192: 195.

7 - ديروش نوبلكر: " المرأة الفرعونية " ترجمة فاطمة عبد الله محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص : ص 20 : 25 .

8 - أدولف أرمان وهرمان زانكه: " مصر والحياة في العصور القديمة" ، ترجمة عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ص : ص 163 : 165 .

9 - هدى الصدة وآخرون: "مسيرة المرأة المصرية،" مرجع سابق، ص13.

10 - روجيه جارودي وآخرون: " نقد مجتمع الذكور " ترجمة هنرييت عبوده، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 52 .

11 - محمد عمارة: " التمدن والحضارة والعمران " الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، ص: ص 85 : 87 .

(*) أصدرت لبيبة هاشم مجلة فتاة الشرق عام 1906 واستمرت حتى عام 1939.

(**)أصدرت ملكة سعد مجلة "الجنس اللطيف" (1908–1921) وتناولت فيها المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجهها المرأة المصرية، وأفردت المجلة مساحة كبيرة لتعريف القارئ بإنجازات المرأة الغربية والعربية. وذكرت في أول مقالة لها تاريخ المرأة المصرية،

وما آلت إليه في عصرها من وضع متدنٍ "لما كانت المرأة وهى الجوهرة الثمينة خاضعة لتأثير عدم النظام وأمست المصرية مزدرى بها بعد أن كانت المحترمة بين نساء العالم لدرجة لم تكن في الحسبان، وصارت كسقط المتاع بعد أن كان يشار إليها بالبنان. لبثت مدة وهى مسجونة لا لعلة إلا لأن الرجل اهتضم حقوقها، وأمات طيب آمالها وأبعدها عن الارتواء من مناهل العلم العذبة، فلما قيض الله لها أن تنال نعمة الدستور قامت تتعثر طالبة أن تعيش بكمال الحرية الحقيقية لا الوهمية، سائلة أن تنال حقوقها المهضومة وتبقى في كل أيامها غير مهانة، غير أن السواد الأعظم من بنات حواء الآن لم تزل تجهلن تلك النعمة التي أنعم الله بها علينا، فتصور أن الحرية هى التبرج والتزين بالملابس الفاخرة وجر ذيول الافتخار أو بالأحرى الزينة الخارجية والسير وراء هوى النفس، ولكنه لم يصب المرمى ولم يكن على هدى فيما تصوره؛ لأن الحرية هى أن نعرف مالنا وما علينا من الحقوق، فلا نهان ولا نباع كالأمة بثمن، ولا نكون ألعوبة في أيدى الجنس النشيط الذي يتصور أننا لم نخلق لنكون له عونا وإنما خلقنا لنكون في وهاد الذل راتعات نضرب كالأنعام ونحرم من الاشتراك معه في الأعمال النافعة العمومية، وما ذلك إلا لأن جنسنا اللطيف لم يزل في بلادنا في وهاد الذل راتعا، ولم يقو على النهوض إلى ترقية شئونه كالواجب عليه". كلمات تصف بها الكاتبة والرائدة النسوية حال المرأة المصرية في مجدها ووضعها الاجتماعي وموروث هى عليه باقية حاربته في كتاباتها.

12 – هدى الصدة وآخرون: "مسيرة المرأة المصرية" مرجع سابق، ص : ص 57 : 58 .

13 – آمال السبكي: " الحركة النسائية في مصر " ما بين ثورتين 1919 و1952، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1986، ص : ص 45 : 55 .

14 – المجلس القومي للمرأة " المرأة والمشاركة السياسية "، أوراق عمل المنتدي الفكرى الثانى للمرأة، القاهرة، يوليو 2000، ص 23 .

15 – على الدين هلال : " تطور النظام السياسي في مصر (1803 – 1997)، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997، ص 81 .

16– دستور جمهورية مصر العربية " نظام الحكم " الباب الخامس.

17– مصطفى الفقى : " المواطنة والحقوق السياسية " أوراق عمل المنتدي الفكري الثاني للمرأة، مرجع سابق، ص : ص 28 – 29 .

18– المجلس القومي للمرأة " المرأة والمشاركة السياسية" المرجع السابق ص : ص 18 : 19 .

19 - Cawp ":Women in elective office ". National information bank on women in public office, eaglet on institute of politics. New Brunswick, N.J: Rutgers University, 1998.

20- سلوى شعراوى: " المرأة المصرية في الحياة العامة " نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء في إدارة شئون الدولة والمجتمع"، أوراق عمل المؤتمر الأول "نهضة مصر " المرأة .. المواطنة والتنمية مارس 2000 ص 102 .

21- المجلس القومي للمرأة: "المرأة والمشاركة السياسية" مرجع سابق، ص 20.

22 - Maghadam, Valentine M. (ed.) : " Identity and politics and women " . Cultural reassertions and feminism in international, boulder : West view 1994 , P. 12 .

23 - Tucker, Judith : "Women and politics" Middle East Vol. (46), No.138, p. p 9-13.

24- نجاد البرعى: " تقييم أداء المرأة في مجلس الشعب، عشرون عاما على العمل البرلمانى"، في مؤتمر تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة، جماعة تنمية الديمقراطية ، القاهرة 23-2000/2/24.

25- على الدين هلال؛ " تطور النظام السياسي في مصر " مرجع سابق ص: ص 160 – 171 .

26 – Maghadam, Valentine M. (ed.) :" Identity and politics and women "op. cit , P.P 7-8 .

27 - على الدين هلال: " تطور النظام السياسي في مصر " مرجع سابق ص : ص 209 – 210 .

28 - المجلس القومي للمرأة : " لمحة إحصائية حول وضع المرأة في مصر " القاهرة: 2002.

29 - المرجع السابق.

30 - المجلس القومي للمرأة : " المرأة والمشاركة السياسية " مرجع سابق ص : ص 46 ، 69: 70 .

31 - David Pryce, Jones :" The Closed circle : An interpretation of the Arabs ." New York : Harper Collins 1991 , P. 78.

32 - وقد اعتمدت في هذه الفكرة على:

- على الدين هلال: " تطور النظام السياسي في مصر "، مرجع سابق، ص250.

33 - أحمد ثابت: " الديمقراطية المصرية " على مشارف القرن القادم، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999، ص : 85 .

34 - على الدين هلال : " تطور النظام السياسي في مصر " ، مرجع سابق ص 248 – 251 .

35 - Friedman, Jan: " Egypt votes On New term For Mubarak " . Washington post (5) October 1987 , P.27 .

36 - مركز المعلومات واتخاذ القرار – محافظة قنا عام 2001 .

أيضا: المجلس المحلي الشعبى لمحافظة قنا 2002.

37 - المجلس القومي للمرأة: " المرأة والمشاركة السياسية " مرجع سابق ص 61.

(*) نسبة المرأة في مديرية التربية والتعليم 73.1٪، والصحة 10.9٪، والشئون الاجتماعية 3.56٪، والضرائب العقارية 0.8٪، والتنظيم والإدارة 0.3٪، والطرق والنقل 0.1٪، والطب البيطرى0.5٪، ومديرية الإسكان والمرافق 0.3٪، والقوى العاملة 1.5٪، ومديرية التموين 1.3٪، والشباب والرياضة 1.3٪.

38 - مصر: "تقرير التنمية البشرية" القاهرة، معهد التخطيط القومي 2001/2000 ، ص162.

39 - المرجع السابق ، ص 148.

40 – القوى العاملة والهجرة: "إدارة مركز المعلومات" محافظة قنا 2001.

(*) جامعة جنوب الوادى – مديرية التنظيم والإدارة – مديرية الطرق والنقل – مديرية الإسكان والمرافق – مديرية القوى العاملة – مديرية الطب البيطرى – مديرية الشئون الاجتماعية – مديرية الضرائب العقارية – مديرية التموين – مديرية التربية والتعليم – مديرية الزراعة .

41 – مصر: "تقرير التنمية البشرية" مرجع سابق، ص158.

42 - Black, Jerome H., Richard G. Niemi, & Other ": Age resistance, and political learning in a new environment " Comparative politics, October, 1987, Vol. (20), No. (1), p.p. 45 – 74 .

43 - Barakat, Halim ": The Arab world: society, culture and state". Berkeley: uUniversity of California press, 1993, p.p. 233-241.

44 - مصر : " تقرير التنمية البشرية " مؤشرات المحافظات ، 2001/2000 ، مرجع سابق، ص 143.

45 - Webster, Andrew ": Introduction to the sociology of development. " Ed2 Macmillan education led London, 1990, p.p. 65.

46 - مصر: " تقرير التنمية البشرية، 1996" القاهرة، معهد التخطيط القومى، ص 12.

47 - Webster, Andrew ": Introduction to the sociology", op. cit, p.p. 65-66.

48 - Ramadan, Abdul Halim ":Mubarak's Egypt" The Middle East, 1987, p.p.7-9.

49 - Jones, David Pryce ":The closed circle", op.cit., p.477.

أيضا - مصر : " تقرير التنمية البشرية "، 1995" القاهرة، معهد التخطيط القومى.

(*) النسبة محسوبة من مج 104 حالة غير متزوجة .

50 - Beutel, Ann M. & Margaret Mooney Marini ":Gender and values", American sociology review, Vol.60, p.p.440-448.

See

- Williams, John & Others ": Measuring sex stereotypes: A multination study " London: Sage publications 1990.

51 - Barakat, Halim": The Arab world: Society, culture and state." Op. cit, p.361.
52 - Loc. Cit.
53- Baker, Robin and Others ": Time, dirt and money: The effects of gender, gender ideology and type of earner marriage on time, household task, and economic satisfaction among couples with children", Journal of behavior and personality, 1996, Vol.(11), p.p. 161-165.
54 - شادية قناوى: "المرأة العربية بين المساواة وتحقيق الإنسانية" دراسة اجتماعية ميدانية، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1989، ص: ص 38: 39 .
55 - Webster, Andrew ":Introduction the sociology of development", op. cit.
p.p. 67-68.
56 - أحمد ثابت: "الديمقراطية المصرية" مرجع سابق، ص163.
57 - أنيسة الأمين مرعى: "المسألة الاجتماعية هى بذاتها مسألة ثقافية وسياسية" ، أوراق عمل المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، 18-20 نوفمبر 2000، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، ص45.
58 - Sidny, Kraus & Denis, Davis ":The effect of mass communication on political behavior" pennsylvania: state university, 1980, p.p. 134-135.
59 - Webster, Andrew ":Introduction the sociology of development", op. cit., p. 85.
60 - كمال التابعى: "الفقر في ظل تحولات العولمة" رؤية مستقبلية في الفقر في مصر، الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، تحرير: محمود الكردى وآخرون، أعمال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999، ص169.
61 – أحمد مجدى حجازى: "فقراء مصر" دراسة ميدانية لحياة بعض فقراء الريف والحضر، المرجع السابق، ص125.
62 - Sisk, D. Timothy ":Islam and democracy: Religion, politics, and power in the Middle East" perspectives series in international journal of Middle East studies, Vol.27, No.(1), February, 1995, p.p.97-98.
63 - Adler, Norman and Harrington Charless ": The learning of political behavior". N.y. foresman company, 1977, p.p. 117:118.
64 - Miliband, Ralph ": The State in capitalist society, London, Camelot Press, 1970, p.227.
65 - Cedaw ":Convention to Eliminate all forms of discrimination against women" 1998, Http://www.feminist.org.research cedawhist.html .

- أيضا: ناهد رمزى: "المسئولية القومية والآثار الاجتماعية للرسالة الإعلامية" أوراق عمل المنتدى الفكرى الأول "المرأة والإعلام" مايو2000، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، 2000، ص19.

66 - Adler, Norman and Harrington Charless ": The learning of political behavior" op. cit., p.p. 38:89.

67- أحمد ثابت "الديمقراطية المصرية" مرجع سابق، ص155.:

68 - David Pryce-jones ":The closed circle: an interpretation of the Arabs". op.cit, p.477.

69 - Findley, Carter Vaughn ":Ottoman civil Officialdom a social history". In Middle East studies, Vol.(26), No.(3), 1994, p.p. 296-301.

70 - Ramadan, Adel Halim ":Mubarak's Egypt". op. cit, p.8.

71- أحمد ثابت: "الديمقراطية المصرية" مرجع سابق، ص 154.

72 - Farah, E. Tawfic & Yasumasa Kuroda ":Political socialization in the Arab states". American political science review, Vol.81, No.(4), 1987, p.p. 647-648.

74 - أحمد أبو زيد: "القيم النسائية الإيجابية في الموروثات الثقافية"، أوراق عمل المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية، مرجع سابق، ص11.

74 - Houseknecht, Nagi-S-Z- ":The struggle for power bBetween family and government: A dimension of political modernization". iInternational journal of contemporary sociology 1996, Vol.(33), No.(1), p.p. 7-26.

75 - Sisk, D. Timothy ":Islam and democracy: religion, politics, and power in the Middle East" op. cit, p.103.

76 - Handline, Oskar ":Authority and democracy" in roberts. sigel "; Learning about politics" N.y., By Radom House, inc. 1970, p.622.

77 - Ring, Jennifer ":Modern political theory and contemporary feminism: A dialectical analysis, op. cit, p.229.

78 - Corr, Helen & Lynn Jamieson ":Politics of Every Day Life". Continuity and change on work and the family" published by the Macmillan Press ltd London 1990, p.p. 117-119.

73:.67 - أحمد ثابت " الديمقراطية المصرية" مرجع سابق، ص : ص 66 :

80 - Farah, E. Tawfic & Yasumasa Kuroda ":Political Socialization". Op. cit., p.1387.

81 - Hirschman, Nancy J. ":Rethinking Obligation: A Feminist Method for Political Theory" Cornell University Press 1992, p. 365.

82 - Farah, Tawfic E. ": Political socialization" op. cit, p.p. 1386-1387.

83 - Hinnebusch, Raymond A. ":Children of the elite: Political attitudes of the westernized bourgeoisie in contemporary Egypt. The Middle East journal, Vol.(36), No.(4), 1982, p536-538.

84 - Adel Halim, Ramadan ":Mubarak's Egypt". Op. cit., p.p. 7-9.

85 - سعد الدين إبراهيم: " المجتمع المدنى والتحولات الديمقراطية في الوطن العربى" التقرير السنوى1996، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1996، ص9..

86- أحمد ثابت: "الديمقراطية المصرية" مرجع سابق، ص78.

87 - المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: "الديمقراطية في خطر" انتخابات لم ينجح فيها أحد "شهادة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على الانتخابات التشريعية في مصر 1995، القاهرة، المنظمة، 1996، ص: ص 13- 14.

88 - Houseknecht, Nagi-S-Z ":The Struggle for power" op. cit., p.p. 25-26.

89 - فوزى فهمى: "المرأة والمنظومة الثقافية" أوراق المؤتمر الأول نهضة مصر – المرأة، المواطنة، والتنمية، مرجع سابق، ص: ص 88-89.

90 - المرجع السابق، ص89.

للمزيد عن الحركة النسائية أنظر:-

بث بارون: "النهضة النسائية في مصر" الثقافة والمجتمع والصحافة، ترجمة: لميس النقاش، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 1999.

كريستيان ديروش نوبلكور: "المرأة الفرعونية" ترجمة: فاطمة عبدالله محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995(محرر).

ليلى أبو لغد:: "الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط" مترجم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة 1999.

91 - Ramirez Casillas, M ":The Position of indigenous human rRights in political modernization of Mexico (La situacion de la derehos humanos de los Indingenas en la modernizacion politica de Mexico A cta-sociologica, 1995, 15, Sept. - Dec., p.p. 123-145.

92 - جلال أمين؛ "عولمة القهر"، القاهرة، دار الشروق، 2002، ص: ص 164 : 165.

93 - Webster, Andrew ": Introduction the sociology of development", op. cit., p.p. 48-49.

94 - فوزى فهمى:"المرأة والمنظومة الثقافية" في "نهضة مصر، المرأة.. المواطنة والتنمية"،مرجع سابق، ص90.

95- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام 1988-2000.

96 - جلال أمين: "العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواى 1798-1998". بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص:ص 59-60.

ـ للاستزادة حول أثر العولمة على الأنماط الثقافية: **See:**

- Baylis, John & Steve Smith ": The globalization of world poan international relations". Oxford university Lits: press,1997.

97- جنات السمالوطى: "المشاركة السياسية للمرأة المصرية" العقبات والطموح، في " المرأة والمشاركة السياسية"، مرجع سابق، ص46.

98 - Ring, Jennifer ": Modern political theory and contemporary feminism", op. cit, p.229.